القِرَاءَاتُ التي أنكرها ابن أبى مريم في كتابه " الموضح " والرد عليه
دراسةً نحويةً صرفيةً

إعداد

د/ زهران طلبه محرم

أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالمنوفية.

جامعة الأزهر.

الملخص

البحث بعنوان : القِرَاءَاتُ التي أنكرها ابن أبى مريم في كتابه " الموضح "

والرد عليه دراسةً نحويةً صرفيةً.

والموضوع كتاب في توجيه القراءات اختصره صاحبه من كتاب الحجة للفارسي غير أنه تميز عن الحجة في أنه أورد قراءة يعقوب الحضرمي، في حين اقتصر الفارسي على قراءات القراء السبعة ، وقد وجَّه ابن أبي مريم قراءة : نافع ، وابن كثير ، وأبي عمرو ، وابن عامر، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب.

وقد وجَّه الشيخ قراءات هؤلاء الأئمة أحسن توجيه غير أنه اعترض على بعض القراءات الصحيحة المتواترة في كتابه ، واصفًا بعضها بالقبح ، وبعضها بالسيء ، وكان الواجب على الشيخ أن يبتره كتابه عن ذلك .

وحتى لا يغتر طلاب العلم والباحثون بمسلك الشيخ قمت بجميع هذه القراءات التي أنكرها الشيخ ، وعرضَّها على مذاهب النحويين ، وأثبت صحة القراءة بالدليل والبرهان .

ولا شك أن هذا البحث من الأهمية بمكان لارتباطه بكتاب الله تعالى، وقراءاته التي هي مصدرهم من مصادر التقعيد النحوي والصرفي .

وقد تضمن البحث مقدمة بينت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره وتمهيدًا **وفيه ثلاث مباحث:**

المبحث الأول: ابن أبي مريم.

المبحث الثاني: القراءات القرآنية وموقف النجاة منها .

المبحث الثالث : أسباب اعراض النحويين على القراءات المتواترة والرد عليهم .

ثم ذكرت القراءات التي ضعفها ابن أبي مريم مرتبه حسب سور

القرءان الكريم وكان المنهج معالجتها على النحو الآتي :

أولًا : أذكر عنوانًا مناسبًا للقراءة بحيث تتدرج تحت باب من ابواب النحو .

ثانيًا : ذكر تمهيد مختصر لعنوانها .

ثالثًا : ذكر القراءة المختلف فيها .

رابعًا : توجيه القراءة من كلام النحويين مؤيدين ومعارضين .

خامسًا : ابن أبي مريم من القراءة والرد عليه .

سادسًا : الترجيح .

ثم ختمت البحث بخاتمة ترصد أهم نتائجه ، ثم ذيلت البحث بفهارس متنوعة ، للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأمثال ، والأقوال ، واللغات ، والأشعار ، وثبت المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

Abstract

Research entitled: Readings denied by the son of the father of Mary in his book "clarified"

And the response to a grammatical grammatical study.

And the subject is a book in the direction of readings shortened by the author of the book of argument for the Persian, but it distinguished from the argument that he read the reading of Yaqoub Hadrami, while the Persian was limited to readings of the seven readers, and the son of Abu Maryam read: Nafi, Ibn Katheer, Abu Amr, Assam, Hamzah, Elkasai, and Jacob.

The Sheikh has read these imams best guidance but he objected to some of the correct readings repeated in his book, describing some ugliness, and some of the abuse, and the duty of the Sheikh to cut his book about it.

And so as not to tempt the students of science and researchers Sheikh Sheikh I have all these readings denied by Sheikh, and introduced to the doctrines of grammarians, and proved the validity of reading evidence and proof.

There is no doubt that this research is of great importance because it is related to the Book of Allaah, and its readings, which are their source from the sources of grammatical and epilepsy.

The research included an introduction which showed the importance of the subject and the reasons for its selection and a prelude, which includes three sections:

The first topic: Ibn Abi Maryam.

The second topic: Quranic readings and the attitude to escape them.

The third topic: the causes of grammatical symptoms on the frequent readings and response to them.

Then she mentioned the readings that were weak by Ibn Abi Maryam, according to the Qur'aan. The method was treated as follows:

First, mention a suitable title for reading so that it will be placed under a section of grammar.

Second: A brief introduction to the title.

Third: mention the different reading.

Fourth: Directing the reading of the words of the proponents of the supporters and opponents.

Fifth: Ibn Abi Maryam from reading and responding to it.

Sixth: Weighting.

Then the research concluded with a conclusion that monitors the most important results. Then the search was followed by various indexes for Quranic verses, Hadiths, proverbs, words, languages, poems, sources and references.

المقدِّمــة

الحمد لله ربِّ العالمين الذى خلق الإنسان، وعلَّمه البيانَ، ورفع ذكره بنـــزول القـــرآن فقـــال تعـــالى: ﴿ لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٠﴾ ﴾[1]

وأُصَلِّى وأُسَلِّمُ على خاتم أنبيائه ومبلغ أنبائه سيدنا محمد ﷺ الذى فَضَّلَه ربُّه على العالمين، ورفع ذكره في عليين، فشرح الله له صدره، ووضع عنه وزره، وجعل الذُّلَّ والصَّغَارَ على من خالف أمره، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وذريته إلى يوم الدين.

أما بعد.

فإن الله تعالى تكفَّل بحفظ القرآن الكريم منذ نزوله على قلب النبى ﷺ فلم تمتدَّ إليه أيدى العابثين؛ لأنه كتاب وصفه الله تعالى بما وصف به نفسه من صفات الجمال والجلال والكمال، فقال تعالى واصفًا ذاتَه المقدسةَ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾ ﴾[2] وقال واصفًا كتابَه ﴿ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ ﴾[3] وقال تعالى واصفًا ذاتَه ﴿ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾ ﴾[4] وقال واصفًا كتابه ﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾[5] ومن أساليب حفظ القرآن الكريم تنوّعُ قراءاته المتواترة واختلافُها، وذلك للتخفيف على هذه الأمة، وإرادة التيسير بها والتهوين عليها، شرفًا لها، وتوسعة ورحمة، وخصوصية لفضلها، وإجابة لقصد نبيِّها أفضلِ البَشَرِ حيث أتاه جبريل عليه السلام فقال: "**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ القُرْآنَ عَلَىْ حَرْفٍ.**

(١) سورة الأنبياء الآية (١٠).
(٢) سورة لقمان الآية (٢٧).
(٣) سورة فصلت الآية (٤١).
(٤) سورة الشورى الآية (٥١).
(٥) سورة الزخرف الآية (٤).

فقال: أسألُ اللهَ مُعَافَاتِهِ ومَغْفِرَتَه، وإنَّ أُمَّتِيْ لا تُطِيْقُ ذَلِكَ. ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانيَة فقال: إنَّ اللهَ يَأمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ القُرْآنَ عَلَىْ حَرْفَيْنِ فقال: أسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتِهِ وَمَغْفِرَتَه وإنَّ أُمَّتِيْ لاْ تُطِيْقُ ذَلِكَ. وَلَمْ يَزَلْ يُرَدِّدُ المَسْأَلَةَ حَتَّىْ بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ.(١)

قال ابن قُتَيْبَةَ(٢): "فكان من تيسير الله أن أمر الرسول ﷺ بأن يُقرئَ كُلَّ قوم بلغاتهم، وما جرت عليه عادتهم ... ولو أن كل فريق من هؤلاء أُمِرَ أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتباره طفلاً وناشئًا وكهلاً لاشتد ذلك عليه، وعَظُمَتْ المِحْنَةُ فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل لِلِّسان، وقطع للعادة، فأراد الله –برحمته ولطفه– أن يجعل لهم متسعًا في اللغات، ومتصرّفًا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين".

والقراءاتُ العَشْرُ(٣) تلقَّتها الأمة بالقَبُول، وبذل العلماء المتقدمون والمتأخرون جهودًا عظيمة في التصنيف فيها، والاحتجاج لها، فمنهم من اقتصر على القراءات السبع، ومنهم من ضم إليها القراءات الثلاث. وذكروا أن هذه القراءات توافرت فيها الشروط التى اشترطها العلماء في القراءة حتى تكون صحيحة متواترة.

وهذه الشروط هى:

١– أن يصح سند القراءة إلى النبى ﷺ، وأن توافق وجهًا نحويًا ولو ضعيفًا، وأن توافق الرسم العثماني.(٤)

---

(١) الحديث رواه مسلم في كتاب الصلاة باب: بيان أنَّ القرآن نزل على سبعة أحرف رقم (٨٢١) ورواه أبوداود (١٤٧٧–١٤٧٨). والترمذى (٢٩٤٥).

(٢) تأويل مشكل القرآن (ص٣٩–٤٠) باختصار وتصرف يسير. وابن قتيبه هو: أبومحمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى النحوى اللغوى من أئمة الأدب من مصنفاته كتاب المعارف، وأدب الكاتب توفي سنة (٢٧٦ هـ) ينظر وفيات الأعيان (٤٢/٣) والأعلام (١٣٧/٤).

(٣) وأصحابها هم: نافع، وابن كثير، وأبوعمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائى، وأبوجعفر، ويعقوب، وخلف.

(٤) ينظر. الإبانة لمكي (ص١٠٢–١٠٣). وجمال القراء للسخاوي (٤٣٢/٢).

وإذا وافقت القراءة وجهًا نحويًا ولو كان ضعيفًا، فلا يجوز رَدُّها، ولا تضعيفُها ولا الاعتراضُ عليها؛ لأنها –حينئذٍ– من كلام الله، وكلام الله في أعلى درجات الفصاحة والبيان.

لكننا وجدنا من النحويين من اعترض على بعض القراءات المتواترة، وضَعَّفَها، بحُجَّة أنها ليس لها وَجْهٌ نحوى تُحمل عليه، أولها وجه ضعيف، أو بحجة أنها تصطدم مع القواعد التى قعَّدها النحويون. إلى غير ذلك من الأسباب التى ذكرها بعضُهم.

ومن هؤلاء العلماء الذين شاركوا في هذه الحملة الآثمة فضَعَّفُوا بعض القراءات المتواترة الإمام نصرُ بنُ على بن محمد أبى عبدالله الشيرازى الفارسى الفسوى النحوى المعروف بـ (ابن أبى مريم) المتوفي (بعد ٥٦٥هـ) في كتابه " الموضح في وجوه القراءات وَعِلَلِها" حيث إننى لاْحَظْتُ في أثناء قراءتى لكتابه هذا تضعيفه لبعض القراءات المتواترة، وكان يستخدم ألفاظًا مختلفة في تضعيف القراءة، فمَرَّةً يَصِفُها بقوله: "وَهُوَ ضَعِيْفٌ"(١)، ومَرَّةً يقول: "وَهُوَ قَبِيْحٌ"(٢)، ومَرَّةً: "وَهُوَ ضَعِيْفٌ جِدًّا"(٣)، ومَرَّةً يقول: "وَهَذاْ غَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ عِنْدَ النَّحَاةِ"(٤) إلى غير ذلك من أساليبِ الطعن في القراءة وكان ينبغى للشيخ أن يربأ بنفسه عنها، وأن يَنزِّهَ كتابه عنها. وحتى لا يغترَّ بعضُ الطلاب والباحثين بكلام الشيخ وطعنه في القراءات المتواترة أردت أن أجمع هذه الاعتراضات من كتابه وأن أُبَيِّنَ وَجْهَ الصَّوابِ فيها، وأرُدَّها من كلام أئمة هذا الشأن، وأبيّن أن أئمة القراءات كانوا من أعلم الناس بالعربية ووجوهها المختلفة، وهم مشاركون للنحويين

(١) الكتاب الموضح (٤٠٢/١).
(٢) السابق (٥٠٦/١).
(٣) السابق (٣٣٨/١).
(٤) السابق (٣٤٦/١).

في نقل اللغة، فلا ينبغى تضعيفُ قراءتهم ولا رَدُّها، لأنهم تَلَقَّوْهَا متواترةً إلى رسول الله ﷺ.

قال ابن الحاجب: "والأَوْلَىٰ الرَّدُ على النحويين، فليس قولهم بحُجة عند الإجماع، ومن القُرَّاء جماعة من النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حُجة مع مخالفة القُراء لهم، ولو قُدِّرَ أن القُراء ليس منهم نَحْوِيٌّ فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أَوْلَىٰ؛ لأنهم ناقلون عمن ثبتت عِصْمَتُه عن الغلط في مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاد، ثم لو سُلّم أنه ليس بمتواتر، فالقُراء أعدلُ وأثبتُ فكان الرجوع إليهم أولى"[(١)]. فكان هذا البحث وعنوانه (القراءات التى أنكرها ابن أبى مريم في كتابه " الموضح " والرد عليه. دراسة نحوية صرفية).

ولا يخفي على ذى لُبٍّ وبصيرة أهميةُ هذا الموضوع، حيث إنه متعلق بكتاب الله تعالى، وبالدفاع عن القراءات المتواترة، فقد اتخذ أعداء الإسلام من الطعن في القراءات

سُلَّمًا للطعن في الإسلام كُلِّه، وماذا بقى لنا من ديننا بعد الطعن في القرآن؟! [(٢)]

وقد دفعنى لاختيار هذا الموضوع أسبابٌ عِدَّةٌ أُجْمِلُها فيما يأتى:

أولاً: أهمية الموضوع، حيث إنه يتعلق بكتاب الله تعالى، وكفي بذلك شرفًا للبحث وصاحبه.

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٤٧٩/٢).

(٢) ينظر في الطعن في القراءات المتواترة: الشيخ عبد الفتاح القاضى. القراءات في نظر المستشرقين والملحدين (ص٤٩) ود/ محمد بازمول القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (٣٠٩/١) الباب الثالث: ردُّ الشبهات التى تثار حول القراءات.

٢- الرغبة الصادقة في العيش مع كتاب الله والاستزادة من معانيه، والتَضَلُّعِ من أسراره، حيث إن تعدد القراءات سبب في توسيع المعنى للآيات.

٣- جمع اعتراضات ابن أبى مريم على القراءات المتواترة في مكان واحد والرَّدُّ عليه حتى يسهل مأخذُها على الباحثين.

الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث:

هناك بعض الدراسات التي لها صلة بهذا الموضوع مما يدل على أهميته ومنها :-

(١) القراءات المتواترة التي أنكرها بن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه من أو القرآن الكريم إلى آخر سورة التوبة لمحمد عارف عثمان موسى الهرري ١٤٠٦هـ بدون معلومات نشر .

(٢) كتب الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة في كتابه النفيس (الدراسات لأسلوب القرآن الكريم بحثًا نفيسًا عن تلحين القراء ونصيب كل نحوي من تلحين القراءات واستغرق الحديث عن ذلك اثنتين وسبعين صفحة من صـ ١٩ : إلى صـ ٧١ .

وقد تَضمَّن البحثُ مُقدِّمةً بَيَّنْتُ فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

وتمهيدًا وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ابن أبى مريم ويشمل:

اسمه، ونسبه، ولقبه، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره، ووفاته.

المبحث الثانى: القراءات القرآنية، وموقف النحاة منها، ويشمل:

تعريف القراءات القرآنية، مصدر القراءات، شروط القراءة المتواترة، معنى تواتر القراءات، موقف النحاة من القراءات.

المبحث الثالث: أسباب اعتراض النحويين على القراءات المتواترة والرد عليهم.

ثم ذكرت القراءات التى ضعفها ابن أبى مريم مرتبة حسب سور القرآن الكريم وكان منهج معالجتها على النحو الآتى:

أولاً: ذكر عُنوانًا مناسبًا للقراءة بحيث تندرج تحت باب من أبواب النحو.

ثانيًا: ذكر تمهيد مختصر لعنوانها.

ثالثًا: ذكر القراءة المُخْتَلِفِ فيها.

رابعًا: توجيه القراءة من كلام النحويين مؤيدين ومعارضين.

خامسًا: موقف ابن أبى مريم من القراءة والرَّدُ عليه.

سادسًا: الترجيح.

ثم ختمت البحث بخاتمة تَرْصُدُ أَهَمَّ نتائجه، ثم ذيَّلت البَحْثَ بفهارس متنوعة للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال والأقوال، واللغات، والأشعار، وثبت المصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

هذا. وأسأل الله العظيم أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يحوز القبول لدى شيوخى وأساتذتى، وأن ينفع به الباحثين في كل مكان، هو ولى ذلك ومولاه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ابن أبى مريم.

المبحث الثانى: تعريف القراءات القرآنية وموقف النحاة منها.

المبحث الثالث: أسباب اعتراض النحويين على القراءات المتواترة والرد عليهم.

المبحث الأول:

ابن أبى مريم.

اسمه ونسبه وكنيته:[١]

هو الإمام نصر بن على بن محمد، فخر الدين، صدر الإسلام، أبوعبدالله الشيرازى الفارسى الفَسَوى[٢]، النحوى، المعروف بابن أبى مريم.

ويكنى بـ(بن أبى مريم) عند القِفْطِىّ[٣] والسيوطى[٤].

شيوخه:

ضنَّتْ المراجع بذكر شيوخ ابن أبى مريم، ولم تذكر له إلا شيخًا واحدًا.

هو: الكِرْمَانِىُّ، وهذا ليس الكَرْمَانَّى شارحَ صحيح البخارى، وإنما هو تاج القُرَّاء محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، ولم يترجم له سوى ياقوت في معجم الأدباء وقال عنه: "أحد العلماء الفهماء النُّبلاء، صاحب التصانيف والفضل، كان عجبًا في دقة الفهم وحسن الاستنباط، لم يفارق وطنه ولم يرحل، وكان في حدود الخمسمائة وتوفي بعدها، صنف "لباب التفسير وعجائب التأويل" و"البرهان في توجيه

(١) ترجم لابن أبى مريم الدكتور/ عمر حمدان الكبيسى في مقدمة تحقيقه لكتابه "الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها" وقد أفدت من عمله في ترجمتى هذه فجزاه الله خيرًا. وينظر في ترجمته. معجم الأدباء لياقوت الحموى (١٩/٢٢٤، ٢٢٥) وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى (٣/٣٤٤) وبغية الوعاة للسيوطى (٢/٣١٤) وطبقات المفسرين للداوودى (٢/٣٤٤، ٣٤٥) وهدية العارفين (٦/٤٩١) والأعلام للزركلى (٨/٢٦، ٢٧) ومعجم المؤلفين (١٣/٩٠).

(٢) نسبة إلى مدينة (فسا) من أعمال فارس، وبين (فسا) و(شيراز) سبعة وعشرون فرسخًا كما قال ياقوت في معجم البلدان (٤/٢٦١) فنسب ابن أبى مريم إليها فقيل: الفسوى.

(٣) إنباه الرواة (٣/٣٤٤). والقفطى هو: جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف القفطى مؤرخ وطبيب عربى ولد في (قفط) بصعيد مصر وسكن حلب من تصانيفه: إنباه الرواة على أنباه النحاة توفي ٦٤٦هـ ينظر بغية الوعاة (٢/٢١٢).

(٤) بغية الوعاة (٢/٣١٤).

متشابه القرآن"، وكل من ترجم للكَرْمَانِيْ بعد ياقوت نقل ترجمته بحروفها ولم يزيدوا شيئًا.(١)

هذا الشيخ الوحيد الذى نصت عليه المراجع. قال محقق الكتاب:

"ولم أتمكن من الوقوف على غير تاج القراء هذا من شيوخه، ومن المستبعد أن يكون له شيخ واحد، وهو الإمام المفسر المقرئ اللغوى، لكن هذا ما حَمَلَتْهُ إلينا المصادر التى عُنِيَتْ بترجمته رَحِمَهُ الله"(٢)

تلاميذه:

ذكر المؤلف –رحمه الله– في مقدمة كتابه هذا أنه حين نُصِبَ للتدريس في المسجد السنغرى الجامع في شيراز، ووجد فسحة في وقته، أملى كتابه إملاء فقال: "فَشَرَعْتُ في إتمام الكتاب بِيُمْنِ هِمَّته العَلِيَّة إملاء".

والإملاء يقتضى وجود تلاميذ يكتبون ما يُمْلِيْ عليهم الشيخ، لا سِيَّما وقد ذكر ناسخ النسخة الأصل أنه (وقع الفراغ من استملائه من مُصَنِّفِهِ أدام الله عُلُوَّهُ في السادس من جُمَادَىْ الأُوْلَىْ سنة إحدى وخمسين وخمس مائة)(٣).

ومن تلاميذه:(٤)

١– مَكْرَم بن العلاء بن نصر الغالى(٥)

٢– شهاب الدين جمال الإسلام زين الأئمة أبوالحسن على بن محمد بن أبى على(٦)

(١) ينظر : معجم الأدباء (١٩/١٢٥).
(٢) ينظر: مقدمة تحقيق الكتاب د/ عمر الكبيسى (١/٣٦).
(٣) من كلام محقق الكتاب (١/٣٦).
(٤) مقدمة المحقق (١/٣٦).
(٥) غاية النهاية (٢/٣٣٧).
(٦) مقدمة المحقق (١/٣٦).

٣- الشيخ الفقيه عفيف الدين نجيب الإسلام أبوالحسن على بن هبة الله بن محمد[١]

٤- أبو العلاء حمزة بن محمد بن عبدالعزيز بن محمد[٢].

ثناء العلماء عليه

كان ابن أبى مريم يتبوأ مكانة علمية كبيرة بين العلماء، ولذا فقد عَرَفَ العلماء له هذه المكانة، وَأَثْنَوا عليه ثناءً كبيرًا، ومن ذلك:

١- قال القِفْطِيُّ: "فارس في اللغة والنحو، وواحد شيراز في الإثبات للنحو، الذى تُشَدُّ إليه الرِّحَالُ من العالم" "كان يَخْطُب في كل جمعة خُطبة لا يُعيدها"[٣]

وقال ابن الجزرى[٤]: "أستاذ عارف، وَقَفْتُ له على كتاب في القراءات الثمان سمَّاه الموضح، يدل على تَمَكُّنه في الفن، جعله بأحرف مرموزة دالَّة على أسماء الرواة"[٥].

وقال ياقوت الحموى[٦]: "خطيب شيراز وعالمُها وأديبُها، والمرجوع إليه في في الأمور الشرعية والمشكلات الأدبية"[٧].

(١) السابق.

(٢) هذا ما ذكره محقق الكتاب وقد رجعت إلى الكتب التى ترجمت للمؤلف فلم أقف على غيرها.

(٣) إنباه الرواة (٣٤٤/٣).

(٤) هو محمد بن محمد بن محمد بن على أبوالخير الشهير بابن الجزرى شيخ الإقراء في زمانه من مؤلفاته: النشر في القراءات العشر توفي ٨٣٣هـ ينظر الأعلام (٤٥/٧).

(٥) غاية النهاية (٣٣٧/٢).

(٦) شهاب الدين أبوعبدالله ياقوت بن عبدالله الحموى أديب ومؤلف اشتغل بالعلم، وهو من أصل رومى رومى سكن بغداد. من مؤلفاته معجم الأدباء، ومعجم الشعراء. وغير ذلك توفي ٦٢٢هـ ينظر شذرات الذهب (١٠٥/٥، ١٠٦) ووفيات الأعيان (١٧٣/٥).

(٧) معجم الأدباء (٢٢٤/١٩، ٢٢٥).

آثاره العلمية

ترك المؤلف آثارًا جليلة تَدُلُّ على سَعَة علمه واطِّلاعه في علوم القرآن واللغة والنحو والتصريف، وقَفْتُ منها على ما يأتى:

١- الكشف والبيان في تفسير القرآن في ثمانى مجلدات[١]

٢- الإفصاح في شرح الإيضاح لأبى على الفارسى في النحو، قال ياقوت: "قرئ عليه سنة (٥٦٥) وتوفي بعدها. [٢]

٣- عيون التصريف[٣].

٤- المنتقى من الشواذ[٤].

ويسمى المنتقى في علل القراءات[٥].

وقد بيّن فيه وجوه القراءات الشاذة وَعِلَلَها، كما أن كتابه "الموضح" أوضح فيه وجوه القراءات الثمان المتواترة، وإن كان لا يخلو من ذكر الشاذ لكنه قليل.[٦]

٥- الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ويسمى الموضح في القراءات الثمان[٧]، لأنه بين فيه وجوه القراءات الثمان (القراءات السبع السبع المعروفة وقراءة يعقوب الحَضْرَمِيِّ"[٨] وهو موضوع هذا البحث. البحث.

---

(١) معجم المؤلفين (٩٠/١٣).
(٢) السابق (٢٢٥/١٩).
(٣) السابق والصفحة نفسها.
(٤) السابق.
(٥) إنباه الرواة (٣٤٥/٣) ومقدمة المحقق.
(٦) مقدمة المحقق وقد ذكر أمثلة متعددة للقراءات الشاذة في الكتاب.
(٧) وهى قراءة نافع، وابن كثير، وأبى عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائى، ويعقوب.
(٨) مقدمة المحقق (٣٨/١).

مذهبه النحوي:

المتتبع لآراء ابن أبى مريم في كتابه الموضح يجد أنه بصرى الاتجاه وهذا ما صَرَّحَ به في أول كتابه حيث قال:

"وأنا –بمعونة الله– قد ذكرتُ وجوه جميع ذلك وعِلَلَهُ، وكَسْوتُه ثوب البيان وحُلَلَهُ، ونَحَوْتُ فيه المختار من طرق نحاة البصرة ومذاهبهم، واستنرت –فيما أوردت– بأضواء كواكبهم"(١)

ومما يدل على أنه بصرى الاتجاه بعد هذا التصريح أنه وافق البصريين في كثير من مذاهبهم، ومن ذلك:

١– عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار(٢).

٢– عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجارِّ والمجرور وفي الضرورة الشعرية(٣).

٣– أن الضمير "أنا" الاسم منه الهمزة والنون فقط، والألف زائدة في الوقف لبيان حركة النون، والكوفيون على أن ضمير المتكلم "أنا" بكماله هو الاسم(٤).

(١) الكتاب الموضح (١٠٣/١).
(٢) الكتاب الموضح (٤٠٢/١).
(٣) السابق (٥٠٦/١، ٥٠٧)
(٤) الكتاب الموضح (٣٣٨/١).

٤- لا يجوز العطف على الضمير المرفوع إلا بفاصل وذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المرفوع بلا فاصل(١).

إلى غير ذلك من مواضع(٢).

وقد يذكر ابن أبى مريم مصطلحات البصريين، ثم يقول: ويسميه الكوفيون كذا ومن ذلك:

١- استعماله ضمير الفصل والكوفيون يسمونه عمادًا.

قال في قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾(٣) "(وهى) فَصْلٌ، ويُسَمِّيْهِ الكوفيون عمادًا"(٤)

وسُمِّى عند البصريين فَصْلاً؛ لأنه يَفْصِلُ بَيْنَ النَّعْتِ والخَبَرِ(٥) أو بين المبتدأ والخبر(٦).

وسُمِّى عمادًا لأنه يُعْتَمَدُ عليه في الفائدة، ويبين أن الثانى ليس بتابع للأول(٧)، وقيل سُمِّى عمادًا لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن عن الخبرية كالعماد للبيت الحافظ للسقف من السقوط.(٨)

١- استعماله مصطلح الضمير(٩)

والكوفيون يسمونه الكناية والمكنِى(١٠).

---

(١) السابق (١٠٨٧/٣).

(٢) ومنها أن الشئ لا يضاف إلى نفسه (٤٦٥/١). وأن الظرف يبنى إذا أضيف إلى فعل مبنى كالماضى، ويعرب إذا أضيف إلى فعل معرب كالمضارع (٤٥٧/١) ويرى الكوفيون أن الظرف يبنى إذا أضيف إلى الفعل مطلقًا لأنه غير متمكن من الإضافة إليه.

(٣) سورة التوبة الآية (٤٠).

(٤)الموضح (٥٩٥/٢) وينظر في مصطلح الفصل أو العماد. شرح المفصل لابن يعيش (١١٠/٣) وارتشاف الضرب (٩٥١/٢) والمساعد (١١٩/١).

(٥) الإنصاف (١٣/٢) وشرح التسهيل (١٦٣/١).

(٦) التذييل والتكميل (٢٨٥/٢).

(٧) شرح الجمل لابن عصفور (٦٥/٢).

(٨) شرح المفصل (١١٠/٣).

(٩) الموضح (٤٠٢/١).

(١٠) شرح المفصل (٨٤/٣) ومعانى القرآن للفراء (٥/١، ١٩) ومجالس ثعلب (٤٣/١).

٢- استعمالُه مُصْطَلَحَ (الصفة والموصوف)[١] والكوفيون يسمونه نعتًا[٢].
نعتًا[٢].

٣- استعمالُه مُصْطَلَحَ (العطف)[٣] والكوفيون يسمونه (النسق)[٤].

٤- واستعمل مُصْطَلَحَ (البدل)[٥] ويسميه الكوفيون (الترجمة)[٦] إلى غير غير ذلك من مواضع في الكتاب.

وفاتـه:

قال محقق الكتاب: "لم تنص أكثر المصادر التى ترجمت للمؤلف -رحمه الله- على سنة وفاته بالتحديد، بَيْدَ أن منها ما ذكر أنه كان حيًا سنة (٥٦٥هـ) وتوفي بعدها[٧]. وهذا ما ذكره ياقوت[٨].

ونصَّ البغدادى على أنه توفي سنة (٥٦٢ هـ)[٩] وقطع صاحب كشف الظنون بسنة وفاته فقال: "المتوفي سنة خمس وستين وخمسمائة"[١٠]

قال المحقق: "والذى أطمئن إليه أن وفاته كانت بعد هذه السنة (٥٦٥ هـ)؛ لأن كثيرًا من مصادر ترجمته تُثْبِتُ أنه كان حيًا في هذه السنة وأنه توفي بعدها"[١١].

(١) الموضح (٧٩٧/٢).
(٢) معانى القرآن للفراء (٧/١) ومجالس ثعلب (٥٢٩/٢) والزاهر (٣٧٦/١).
(٣) الموضح (٤٤٣/١).
(٤) شرح المفصل (٨٨/٨) وشرح الكافية لابن فلاح (٩١٠/٢).
(٥) الموضح (٩٣٤/٢)، و(١١٦٢/٣).
(٦) معانى القرآن للفراء (١٧٨/٢) ومجالس ثعلب (ص٢٠) والأضداد للأنباري (٢١٢).
(٧) الموضح (٤٦/١).
(٨) معجم الأدباء (٤٢٤/١٩، ٤٢٥).
(٩) هدية العارفين (٤٩١).
(١٠) كشف الظنون (٢١٢/١).
(١١) الموضح (٤٦/١).

المبحث الثانى:

تعريف القراءات القرآنية.

وموقف النحاة منها.

القراءات في اللغة: جمع قراءة مصدر سماعى للفعل (قرأ) يقال: قرأ يقرأ قراءةً وقُرْآنًا بمعنى: تلا فهو قارئ، والقرآن مَتْلُوٌّ.(١)

وتدور مادة قرأ حول الجمع والاجتماع(٢)

قال أبوعبيد(٣): "سُمّى القرآن بذلك لأنه يجمع السور بضمها(٤)

وقيل: القراءة ضَمُّ الحروف والكلمات بعضِها إلى بعضٍ في الترتيل(٥)

وفي الاصطلاح: علمٌ يُعرف به اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفَصْل والاتصال، وغَيْرِ ذلك من هيئة النُطق والإبدال من حيث السماع(٦)

وقيل: القراءات: عِلْمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها مَعْزُوًّا لناقله(٧)

وقيل: عِلْمٌ يُعْرَفُ به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريقة أدائها اتفاقًا واختلافًا مع عزو كل وجه لناقله(٨)

---

(١) ينظر القاموس المحيط (ص٦٢) (قرأ).

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس (٧٩/٥).

(٣) القاسم بن سلام الهروى الأزدى البغدادى من كبار العلماء بالحديث والفقه واللغة من أهل هراة ولد ولد وتعلم بها وله مؤلفات منها فضائل القرآن وتوفي سنة ٢٢٤ هـ ينظر شذرات الذهب (٥٤/٢) والأعلام (١٧٦/٥-١٧٧).

(٤) ينظر الصحاح للجوهرى (٢٨٨/٢) (قرأ).

(٥) ينظر المفردات للراغب الأصفهانى. (٤٠٢/١).

(٦) ينظر لطائف الإشارات للقسطلانى (١٧٠/١).

(٧) منجد المقرئين لابن الجزرى (ص٣).

(٨) البدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضى (ص٧).

مصدر القراءات:

القراءات القرآنية المتواترة هى جُملةُ ما بقى من الأحرف السبعة التى نزلت على النبى ﷺ ومَصدَرُها الوحيد هو الوحى الذى نزل به جبريل على النبى ﷺ ووصل إلينا عن طريق النقل الصحيح المتواتر عن رسول الله. قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ﴾[١]

قال ابن مجاهد[٢]: "القراءة التى عليها الناس بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام هى القراءة التى تَلَقَّوْهَا عن أوَّلِيْهم تَلَقِّيًا، وقام بها في كل مِصْرٍ من هذه الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين أجمعت الخاصة والعامة على قراءته، وسلكوا فيها طريقه، وتَمسَّكوا بمذهبه على ما رُوى عن عمرَ بنِ الخطاب وزيد بن ثابت، وعُروة بن الزبير، ومحمد بن المنكدر[٣]، وعمر بن عبد العزيز[٤] وعامر الشعبى أنهم قالوا: "القراءة سُنَّةٌ يأخذها الآخر عن الأول فاقرؤوا كما تَجِدُونه"[٥].

وعلى ما تقدَّم فالقراءات توقيفية وليست اختياريه[٦]

---

(١) سورة النجم الآيات (٣: ٥).

(٢) أحمد بن موسى بن العباس التميمى أبوبكر بن مجاهد كبير العلماء بالقراءات في عصره توفي (٣٢٤هـ) ينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٥/١٤٤-١٤٨) ومعرفة القراء للذهبي (١/٢٦٩-٢٧١).

(٣) محمد بن المنكدر بن عبدالله المدنى ثقة فاضل مات سنة ١٣٠هـ ينظر تقريب التهذيب (٥٠٨).

(٤) عمر بن عبدالعزيز بن مراون ابن الحكم ولى إمرة للوليد وولى الخلافة بعد سليمان ومات سنة ١٠١هـ ومدة خلافته سنتان ونصف. ينظر تقريب التهذيب (٤١٥). وسير أعلام النبلاء (٥/١١٤) .

(٥) السبعة لابن مجاهد (٤٩-٥٢) بتصرف واختصار.

(٦) البرهان في علوم القرآن للزركشى (١/٣٢١).

قال الزجاج[١]: "إن القراءة سُنَّة، ولا يجوز أن يقرأ قارئ بما لم يقرأ به الصحابة أو التابعون، أو من كان من قراء الأمصار المشهورين في القراءة"[٢]

شروط القراءة المتواترة:

وضع العلماء شروطًا للقراءة المتواترة لابد أن تتوافر هذه الشروط فيها وهى:

أ) أن تكون القراءةُ صحيحةَ الإسناد إلى رسول الله ﷺ.

ب) أن توافق وجهًا من وجوه النحو ولو ضعيفًا.

جـ) أن تكون موافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية.

فإذا ثبتت هذه الشروط فيجب على المسلم تجاه القراءة ما يأتى:

١- يجب على كل مسلم اعتقاد قرآنيتها.

٢- يُقرأ بها تعبُدًا في الصلوات وخارجها.

٣- يَكْفُرُ جاحدُ حَرْفٍ منها. [٣]

القراءة المردودة

القراءة المردودة هى التى اختل فيها شروط من الشروط الثلاثة المتقدمة، ويطلق عليها الشاذة، ولا يجوز اعتقاد قرآنيتها، ولا تجوز القراءة بها تعبدًا، ويجب تعزير من أصَرَّ على قراءتها تعبدًا وإقراءً، وعلى هذا النوع فالقراءات غير القرآن، وبينهما تغاير كُلِّى، فهما حقيقتان متغايرتان؛ لأن الشاذة حتى لو ثبتت قراءة حرف منها بسند صحيح لا يُعتقد قرآنيتها،

(١) إبراهيم بن السرى بن سهل أبوإسحاق الزجاج عالم بالنحو واللغة والتفسير توفي سنة ٣١١ هـ. ينظر: بغية الوعاة (٤١١/١) والأعلام (٤٠/١).

(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج (٤٨٢/١).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (٩/١). مراتب الإجماع لابن حزم (ص١٧٤) حيث نقل الإجماع على أن من أنكر قراءة متواترة متعمدًا فإنه كافر.

بل تُعتبر من أخبار الآحاد، وخبر الواحد من أقسام الحديث، والحديث غير القرآن[١].

معنى تواتر القراءات

التواتر: ما رواه جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم –اجتماعهم– على الكذب من البداءة إلى المنتهى من غير تعيين عدد على الصحيح.[٢]

وهذا ينطبق على القراءات العشر قراءات الأئمة: نافع، وابن كثير، وأبى عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائى، وأبى جعفر، ويعقوب، وخلف.

قال البنا[٣]: "قال تاج الأئمة السبكى في فتاواه: القراءات السبع التى اقتصر عليها الشاطبى، والثلاثة التى هى قراءة أبى جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف متواترة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله، لا يكابر في شئ من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شئ منها مقصورًا على من قرأ بالروايات، بل هى متواترة عند كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ولو كان –مع ذلك– عاميًّا جِلْفًا لا يحفظ من القرآن حرفًا ... وحَظُّ كُلِّ مُسْلم وحقه أن يَدِيْنَ لله تعالى وتجزم نفسُه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين، لا تتطرق الظنون ولا الارتياب إلى شئ منه، والحاصل: أن السبع متواترة اتفاقًا، وكذا الثلاثة أبو جعفر ويعقوب وخلف على الأصح، بل الصحيح المختار، وهو

(١) ينظر صفحات في علوم القراءات د/ عبدالقيوم السندى. (ص٢٣، ٢٤) ط دار البشائر الإسلامية ٢٠٠٠م وينظر في القراءات الشاذة: النشر (١٤/١) والمرشد الوجيز لأبى شامة (١٨٤) والمحتسب (٣٩/١).

(٢) الإتحاف (٦، ٧).

(٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالغنى الدمياطى شهاب الدين الشهير بالبناء عالم بالقراءات توفي (١١١٧هـ) ينظر الأعلام (٢٤٠/١).

الذى تلقيناه عن عامة شيوخنا، وأخذنا به عنهم، وبه نأخذ أن الأربعة بعدها: ابن مُحَيْصِن، واليَزِيْدِى، والحَسَنُ، والأعمش شاذة اتفاقًا"[١]

وقال النووى[٢]: "قال أصحابنا وغيرهم: تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بكل واحدة من القراءات السبع، ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة، لأنها ليست قرآنًا؛ فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وكل واحدة من السبع متواترة، هذا هو الصواب الذى لا يُعْدل عنه، ومن قال غيرُه فغالط أو جاهل"[٣]

وقال ابن الجزرى: "الذى وصل إلينا اليوم متواترًا وصحيحًا مقطوعًا به قراءات الأئمة العشرة ورواتهم المشهورين، هذا الذى تحرر من أقوال العلماء وعليه الناس اليوم بالشام والعراق ومصر والحجاز ...." [٤]

وقد ظنَّ بعضُ الأئمة كابن الحاجب[٥]، والزمخشرى[٦]، والرَّضِىِّ[٧]، والرَّضِىِّ[٧]، أنها ليست متواترة كلها، وأن أعلاها ما اجتمع فيه صحة السند، وموافقة خط المصحف الإمام

---

(١) إتحاف فضلاء البشر (ص٩).

(٢) هو محى الدين أبوزكريا يحى بن شرف النووى عالم باللغة والأدب والفقه والحديث، من مؤلفاته شرح صحيح مسلم ورياض الصالحين توفي (٦٧٦هـ) ينظر :شذرات الذهب (٣٥٤/٥).والبداية والنهاية (٢٩٤/١٣)

(٣) ينظر المجموع للنووى. (٣٩٢/٣).

(٤) منجد المقرئين (ص٢٣).

(٥) جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب كردى الأصل عالم باللغة والأصول وغيرها من تصانيفه الإيضاح في شرح المفصل والأمالى توفي سنة ٦٤٦ هـ. ينظر: وفيات الأعيان (٢٤٨/٣).وبغية الوعاة (١٣٤/٢ ، ١٣٥) وشذرات الذهب (٢٣٤/٥) .

(٦) محمود بن عمر الزمخشرى عالم باللغة والأدب والتفسير من مصنفاته الكشاف في التفسير والمفصل في النحو وغيرها توفي سنة (٥٣٨ هـ) ينظر وفيات الأعيان (١٦٧/٥) والأعلام (١٧٨/٧).

(٧) هو محمد بن الحسن الرضى الاستراباذى عالم بالعربية من مصنفاته شرح الكافية، وشرح الشافية توفي سنة (٦٨٦ هـ) ينظر الأعلام (٨٦/٦). ومعجم المؤلفين (٢١٣/٣) . وبغية الوعاة (٥٦٧/١ ، ٥٦٨) .

والفصيح من اللغة، وأنه يكفي فيها الاستفاضة.

قال الرضى: "ولا نُسَلِّمُ تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين"(١)

وعلى هذا ابن الحاجب(٢)، والزمخشرى(٣).

وليس الأمر كما ذهب إليه هؤلاء، ولعل الشُّبْهَةَ دخلت عليهم في انحصار أسانيدها في رجال معروفين، وقد أجاب العلماء عن هذه الشبهة، وهى شبهة قديمة.

قال البنا: "أُجِيْبَ بأن انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لا يمنع مجئ القراءات عن غيرهم، وإنما نسبت القراءات إليهم لتَصَدِّيْهم لضبط الحروف، وحفظ شيوخهم فيها، ومع كل واحد منهم في طبقته ما يُبَلِّغُها عدد التواتر.

هذا هو الذى عليه المحققون، ومخالفة ابن الحاجب في بعض ذلك تَعَقَّبَها مُحرِّرُ الفن ابن الجزرى، وأطال في كتابه (المنجد) بما ينبغى الوقوف عليه"(٤).

موقف النحاة من القراءات:

يُعَدُّ تَعَدُّدُ القراءات من تيسير الله تعالى على خلقه، فقد كان النبىﷺ يُقْرِئُ كُلَّ أُمَّةٍ بلغتهم، حتى يستطيع الناسُ كُلُّهم أن يقرؤوا كتاب الله.

فإن النبى ﷺ أتاه جبريل فقال: "**إنَّ الله يأمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ القُرْآنَ عَلَىْ حَرْفٍ فقال: أسألُ اللهَ مُعَافَاتِه ومَغْفِرَتَه، وإنَّ أُمَّتِىْ لاْ تُطِيْقُ ذلك، ثم أَتَاه الثانيةَ فقال: إنَّ الله يأمُرُكَ أن تَقْرأَ أُمَّتُك القُرْآنَ عَلَىْ حَرْفَيْنِ فقال:**

(١) شرح الكافية (٢٩٣/١).

(٢) مختصر المنتهى في الأصول (٢١/٢).

(٣) الانتصاف لابن المنير (٥٣/٢) هامش الكشاف.

(٤) إتحاف فضلاء البشر (ص٩) وبنحو هذا الكلام قال ابن النجار في شرح الكوكب المنير (١٢٧/٢-١٢٨).

أسـألُ الله مُعَافَاتِـه ومَغْفِرَتَـه، وإنَّ أُمَّتِـىْ لا تُطِيْـقُ ذلـك، ولـم يَـزَلْ يُـرَدِّدُ المَسألةَ حَتَّى بَلَغَ سَبْعة أَحْرُفٍ"(١)

قال ابن قتيبة: "فكان من تيسير الله أن أمر الرسول ﷺ بأن يُقرئ كل قوم بلغاتهم وما جرت عليه عادتهم ... ولو أن كل فريق من هؤلاء أُمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتباره طفلاً وناشئًا وكهلاً، لاشتَدَّ ذلك عليه، وعظُمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنَّفْسِ طويلةٍ، وتذليل للِّسان، وقطع للعادة، فأراد الله –برحمته ولطفه– أن يجعل لهم مُتَّسَعًا في اللغات، ومتصرّفًا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدِّيْنِ"(٢).

ومن هذا المنطلق يتقرر لنا أن القراءات القرآنية جاءت وَفْقًا لِلَّهجات العربية المختلفة، وقد كانت القبائل العربية متساوية في صحة وسلامة اللفظ، وإن تفاوتت فيما بينها في درجات الفصاحة، وإذا كان الأمر كذلك فما على النحاة إلا أن يتقبلوا كُلَّ ما سجَّله القراء من قراءات متواترة، وألا يحكموا على أيٍّ منها بالخطأ ومجانبة الصواب. ولكنهم في الواقع نَسُوا كل هذا مما جعل موقفهم منها يتسم بالتناقض، ويوجب العَجَبَ، فهم إذ يُصَرِّحُوْنَ بأن القراءة سنة متبعة(٣) وأنها متصلةُ السند برسول الله ﷺ(٤)، وبأن القُرَّاء لم يطالبوا بأن يحملوا القراءة على ما يجوز في كلام العرب، بل قراءتهم مردودة إلى الرواية(٥)، أخذوا ينتقدونها ويقيسونها بمقاييسهم التي وضعوها، ولا يتورعون عن تخطئتها أو تلحيينها إذا لم يجدوا لها وجهًا في العربية تُخَرَّج عليه.

---

(١) تقدم تخريجه في مقدمة البحث.
(٢). تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص٣٩-٤٠) باختصار وتصرف يسير.
(٣) ينظر. الحجة للفارسى (٢٩/١) والنشر لابن الجزرى (١١/١).
(٤) المحتسب لابن جنى (٣٣/١).
(٥) رسالة الملائكة لأبى العلاء المعرى (ص١٩٠).

فكان موقف النحاة من القراءات موقفًا موحَّدًا، لا يختلف فيه كوفي عن بصرى، وإن كان الكوفيون أقلَّ تخطئة لها وأكثر قبولاً، حيث بَنَوا عليها قواعدهم وأحكامَهم.(١)

فالكسائى(٢) إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين قد كان وَجَّهَ النحوَ على حَسَب ما تقتضيه القراءة(٣)

ومعنى ذلك: أنه وضع القاعدة النحوية تبعًا للقراءة المروية.

وأبو العباس ثعلب(٤) إمام الكوفيين –أيضًا– في زمانه بلغ من احترامه للقراءات أنه

لا يُرَجِّحُ قِرَاءةً سَبْعِيَّةً عَلَىْ أُخْرَىْ، ولا يُفَضِّلُ فيها إعرابًا على إعراب، فإذا خَرَجَ إلا كلام الناس فضَّل الأقوى.(٥)

فالقراءات في نظرهم مصدر هام من مصادر النحو(٦)، فيها تقعَّد القواعد، وتُبْنى الأساليب ويُصَحَّحُ الكلام، بغض النظر عن موافقتها للقياس المأخوذ أو عدم موافقتها له؛ لأنها –في حد ذاتها– يجب أن تُشْتَقَّ منها المقاييس وتُستَمَدُّ الأصول، وهذا يرجع إلى ما عُرِفُوا به مِنْ توسع في أصول اللغة، وقياس على القليل والشاذ(٧) فأمكنهم بذلك توجيهُ كثير من القراءات وتخريجها على مقتضى أصولهم، ومن هنا قَلَّتْ تخطئتهم لها.

---

(١) البحث اللغوى عند العرب د/ أحمد مختار عمر (ص٢٥، ٢٦).

(٢) هو على بن حمزة بن عبدالله الكسائى مولى بنى أسد فارسى الأصل إمام في النحو واللغة والقراءات قرأ على حمزة توفي سنة (١٨٩هـ) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزُبيدى (ص١٢٥) وغاية النهاية (٥٣٧/١) وبغية الوعاة (١٦٢/٢).

(٣) ظاهرة الشذوذ في النحو العربى د/ فتحى عبد الفتاح الدجنى (ص٢٤٠).

(٤) أبوالعباس أحمد بن يحى ثعلب المحدث اللغوى أحد أئمة النحو الكوفي من مصنفاته: الفصيح ومجالس ثعلب توفي ببغداد سنة (٢٩١هـ) ينظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزابادى (ص٨٦) وبغية الوعاة (٣٩٦/١).

(٥) البحر المحيط (٨٧/٤).

(٦) ينظر : مدرسة الكوفة د/ مهدى المخزومى (ص٣٣٧).

(٧) مدرسة الكوفة (٣٧٦) ومن أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس (ص١١).

كما أن الكوفة كانت –آنذاك– مَهْجَرَ الصحابة ومدينةَ القراء، ففيها ثلاثة من سبعة هم أشهر قراء الإسلام وهم: عاصم بن أبى النَّجُود(١)، وحمزة بن حبيب الزيات(٢) وعَلِيٌّ بن حمزة الكسائى، وقد عُرف أكثر القراء بالفصاحة والحفظ والإتقان والضبط(٣).

أما البصريون فكانوا ينظرون إلى القراءات نِظْرةَ حَذَر وحَيْطة، فوقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق أصولهم –ولو بالتأويل– قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، ومن ثَمَّ لم يحتجوا بالقراءات إلا في القليل النادر الذى يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقاييسهم.(٤)

والذى حملهم على هذا أنهم وضعوا القاعدة قبل أن يستكملوا استقراء الشواهد، وقبل أن يتعمقوا في الاستقصاء، فلما جاءتهم شواهد عديدة من الشعر والنثر، بدؤوا يخرِّجون ما يمكن تخريجه، ويَرْمُوْنَ بالضَّعْفِ(٥) أو اللَّحْنِ(٦)، أو القُبْحِ(٧) أو الشُّذُوذِ(٨) أو القِلَّةِ(٩) ما لم يجدوا له مجالاً للتأويل، فهم –بهذا– لا يدينون بالرواية الثابتة، إلا إذا وافقت مذهبهم واتفقت مع القواعد التى وضعوها بأيديهم. مع تصريح إمامهم (سيبويه)

(١) أبوبكر عاصم بن أبى النّجود الكوفي أحد القراء السبعة تابعى من أهل الكوفة كان ثقة في القراءات صدوقًا في الحديث توفي (١٢٧هـ) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى (٣١٥/١) والأعلام (٢٤٨/٣).

(٢) حمزة بن حبيب بن عمارة التيمى الزيات لقب بذلك لأنه كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان – بلدة بالعراق أحد القراء السبعة وشيخ الكسائى. توفي (١٥٦ هـ) ينظر: وفيات الأعيان (٢١٦/٢) وغاية النهاية (٢٣٦/١) والأعلام (٢٧٧/٢).

(٣) مدرسة الكوفة (ص٣٤٥).

(٤) مدرسة الكوفة (ص٢٣٧).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٧٨/٣).

(٦) الكتاب (٣٩٦/٢).

(٧) البحر المحيط (١٥٨/٣).

(٨) السابق (٤١٩/٥).

(٩) إعراب القرآن المنسوب للزجاج (٣٤٩/١).

بـأن القـراءة لا تخـالف لأنهـا السُـنَّة[١]، ولعـل مقصـده مـن ذلـك القـراءة الصـحيحة لغـةً الموافقـة للقيـاس عنـده، يـدل علـى ذلـك رَدُّه للقراءة المتواترة حيث قال: "وَقَد بَلَغَنَاْ أنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الحِجَاز مِنْ أَهْل التحقيق يُحَقِّقُون "نبئ" و"بريئة" وذلك قليل رَدِئٌ"[٢]

وقـد علَّـق الرضـى بقولـه: "يعنـى قليـل فـي كـلام العـرب ردئ فيـه، لا أنـه ردئ فـي القيـاس، وهـى ثابتـة فـي القراءات السـبع، ولعـل القراءات السـبع عنـده ليسـت متـواترة، وإلا لـم يحكـم بردائـة مـا ثبـت أنـه مـن القرآن الكريم، تعالى عنها"[٣]

ومنهج الكوفيين –في الواقع– أسلم وأصح في مضمار القراءات لما يأتى:

أولاً: أن القراءات إذا ثبتت صحة تواترها عند أهل هذا الفن لم يَرُدَّهَا قياسُ عربية ولا فُشُوُّ لغة؛ لأنها سُنَّةً متبعة، يلزم قبولُها والمصيرُ إليها.[٤] إليها.[٤]

ثانيًـا: أن لغـة العـرب لـم تقتصـر علـى مـا نقلـه أكثـر البصـريين، ولا علـى مـا اختـاروه، بـل إذا ثبـت النقـل وجـب المصـير إليـه، وليس العِلْمُ أيضًا محصورًا، ولا مقصورًا على ما قاله البصريون ونقلوه، كما أننا لسنا مُتَعَبَّدِيْنَ بأقوال نُحاة البصرة[٥] لأن اللغة تثبت بالنقل، لا بالمقاييس المبنية المبنية على الاستقراء الناقص.

ثالثًا: أن الوقوف في وجه القراءات، وَوَصْدِ الباب دونها طَعْنٌ في تواترها، والحُكْمُ بالطعن فيها يفتح بابًا عريضًا لأعداء الإسلام يَلِجُوْنَ منه

(١) الكتاب (١٤٨/١).
(٢) السابق (٥٥٥/٣).
(٣) شرح الشافية (٣٥/٣).
(٤) النشر (١١/١).
(٥) البحر المحيط (٣٩/٢، ٣١٧، ٣١٨).

إلى النص القرآنى بالتشكيك والافتراءات، إرضاءً لِحقْدهم الدفين وادعاءاتهم الكاذبة ضد الذكر الحكيم. وهذا ما حدث بالفعل من المستشرق "جُوْلد تسيهر"[١] الذى زعم أن قراءات القرآن ليست عن توقيف أو رواية، وإنما هى عن هَوَىً ورَغْبةٍ من القُرَّاء في أن يرضُوا مقاصدهم وأفهامهم وأذواقهم"[٢]

وقد عَجِبَ من منطق هؤلاء البصريين وبعض الكوفيين الذين ردُّوا القراءة كثير من العلماء كابن حزم الظاهرى[٣]، والفخر الرازى[٤]، وأبى حيان الأندلسى[٥] وأخيرًا الشيخ محمد عبدالخالق عُضَيْمة حيث قال: "ويؤسفنى أن أقول: إن كتب النحو واللغة والتفسير وغيرها قد تضمنت نصوصًا كثيرة في الطعن على الأئمة القراء الذين تواترت قراءتهم في السَّبْعِ، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءتهم فركنوا إليها وعَوَّلُوا عليها"[٦].

(١) مستشرق مجرى له العديد من المصنفات رحل إلى سورية وفلسطين ومصر، وعين أستاذًا في جامعة (بودابست) عاصمة المجر، وتوفي بها ١٢٦٦-١٣٤٠هـ. ينظر الأعلام (٨٤/١).

(٢) مذاهب التفسير الإسلامى. ترجمة عبد الحليم النجار (ص١١) وما بعدها.

(٣) الفِصَل (٢٣٠/٣)، وابن حزم هو: على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى أبومحمد عالم الأندلس في عصره وأحد أئمة الإسلام (٣٨٤-٤٥٦هـ) ينظر شذرات الذهب (٢٩٩/٣) والأعلام (٢٥٤/٤).

(٤) محمد بن عمر الرازى من مشاهير المفسرين له مفاتيح الغيب في التفسير والمحصول في الأصول توفي (٦٠٤هـ) ينظر سير أعلام النبلاء للذهبى (٥٤/١٦) والبداية والنهاية (٥٦٠/٨) أحداث سنة ست وستمائة وشذرات الذهب (٢١/٥).

(٥) البحر المحيط (٢٧١/٤).

(٦) دراسات لأسلوب القرآن القسم الأول (١٩/١).

المبحث الثالث:

أسباب اعتراض النحويين على القراءات المتواترة والرد عليهم.

من المعروف أن النحويين احتجُّوا بالقراءات كما احتجُّوا بعموم كلام العرب، فلا يوجد كتابٌ من كُتُب النحو المعتمَدة إلا واستدل بالقراءات القرآنية، وما نُقِلَ من طَعْنِ بعض النحويين في بعض القراءات محمول على أن القراءة لم تثبت لديه بما تقوم به الحجة أو لأن الذى اجتهد قد غلب على ظنه أن هذه القراءة خطأ، أو وَهْمٌ من أحد الرواة الذين نُقِلَتْ عن طريقه هذه القراءة التى طُعن فيها.(١)

وقد استمد علماء اللغة والنحو قواعدهم من كتاب الله تعالى وكلام رسوله ﷺ ، وكلام العرب الفصيح، فَقَعَّدوا القواعد لتكون حاميةً للقرآن والسُّنَّة، بل لتكون في خدمة كتاب الله، والحقُّ أنه إذا ثبتت القراءة بأركانها الثلاثة وهى:

١- أن يَصِحَّ إسنادُها إلى النبى ﷺ.

٢- أن توافق وجهًا من وجوه النحو ولو كان ضعيفًا.

٣- أن تكون موافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية.(٢)

إذا ثبتت القراءة بهذه الأركان وجب قبولها، وينبغى أن تكون القراءةُ -حينئذٍ- هى الحَكَمَ على القاعدة النحوية، لا أن نَرْجع نحن بالقراءة إلى القاعدة النحوية؛ لأن هذه القراءة مسموعة عن أفصح العرب بالإجماع، وهو رسول الله ﷺ، وهو سَيِّدُ الفُصَحاء وسَيِّدُ أهل البيان.(٣)

(١) ينظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام د/ عمر بازمول (٢٤٩/١).
(٢)النشر لابن الجزرى. (٩/١).
(٣) السابق (٩/١).

والقراءات المتواترة حجة عند كثير من النحاة، وقد ارتَضَوْها ووافقوا عليها، وبعض القراءات لم يرتضها بعض النحويين فتأولوها، وبعضهم عارضها مُعارضة صريحة أو خَفِيَّة لسبب من الأسباب. وأجمل هنا أسباب اعتراض بعض النحويين على القراءات المتواترة.(١)

١- أنهم يَحْتَكِمُوْنَ إلى ما وضعوه من قواعد وسَنُّوه من قوانين قاصرة، لقصور واضعيها من البشر، يمنعون بها جواز بعض الأساليب، فَلَحَّنُوا ما جاء عليها من قراءات، كمَنْعِهم الفَصْلَ في النثر بين المضاف والمضاف إليه(٢)، ومَنْعِهم عَطْفَ الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة العامل(٣) إلخ.(٤)

وكان عليهم أن يتخذوا القرآن الكريم بقراءاته -عُدّةً لترجيحاتهم النحوية والصرفية، فإنهم مهما بلغ عِلْمُهم فإنَّ فيه قُصُورًا، أما القراءة فهى كلام الله، وإذا ثبتت فلا يردُّها قياس عربية، ولا فُشُوُّ لغة؛ لأن القراءة سنة مُتَّبعة، يلزم قبولها والمصير إليها.(٥)

قال أبو حيان: "ولسنا مُتَعَبَّدِيْنَ بأقوال نحاة البصرة"(٦)

وقال أيضًا: "القراءة سُنَّةٌ متَّبعة، ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآنَ للذكر"(٧)

---

(١) مستفاد من مقدمة الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة لكتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" ق (جـ) ص٢٢، ٢٥، وكتاب القراءات وأثرها في التفسير والأحكام للدكتور عمر بازمول (٢٥١/١) وغير ذلك.

(٢) ينظر : نظرية النحو القرآنى د/ أحمد مكى الأنصارى. (ص٧٨-٨٤) نقلاً عن أثر القراءات د/محمد بازمول..

(٣) السابق (٨٤-٨٧).

(٤) ذكر مصنف كتابه "نظرية النحو القرآنى جملة من القواعد النحوية التى اعتمدها النحاة وردوا ما خالفها من القراءات، ويصل عدد القواعد التى ذكرها على سبيل المثال إلى أربعين قاعدة. وينظر القراءات وأثرها في التفسير والأحكام د/محمد بازمول (٢٥٠/١).

(٥) جامع البيان في القراءات للدانى (٥١/١).

(٦) البحر المحيط (٥٠٠/٣).

(٧) البحر المحيط (٢٦١/٤).

وقد نقل الدكتور محمد بازمول في كتابه "القراءات وأثرها في التفسير والأحكام" كلامًا قيمًا عن ابن حزم في ردِّه على النحويين الذين لَحَّنُوا القراءات، وكان له موقف رائع في الدفاع عن القراءات فقال[١]:

"وقد شنع ابن حزم على النحاة الذين يَرُدُّوْنَ بعض القراءات لمخالفتها القياسَ بزعمهم، ثم هم يثبتون اللغة بما هو دون القراءة فقال رحمه الله: "وَلاْ عَجَبَ أَعْجَبُ مِمَّن إن وجد لامرئ القيس[٢]، أو لزُهَيْرٍ[٣]، أو لجَرِيْرٍ[٤]، أو الحُطَيْئَةِ[٥]، أو الطِّرِمَّاحِ[٦]، أو لأَعْرابِيٍّ أَسَدِيّ[٧]، أَسَدِيّ[٧]، أو أسلَمِي[٨]، أو تَمِيْمِيّ[٩]، أو من سائر أبناء العرب بَوَّالٍ على على عَقِبَيْه لفظًا في شعر أو نثر جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلامًا لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يَصْرِفُهُ عن وجهه ويُحَرِّفُهُ عن مواضعه، ويَتَحَيَّلُ في إحالته عما أوقعه الله عليه، وإذا وجد لرسول الله ﷺ كلامًا فَعَلَ بِه مِثْلَ ذلك ... "[١٠]

(١) القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (٢٥١/١).

(٢) امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث الكِندى أشهر شعراء العرب على الإطلاق وأحد أصحاب المعلقات. توفي نحو (١٣٠–١٨٠ ق هـ). ينظر الأعلام (١١/٢).

(٣) زهير بن أبى سلمى ربيعة بن رياح المزنى من مضر حكيم الشعراء في الجاهلية أحد أصحاب المعلقات كان ينظم القصيدة ثم يُنَقِّحُهَا في سَنَةٍ. توفي (١٣ ق هـ). ينظر الأعلام (٥٢/٣).

(٤) جرير بن عطية الخَطَفي من تميم أشعر أهل عصره مات ١١٠هـ. ينظر الأعلام (١٩/٢).

(٥) جرول بن أوس بن مالك العَبْسى شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وكان هجّاءً. الأعلام (١٢٨/٢).

(٦) الطِّرِمَّاح بن حكيم بن الحكم من طئ شاعر إسلامي فحل ولد بالشام ت (١٢٥ هـ) الأعلام (٢٢٥/٣).

(٧) هناك جملة من قبائل العرب النسبة إليها بـ(أسدى) ينظر في معرفتها معجم القبائل العربية (٢١، ٢٥).

(٨) ينظر معجم القبائل العربية (٢٥/١–٢٦).

(٩) هناك عدة قبائل النسبة إليها (تميمى). ينظر معجم القبائل العربية (١٢٥/١–١٣٣).

(١٠) الفِصَل في الملل والنحل لابن حزم. (١٩٢/٣).

٢- في بعض الأحيان يَزْعُمُ بعضهم أنه أحصى أوزان العربية، فوجدوها تَخْلُو من بعض الأوزان فيُلَحِّن ما جاء عليها من قراءات، ففي قوله تعالى: ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[١] أنكر الأخفش قراءة (مَيْسُرة) بضم السين[٢]؛ لأنه ليس في الكلام (مَفْعُل) بضم العَيْنِ.[٣]

٣- أحيانًا يخفي توجيه القراءة على بعض النحويين فيسارع إلى ردِّها كقراءة نافع وأبى جعفر وهشام بِخُلْفٍ عنه ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾[٤] بكسر الهاء وفتح التاء حيث قال عنها الفارسى: "إنَّها وَهْمٌ مِنَ الرَّاوِى"[٥]، وكقراءة ابن كثير: ﴿ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾[٦] بكسر الخاء وفتح الطاء والمد قال أبو حيان "قال النحاس (لا أعرف لها وجهًا، ولذلك جعلها أبو حاتم غلطًا"[٧]

٤- قُصُوْرُ نَظَرِ بَعْضِ النُّحَاةِ عَلَىْ الشَّائِعِ مِنَ اللُّغَاْتِ وإخفاءُ غَيْرِه كقراءة ابن عامر ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ ﴾[٨] قرأ ابن عامر في الموضعين بالغُدوة، والباقون بالغداة[٩] فَلَحَّنُ أبوعبيدة ابنَ عامر وقال: إنما إنما قرأ تلك القراءة اتباعًا لخط المصحف، وليس في إثبات الواو في

(١) سورة البقرة الآية (٢٨٠).
(٢) قرأ نافع بضم السين والباقون بفتحها. ينظر السبعة (١٩٢) والنشر (٢٣٦/٢).
(٣) معانى القرآن للأخفش (٢٠٤/٢) وجعل النحاس هذه القراءة لحنًا لا يجوز. إعراب القرآن (٣٤٣/١).
(٤) سورة يوسف الآية (٢٣).
(٥) الحجة للقراءة السبعة (٤٤٤/٢).
(٦) سورة الإسراء الآية (٣١).
(٧) البحر المحيط (٢٩/٦) وينظر إعراب القرآن للنحاس (٣١٤/١).
(٨) سورة الأنعام الآية (٥٢) وسورة الكهف الآية (٢٨).
(٩)السبعة لابن مجاهد (٢٢٨).

الكتاب دليل على القراءة بها؛ لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو (الصلوة) و(الزكوة)[١]

٥- **ردَّ بعض النحويين قراءة وافَقَتِ القياس**، كقوله تعالى: ﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ ﴾[٢] حيث قرأها أبوجعفر (أيمة) بإبدال الهمزة ياءً خالصة"[٣] قال الزمخشرى "فأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صَرَّحَ بها فهو لاحِنٌ ومُحَرِّفٌ"[٤].

٦- **الاعتقادُ أنَّ مَصْدَرَ القراءات الرسمُ العُثمانى.**

فقد كتبت المصاحف العثمانية مجردة عن النقط والشكل، وكانت متفاوتة في الحذف والإثبات، والفصل والوصل، فاعتقد بعض العلماء أن القراءات ناتجة عن جهل القُرَّاء في معرفة وجه القراءة الصحيح حين قرأوا في تلك المصاحف ذات الكتابة المجردة عندما رأى بعض القراءات يختلف في الحركات، وبعضها يختلف في إعجام الحروف، ولم يكن هذا القول مأخوذًا به عند العلماء السابقين إلا حمزة الأصفهانى[٥] حيث ألف كتاب "التنبيه على حدوث التصحيف"[٦]

وأول من قال بهذه الشُّبْهَة من المفسرين الزمخشرى حيث قال في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ ﴾[٧] "وقُرئ (زُيِّن) على البناء للفاعل الذى هو

(١) البحر المحيط (١٣٩/٤).
(٢) سورة التوبة الآية (١٢).
(٣) النشر (٣٧٨/١) والمبسوط في القراءات العشر (٢٢٥).
(٤) الكشاف (٢٥١/١).
(٥) حمزة بن الحسن الأصفهانى مؤرخ أديب من أهل أصفهان، رحل إلى بغداد وغيرها للدراسة. من مصنفاته التنبيه على حدوث التضعيف وغير ذلك. وتوفي ٣٦٠ هـ. ينظر الأعلام (٢٧٧/٢).
(٦) الفهرست لابن النديم. ص(١٥٤).
(٧) سورة الأنعام الآية (١٣٧).

"شركاؤهم" ونصب "قتل أولادهم" وأما قراءة ابن عامر (زُيّن) بالبناء للمفعول وبرفع "قتل" ونصب "الأولاد" وجر "الشركاء" على إضافة "القتل" إلى "الشركاء"، والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سَمِجًا مردودًا ... فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحُسْنِ نظمه وجزالته، والذى حَمَلَهُ على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف "شركائهم" مكتوبًا بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء، لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"(١).

وهذا الكلام مردود من وُجُوهٍ عِدَّةٍ:

أولاً: أن قراءة القرآن كانت سابقة لكتابته، فالصحابة تَلَقَّوا القرآنَ من النبىﷺ، وحَفِظُوهُ في صدورهم، وكثير منهم لا يعرف الكتابة.(٢)

ثانيًا: أن الرَّسْمَ لم يكن سببًا في اختلاف القراءات، ولكنه كان سببًا في حفظ الاختلاف الموجود في القراءات أَصَالةً.(٣)

ثالثًا: لو كان الرسمُ هو السببَ في نشأة القراءات لوجب قبول كل قراءة احتملها خط المصحف، فما دامت القراءة هى اجتهاد القُرَّاء في قراءة المرسوم فإنه لا فَضْلَ للواحدة منها على غيرها.(٤)

رابعًا: أن بعض الكلمات رُسِمَتْ في جميع المصاحف برَسْمٍ واحد، ومع ذلك قُرِئَتْ بقراءة مخالفة لرسم المصحف مثال ذلك كلمة (الصراط)(٥)،

(١) الكشاف (٥٤/٢).
(٢) رسم المصحف والاحتجاج بالقراءات د/عبدالفتاح شلبى (١٣٠).
(٣) اللهجات العربية في القراءات القرآنية د/ عبده الراجحى (ص٨٦).
(٤) أصل القراءات القرآنية بين حقائق التاريخ ودعاوى المبطلين لغانم قدورى (ص١٢).
(٥) سورة الفاتحة الآية (٦) وهى بتمامها: "**اهدنا الصراط المستقيم**".

وقرئت بالصاد الخالصة، وبالسين الخالصة، وبإشمام الصاد زايًا[١]، وهناك وهناك تعليلات كثيرة ذكرها العلماء.[٢]

٧- ردَّ بعض القراءات المتواترة لتَفَرُّدِهَا.

بعض الذين اعترضوا على القراءة أو رَدُّوها فعلوا ذلك لمَّا وجدوا القارئ قد انفرد بها، ولم يشاركه أحد في قراءتها، فجُل القراءات المتواترة المعترض عليها من الانفرادات.

كقراءة الكسائى قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾[٣] حيث قرأها الكسائى "يخسف بّهم" بالياء في "يخسف" وإدغام الفاء من "يخسف" في الباء من "بهم"[٤].

وتَفَرُّدُ القارئ ليس قادحًا في القراءة، ما دامت الرواية ثبتت بها، فالأصل ثبوت الرواية.[٥]

٨- اعتقاد بعض النحاة أن القراءات القرآنية اجتهادٌ من القُرَّاءِ، والاجتهادُ يَحْتَمِلُ الخطأَ والصَّوابَ.

ومن أمثلة ذلك قول الزَّجَّاج في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ﴾[٦] "قَرَأَتِ القُراء "للملائكة اسجدوا" بالكسر وقرأ أبوجعفر المدنى (ت١٣٠هـ) وحده: "للملائكةُ اسجُدوا" بالضم[٧]، وأبو

(١). النشر لابن الجزرى (٢٧١/١).
(٢) ينظر. القراءات في نظر المستشرقين والملحدين للقاضى (ص٨٤).
(٣) سورة سبأ الآية (٩).
(٤) حجة القراءات لأبي زرعه (٥٨٣) وسيأتى بحث هذه القراءة إن شاء الله تعالى.
(٥) السابق (٥٨٣).
(٦) سورة البقرة الآية (٣٤).
(٧) وهى أيضًا قراءة الأعمش وقُتَيْبه وسليمان بن مِهْران، وضُمّت التاء لشبهها بألف الوصل فألفُ الوصل تسقط في الدرج والتاء تسقط أيضًا فيقال: الملائكة، وقيل إنهم استثقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة، وذلك لغة أزد شنوءة. ينظر المبسوط في القراءات العشر لابن مهران (ص١٢٨) والنشر (٢١٠/٢).

جعفر من جِلة أهل المدينة، وأهل الثبت في القراءة، إلا أنه غَلِطَ في هذا الحرف، لأن الملائكة في موضع خفض، فلا يجوز أن يرفع المخفوض، ولكنه شبَّه تاء التأنيث بكسر ألف الوصل؛ لأنك إذا ابتدَأْتَ قلتَ: اُسجُدوا، وليس ينبغى أن يُقرأ القرآن بتَوَهُّم غَيْرِ الصَّوابِ"(١)

وما ذهب إليه الزجاج مردود؛ لأن القراءات توقيفية، ولا مجال للاجتهاد فيها. قال الزركشى(٢):

"القراءات توقيفية وليست اختيارية خلافًا لجماعة منهم الزَّمْخَشرِىّ، حيث ظَنُّوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفُصَحاء، واجتهاد البلغاء"(٣)

٩- خَفَاءُ توجيه القراءة على بعض النحويين فيسارع إلى رَدِّهَا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾(٤) حيث قرأ قرأ حمزة وأبوجعفر ويعقوب ببناء (يُخافا) للمفعول(٥) فأنكرها النحاس بقوله بقوله يَرُدُّ على أبى عبيد اختيارَه لهذه القراءة: "وما عَلِمْتُ في اختياره شيئًا أبعد من هذا الحرف؛ لأنه لا يوجب الإعرابُ ولا اللفظُ ولا المعنى ما اختاره"(٦)

وقال السَّمِيْنُ الحَلَبِىُّ عن هذه القراءة: "وقد استشكلها جماعة وطعن فيها آخرون لعدم معرفتهم بلسان العرب"(٧) ثم أورد توجيهاتِ النحويين لها لها والرد على النحاس.

---

(١) معانى القرآن وإعرابه (١١١/١، ١١٢) وينظر الدفاع عن القراءة في البحر المحيط (٢٤٦/١).

(٢) محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشى، أبوعبدالله بدر الدين فقيه شافعى أصولى متبحر في علوم القرآن له البرهان في علوم القرآن. والبحر المحيط في أصول الفقه وغيرهما توفي (٧٩٤هـ). ينظر الدرر الكامنة (٣٩٧/٣) وشذرات الذهب (٣٣٥/٦).

(٣) الزركشى. البرهان في علوم القرآن (٣٢١/١).

(٤) سورة البقرة الآية (٢٢٩).

(٥) معانى القراءات للأزهرى (٢٠٢/١).

(٦) إعراب القرآن (٣١٤/١).

(٧) الدر المصون (٤٤٨/٢).

١٠- اعتقاد بعض النحويين أنهم أكثر ضبطًا للقراءة من رواة القُرَّاء.

ومن ذلك قول الزمخشرى عن قراءة أبى عمرو في قوله تعالى: ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾[١] بإدغام الراء في اللام: "ومُدْغِمُ الراء في اللام لاحن مخطئ خطأً فاحشًا، وراويه عن أبى عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يَلْحَنُ ويَنْسُبُ إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم، والسبب في نحو هذه الروايات قِلةُ ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يَضْبِطُ نحو هذا إلا أهلُ النحو"[٢]

وردَّ أبوحيان على الزمخشرى بأنه فَعَلَ ذلك على عادته في الطعن على القُراء، وأنَّ مَنْ روى ذلك عن أبى عمرو رواة ثقات، ومنهم أبو محمد اليزيدى[٣]، وهو إمام في النحو، إمام في القراءات، إمام في اللغات ..." [٤]

(١) سورة البقرة الآية (٢٨٤) وينظر في قراءة أبى عمرو المبسوط في القراءات العشر (٩٥).
(٢) الكشاف (٣٣٠/١).
(٣) هو: يحى بن المبارك، واسمه عبدالرحمن والأشهر يحى، وكان جارًا لأبى عمرو بن العلاء وأحد تلاميذه في النحو والغريب والقراءة توفي بخراسان سنة (٢٠٢هـ) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدى (ص٦١-٦٥). ووفيات الأعيان لابن خلكان (١٨٣/٥) .
(٤) البحر المحيط (٧٥٤/٢).

١١- اعتقاد بعض النحويين عدم تواتر القراءة، أو أنها لم تثبت عنده.

وقد تقدم في صدر هذا المبحث بحث تواتر القراءات وبينت أن الصحيح تواتر القراءات العشر كلها.

١٢- ظن بعض النحويين أن القراء ينتصرون لمذاهبهم النحوية في القراءة.

ومن ذلك ما قاله العكبرى في قراءة حمزة بجر (الأرحام) في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[١]: "أما الآية فقراءة الجر فيها ضعيفة؛ والقارئ بها كوفي تنبيهًا على أصولهم"[٢]

وقال الرَّضِيُّ: "والظاهر أن حمزة جوَّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي ولا نُسَلِّمُ تواتر القراءات"[٣]

وما كان ينبغى أن يُتَّهَم هؤلاء القراء الذين جمعوا بين العلم والورع والتقوى بالتعصب لمذاهبهم النحوية، فهم يَحْرصُوْنَ على بقاء القراءة كما وردت عن النبى ﷺ دون النظر إلى مذاهبهم النحوية، وليس أَدَلَّ على ذلك من أن أبا عمرو بن العلاء قد خالف البصريين –وهو من أئمتهم– وقرأ بإدغام الراء في اللام[٤]، ولو كان ينتصر لمذهبه ما قرأ بالإدغام، فليست القراءة اجتهادًا منهم، وقد حُكِيَ عن أبى عمرو بن العلاء قَولُهُ:

(١) سورة النساء الآية (١).
(٢) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرى (٤٣٣/١).
(٣) شرح الكافية (٢٩٣/١).
(٤) تقدم هذا في السبب العاشر.

"لَوْلا أَنَّهُ لَيْسَ لِيْ أنْ أقْرَأَ إلا بما قد قُرِئَ به لقرأتُ حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا"(١)

وقال أبو عمرو الدانى(٢): "وأئمة القراءة لا تعمل في شئ من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردُّها قياس عربية ولا فُشُوّ لغة؛ لأن القراءة سنة متَّبعة يلزم قبولها والمصير إليها"(٣).

(١) السبعة لابن مجاهد (ص٤٨).

(٢) عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الدانى ويقال له ابن الصيرفي من موالى بنى أمية إمام في القراءات وعلوم القرآن وأحد حفاظ الحديث توفي (٤٤٤هـ) من مصنفاته التيسير في القراءات السبع. ينظر شذرات الذهب (٢٧٢/٣) والأعلام (٢٠٦/٤).

(٣) جامع البيان في القراءات السبع للدانى (٨٦٠/٢).

القراءات التى ضعَّفها ابن أبى مريم في كتابه (الموضح) والرَّدُ عليه

المسألة الأولى:

إسكان حركة الإعراب للتخفيف.

تمهيد:

الإعراب هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ[١]. وبه تَتَبَيَّن أصول المقاصد بالدلالة، ولولاه لجُهل أصلُ الإفادة.[٢]

وعلامات الإعراب تدل على المعانى المختلفة التى تتوارد على الأسماء من فاعلية، ومفعولية، وإضافة، ولولا الإعراب لَمَا تميَّز الكلامُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ.[٣]

فإن كانت علامة الإعراب ظاهرةً على الحرف –وهذا هو الأصل– فهى وإلا فلابد من ترتيب الكلام بتقديم الفاعل على المفعول لخفاء الإعراب خشية اللَّبْسِ. قال ابن جنى: "قد تقول: (ضَرَبَ يَحْىَ بُشْرَىْ) فلا تجد هناك إعرابًا فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذا سبيله مما يخفي في اللفظ حالُه أُلزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول مما يقوم مقام الإعراب"[٤]. وقد اختلف العلماء في إسكان حركة الإعراب تخفيفًا فأجازه بعضهم ومنعه بعضهم.

القراءة الواردة في ذلك:

القراءة الواردة في هذه المسألة في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾[٥] حيث قرأ أبو عمرو بالسكون المحض على الهمز من (بارئكم) وهو أحد الأوجه الجائزة له[٦].

(١) ينظر: لسان العرب (عرب).
(٢) المقدمة لابن خلدون (٥٤٥).
(٣) الإيضاح للزجاجى (ص٦٩).
(٤) الخصائص لابن جنى (٣٥/١).
(٥) سورة البقرة الآية (٥٤).
(٦) ينظر السبعة (١٥٤) والتيسير (ص٧٣) والكشف (١٤١/١).

وبذلك يكون أبوعمرو قد سكّن حركة الإعراب تخفيفًا.

توجيه القراءة:

بناءً على أن حركة الإعراب جئ بها لبيان المعانى المختلفة ولا يجوز حذفها، فقد اختلف النحويون في هذه القراءة بين القَبُولِ والرَّفْضِ، وبين كونها اختلاسًا أو سكونًا محضًا.

قال الأزهرى: "روى اليزيدى عن أبى عمرو "بارئكم" بجزم الهمزة، وروى عباس عن أبى عمرو أنه قال: قراءتى "بارئكم" مهموزة لا يُثَقِّلُهَاْ، وقال سيبويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من "بارئكم"، وهو صحيح، وسيبويه أضبط لما رَوَى عن أبى عمرو من غيره، لأن السكون في مثل هذا إنما يأتى في اضطرار الشِّعْرِ، ولا يجوز ذلك في القرآن، وسائر القُرَّاء قرؤوا بالإشباع وكسر الهمزة وهى القراءة المختارة، وليس كل لسان يَطُوْعُ ما كان يَطُوْعُ له لسان أبى عمرو؛ لأن صيغة لسانه صارت كصيغة أَلْسِنَةِ العرب الذين شاهدهم وَأَلِفَ عادتَهم"(١)

والأزهرى في النص السابق يريد أن يُثبت أن أبا عمرو كان يختلس حركة الإعراب وهى الكسرة، وأن سيبويه نقل عن أبى عمرو الاختلاس لا الإسكان، وقد نقل ذلك سيبويه.

قال سيبويه: "وأمَّا الذين لا يُشْبِعُون فيختَلِسُون اختلاسًا، وذلك قولك: يضربُها ومِنْ مَأْمَنِكَ يُسْرعُونَ اللفظ، ومن ثَمَّ قال أبو عمرو "إلى بارئكم""(٢).

وقال الأخفش في قراءة "بارئكم" بسكون الهمزة: "ولا أرى ذلك إلا غلطًا منهم، سمعوا التخفيف فظنُّوه مجزومًا، والتخفيف لا يُفهم إلا بمشافهة العرب في الكتاب"(٣)

(١) معانى القراءات للأزهرى (١/١٥٠-١٥١).
(٢) الكتاب (٤/٢٠٢).
(٣) معانى القرآن (١/٢٦٦).

وقال النحاس: "إنه لحن لا يجوز في كلام ولا شِعْرٍ؛ لأنها حرف الإعراب، وقد أجاز ذلك النحويون القدماء والأئمة".(١)

كما طعن المبرد في قراءة أبى عمرو وتجرأ فوصفها باللحن.ورد عليه السمين.

قال السمين الحلبى: "وقال المُبَرِّدُ: لا يجوز التسكين مع توالى الحركات في حروف الإعراب في كلام ولا شعر، وقراءة أبى عمرو لَحْنٌ، وهذه جُرْأَةٌ من المبرد، وجَهْلٌ بأشعار العرب، فإن السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيرًا"(٢).

وقال ابن الجزرى: "وقد طعن المبرد في الإسكان ومنعه"(٣)

وقال الأصبهانى: "... والوجه الاختلاس دون الإسكان عنه"(٤)

وقال أبو شامة "ورواية العراقيين عن أبى عمرو الاختلاس، وهى الرواية الجيدة المختارة، فإن الإسكان في حركات الإعراب لغير إدغام ولا وقف ولا اعتلال مُنْكَرٌ، فإنه على مضادة حِكْمَة مجئ الإعراب"(٥)

(١) إعراب القرآن (٢٢٦/١).
(٢) الدر المصون (٣٦٢/١).
(٣) النشر (٢١٣/٢).
(٤) كشف المشكلات (٤٤/١).
(٥) ينظر إبراز المعانى من حرز الأمانى (٣٢٤).

موقف ابن أبى مريم من القراءة:

ذكر ابن أبى مريم أن قراءة أبى عمرو في كلمة "بارئكم" بالاختلاس للتخفيف، ومن روى عنه الإسكان فقد ظن الاختلاس إسكانًا ثم ذكر أن الإسكان بابه الشعر.

قال ابن أبى مريم: "(بارئكم) مَخَتَلَسَةَ الهمزة قرأها أبو عمرو ... وذلك لأن العرب تستعمل في الضمة والكسرة الإشباع مرة للتحقيق، والاختلاس أخرى للتخفيف، ولا تختلس الفتحة لما فيها من الخفة، إذ الخفيف لا يُخَفَّفُ ... من رَوَىْ عن أبى عمرو الإسكان في ذلك، فإنه ظنّ الاختلاس إسكانًا لقربه منه، فإن الإسكان في مثل هذا إنما بابه الشعر"[١]

الرد على ابن أبى مريم:

ما ذهب إليه ابن أبى مريم من نقل الاختلاس عن أبى عمرو ورفض الإسكان لأن بابه الشعر مردود. وكذا قول من قال بقوله من المتقدمين.

فقد نقل العلماء عن أبى عمرو في قراءة كلمة "بارئكم" اختلاس الهمزة، وإسكانها إسكانًا محضًا، واحتجوا له، وعزا الفَرَّاءُ الإسكان إلى بنى تميم وبنى أسد أنهم يُخَفِّفُون مثل "يأمركم" لتوالى الحركات، على أن سيبويه لم ينكر الإسكان بالكُلِّية بل أجازه وأنشد عليه شعرًا.

قال الدانى: "قرأ أبو عمرو "بارئكم" باختلاس الحركة في ذلك من طريق البغداديين، وهو اختيار سيبويه، ومن طريق الرّقيين[٢] وغيرهم

(١) ينظر الكتاب الموضح (٢٧٦/١).
(٢) أى: العراقيين.

بالإسكان، وهو المروى عن أبي عمرو دون غيره، وبذلك قرأتُ على الفارسى، عن قراءته على أبى طاهر، والباقون يُشْبِعُوْنَ الحركة"(١).

وقال ابن الجزرى: "وقرأ أبو عمرو بإسكان الهمزة تخفيفًا، وهكذا ورد النص عنه وعن أصحابه من أكثر الطرق"(٢).

وقال أبو حيان: "وَرُوِىَ عن أبى عمرو الإسكان، وذلك إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، فإنه يجوز تسكين مثل إبِلِ، فأجرى الموصول في "بارئكم" مجرى "إبل" "(٣).

وعلَّل بعضهم التسكين بالفرار من توالى الحركات.(٤)

وقال أبو حيان أيضًا يَرُدُّ على المُبَرِّد الذى جعل قراءة أبى عمرو لحنًا:

"إن ما ذهب إليه النحاة المبردُ وأعوانُه ليس بشئ؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن الرسول ﷺ، وقد ثبت نقل أبى عمرو أن الإسكان منقول محكى عن تميم"(٥)

أمَّا عن إسكان حركة الإعراب فقد أجازه النحويون سيبويه والجمهور.

قال سيبويه: "وقد يجوز أن يُسَكِّنُوا الحرفَ المرفوعَ أو المجرورَ في الشعر، شبَّهوا ذلك بكسرة فِخذ حيث حذفوا فقالوا: فَخْذ، وبضمة عضُد حيث حذفوا فقالوا: عَضْدٌ؛ لأن الرَّفعة ضمة والجرَّة كسرة. قال الشاعرُ:

---

(١) ينظر التيسير (ص٧٣).
(٢) النشر (٢/٢١٣).
(٣) البحر المحيط (١/٢٠٦).
(٤) ينظر الحجة لابن خالويه (ص٧٧)، وحجة القراءات لأبى زرعة (٩٧)، والكشف لمكى (١/١٤١) والإتحاف (١٣٦) وجامع البيان للطبرى (١/٢٢٦).
(٥) البحر المحيط (١/٢٠٦).

١ – رُحْـتِ وَفِي رِجْلَيْـكِ مَـاْ فِـيْهِمَا ∴ وَقَـدْ بَـدَاْ هَنْـكِ مِـنَ المِئْـزَرِ[١]

وقد يُسَكِّن بعضهم في الشعر ويُشِمُّ، وذلك قول الشاعر امرئ القيس:

٢ – فَـالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَـيْرَ مُسْـتَحْقِبٍ ∴ إِثْـمًا مِـنَ اللهِ وَلَاْ وَاْغِـلِ[٢]

وجعلت النقطة علامة الإشمام، ولم يجئ هذا في النصب؛ لأن الذين يقولون كَبِد وفَخِد، لا يقولون في جَمَل: جَمْلٌ"[٣]

وعلى مذهب سيبويه كثير من النحويين كالسيرافي[٤]، وابن مالك[٥]، مالك[٥]، وأبى حيان[٦]، والسمين الحلبى[٧] وغيرهم[٨].

الترجيح:

الصحيح أن قراءة أبى عمرو "بارئكم" بالإسكان المحض في الهمزة قراءة متواترة صحيحة، وهى موافقة للقياس النحوى، وذلك لما يأتى:

(١) البيت من السريع. ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه (٣٣٧/٢) والبغدادى في الخزانة (٤٨٥/٤) إلى الأقيشر الأسدى، ونسبه ابن عصفور في الضرائر (٩٥) لابن قيس الرُقَيَّات، وقيل للفرزدق وليس في ديوانه. وينظر الخصائص (٧٤/١، ٣١٧/٣) وأمالى الشجرى (٣٧/٢)، والضرائر للألوسى (٢٢٤) والدرر اللوامع (٣٢/١) قال ابن مالك: "أراد: قد بدا هَنْكِ، فشبهه بـ(عَضْد) فسكن النون. كما تسكن الضاد. ينظر شرح التسهيل (٤٤/١).

(٢) البيت من السريع لامرئ القيس في ديوانه (ص١٢٢) ورواية الديوان: (فاليوم أسقى) وروى (فاليوم فاشرب) وينظر: المرزوقى شرح الحماسة (٦١٢) والكتاب (٢٠٤/٤) والتمام في شرح أشعار هذيل لابن جنى (٢٠٥)، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز (١٠٥). وذكر الأخفش أن في البيت ثلاث روايات فقال: الرواية الجيِّدة "فاليوم فاشرب" "واليوم أسقى" ورواية من روى "فاليوم أشربْ" لا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة، وإن كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوه. ينظر النوادر لأبى زيد الأنصارى (ص١٨٨).

(٣) الكتاب (٢٠٣/٤).

(٤) شرح كتاب سيويه (١٧٢/٢–١٧٣) وضرورة الشعر للسيرافي (٢٢١).

(٥) شرح التسهيل (٥٨/١).

(٦) البحر المحيط (٢٠٦/١).

(٧) الدر المصون (٣٦٢/١).

(٨) ينظر ضرائر الشعر لابن عصفور (٩٥، ٩٦).

أولاً: أنها قراءة متواترة، وأبوعمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ فلا يجوز ردها، ولا وصفها بالقبح. (١)

ثانيًا: أن كثيرًا من العلماء نقلوا أن إسكان حرف الإعراب للتخفيف لغة تميم، وإذا ثبت هذا كان حجة. (٢)

ثالثًا: إذا ثبت أن الإسكان لغة تميم ثبت عدم صحة قول من منع الإسكان، بل مِنْ أَعْجَبِ ما قرأتُ قولُ ابن الباذش(٣): "إن وجه الاختلاس من مخالفة اليزيدى لشيخه أبى عمرو"(٤) فكأنَّ ابن الباذش لا يرى لأبى عمرو إلا الإسكان، وهو ما بيَّنه الدانى، ثم إن للقراءة وجهًا صحيحًا في النحو بل لو كان ضعيفًا لكان مقبولاً، فكيف وله من الشواهد ما يقرِّره ويقوِّيه.

قال ابن الجزرى شارحًا شروط القراءة المقبولة ومنها:

"موافقة النحو ولو بوجه": "فقولنا في الضابط: "ولو بوجهٍ" نريد به وجهًا من وجوه النحو سواء أكان أفصح أم فصيحًا، مجمعا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يَضُرُّ مثلُه، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يُعْتَبَرْ إنكارُهم، كإسكان (بارئكم) و(يأمركم) وخفض (والأرحام) "(٥)

(١) البحر المحيط (٢٠٦/١).

(٢) ينظر المحتسب (١٠٩/١) وشرح التسهيل (٨٥/١) والبحر المحيط (٢٠١/١) وحاشية الخضرى الخضرى (٥١/١).

(٣) أبو الحسن على بن أحمد بن خلف الأنصارى الأندلسى الغرناطى يعرف بابن الباذش إمام في النحو والقراءات من مصنفاته: الإقناع وغيره. توفي سنة ٥٤٠ هـ. ينظر: بغية الوعاة (٣٣٨/١) وغاية النهاية (٨٣/١).

(٤) الإقناع لابن البازش (٩٧).

(٥) النشر (١٠/١).

إذًا فالأصل في قراءة أبى عمرو (يأمركم) بالسكون، والاختلاس نقل عن الدُّوْرِيّ عن أبى عمرو.

قال شُعْلَةٌ: "أسكن أبو عمرو على لغة بنى أسد وتميم الهمزة من "بارئكم" ... تخفيفًا وكم من مشايخ القراء نقل عن الدُّوْرِى عن أبى عمرو الاختلاس، وهو اختيار سيبويه؛ لأن هذه الحركة حركة إعراب، فلا يجوز إذهابها"(١)

رابعًا: نقل سيبويه إسكان حرف الإعراب في الشعر كما تقدم، وفي ذلك رد على المبرد والزجاج حيث منعا تسكين حرف الإعراب مطلقًا في الشعر وغيره.(٢)

خامسًا: أن التخفيف ورد عن العرب كثيرًا، ولاسيما عند توالى الحركات ومنه قراءة مَسْلمَة بنِ مُحارب(٣) ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ ﴾(٤) بإسكان الدال(٥)

قال ابن عصفور: "وكأن الذى حسَّن مجئ هذا التخفيف في حال السَّعة شدة اتصال

الضمير بما قبله، من حيث كان غير مستقل بنفسه، فصار التخفيف لذلك كأنه قد وقع في كلمة واحدة نحو: عَضْدٌ في عَضُدٌ، وفَخْذٌ في فَخِذ، وإبْل في إبِل سائغ في حال السَّعة، لأنه لغة لقبائل ربيعة، بخلاف ما شبِّه به من المنفصل فإنه لا يجوز إلا في الشعر"(٦)

---

(١) شرح شعلة على الشاطبية (ص١٦٢).

(٢) ينظر الخصائص (٧٥/١) ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج (١٣٦/١).

(٣) هو مسلمة بن محارب بن دثار السدوسى الكوفي، عرض القرآن على أبيه، وعرض عليه يعقوب الحضرمى. ينظر: طبقات القراء لابن الجزرى (٢٩٨/٢).

(٤) سورة الأنفال الآية (٧).

(٥) المحتسب (٢٧٣/١) قال ابن جنى "أسكن ذلك لتوالى الحركات وثقل الضمة".

(٦) ضرائر الشعر لابن عصفور (٩٥-٩٦).

سادسًا: أنَّ ممن رَوَوا الإسكان أبا محمد اليزيدى، وهو إمام في القراءات والعربية، ومثل أبى محمد ما كان ينبغى أن يُرمى بإساءة السمع، وقد رَوَى أَدَقَّ من هذا عن أبى عمرو، فقد ذكر أن أبا عمرو كان يُشِمُّ الهاء من (يهد)، والخاء من (يخصمون) شيئًا من الفتح.(١)

سابعًا: أن ابن أبى مريم نقض كلامه السابق، فقد وجه بعض القراءات على أن حرف الإعراب سُكِّن تخفيفًا.

وذلك في قراءة: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ ﴾(٢) على قراءة ابن كثير من رواية قنبل بإثبات الياء في "يتقى" ثم عَطَفَ عليه "يصبرْ" بسكون الراء(٣). حيث قال: "ويجوز أن يكون "يصبرْ" مُخَفَّفًا من "يصبرُ" بالرفع فسُكِّنَ كما سُكِّن قوله:

فَاليَوْمَ أَشْربْ غَيْرَ مُسْتَحِقبٍ ∴ إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ(٤)

وقوله:

٣- سِيْرُوا بَنِىْ العَمِّ فَالأهوَازُ قَرْيتُكُم ∴ وَنَهْرُ تِيْرَىْ فَلَاْ تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ (٥)

والأصل: أَشْرَبُ وَلَاْ تَعْرِفُكُم بالرفع فيهما، إلا أن الضمة حُذِفَتْ تخفيفًا كحذفها من عَضْدٍ وسَبْعٍ وفَخْذٍ"(٦)

(١) ينظر النشر (٢/٢١٤) والخصائص (١/٧٢) هامش (٣).
(٢) سورة يوسف الآية (٩٠).
(٣) ينظر السبعة (٣٥١) والنشر (٢/٢٩٧).
(٤) تقدم البيت في هذه المسألة.
(٥) البيت من البسيط لجرير في ديوانه (ص٤٤١) وضرورة الشعر (٢٢١) وشرح الجمل لابن عصفور عصفور (٢/٥٨٣) ولسان العرب (شتت)، وبلا نسبة في الخصائص (١/٧٤، ٢/٣٤٠) والفصول الخمسون (٢٧٦).
(٦) الموضح (٢/٢/٦٨٨)

المسألة الثانية:

اتصال ضمائر الرفع بـ (عسى).

تمهيد:

(عسى) فعل من أفعال المقاربة، يَرِدُ للرجاء والإشفاق، ونقل بعض النحويين أنها حرف، والصحيح أنها فِعْلٌ، والدليل على ذلك اتصال ضمائر الرفع البارزة بها فتقول: عَسَيْتُ وعَسَيْتَ، ولحاق تاء التأنيث بها نحو "عَسَتْ هند أن تقوم، وهو فِعْلٌ لا يتصرف يَرِدُ للرجاء والإشفاق، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْۗ ﴾[(١)] وهى تعمل عمل (كان) إلا أن خبرها يقترن بـ(أن) كثيرًا.

وإذا اتصلت ضمائر الرفع المتحركة بـ(عسى) جاز في السين الفتح والكسر فتقول: عَسَيْتُ وعَسِيْتُ.[(٢)]

القراءة الواردة في ذلك

اختلاف القراء في سين (عسى) عند اتصالها بضمائر الرفع في نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ ﴾[(٣)] حيث قرأ الجمهور (عسَيتم) بفتح السين وقرأ نافع بكسر السين (عَسِيْتم)[(٤)] (عَسِيْتم)[(٤)]

(١) سورة البقرة الآية (٢١٦).

(٢) ينظر: الكتاب (١٥٨/٣-١٥٩) والأصول لابن السراج (٢٧/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/١) وشرح الكافية الشافية (٤٥١/١) والجنى الدانى (٤٦١)، وشرح ابن عقيل (٣٢٢/١-٣٢٤).

(٣) سورة البقرة الآية (٢٤٦).

(٤) ينظر السبعة (١٨٦) والتيسير (ص٨١) ومعانى القراءات للأزهرى (٢١٤/١).

توجيه القراءتين:

اختلف النحويون في توجيه القراءتين في الآية السابقة وما كان مثلها على ثلاثة مذاهب على النحو الآتى:

المذهب الأول:

أن الفتح والكسر لغتان عن العرب تقول: عَسَيْتُ أن أفعل، وعَسِيْتُ أن أفعل(١).

والفتح هو اللغة الفصيحة المشهورة الأعرف(٢). والكسر إتْباعًا للياء(٣) وذلك في حال اتصال (عسى) بضمير مرفوع لمتكلم نحو: عَسَيْتُ أن أفعل، وعَسَيْنا، أو ضمير مخاطب نحو: عَسَيْتَ، وعَسَيْتُما، وعَسَيْتُم، وعَسَيْتُنَّ، أو نون نسوة نحو: عَسَيْنَ، هذا هو المشهور السائد بين النحاة ويعضده السماع.(٤)

قال الفارسى: " (عَسَيْتُ) الأكثر فيه فتح السين وهى المشهورة.

وَوَجْهُ قول نافع أنهم قد قالوا: هو عَسٍ بذاك، وما أعساه، وأعْسِ به، حكاه ابن الأعرابى، فقولهم (عسٍ) يُقوّى قراءته (هل عَسِيْتم)، ألا ترى أن عسٍ مثلُ حَرٍ وشجٍ؟ وحرٍ وحرىٌّ(٥) مثل مَذِلْ ومَذيْل(١)، وطبٌّ

---

(١) ينظر: حجة القراءات لأبى زرعة (١٣٩) والكشف لمكى (٣٠٣/١) والإتحاف (٤٤٥/١) وارتشاف الضرب (١٢٣٢/٣) والتصريح (٢٩١/١) وكشف المشكلات (١٧٥/١).

(٢) قال ابن مالك:

والفتحَ والكسر أجِزْ في السين مِنْ ∴ نَحْوِ عَسَيْتُ وانتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

قال ابن الناظم في شرحه على ألفية أبيه (ص١١٥): "أى: اختيار الفتحَ قد عُلِم".

وينظر ارتشاف الضرب (١٢٣٢/٣) وحجة القراءات (١٤٠).

(٣) ينظر شرح ابن الناظم (ص١١٥).

(٤) ينظر المقرب (ص١٠٠) وشرح التسهيل لابن مالك (٣٩٦/١) والمطالع السعيدة للسيوطي (٢٢١).

(٥) وقد حكى أبو البقاء والسيوطى أيضًا هذا عن ابن الأعرابى. ينظر التبيان (١٩٦/١) وهمع الهوامع (٤٧٣/١). وفي اللسان (عسا): "هو عَسِى أن يفعل كذا وعَسٍ أى: خليق، ثم نقل كلام الفارسى في توجيه قراءة نافع. وحرٍ بمعنى خليق وجدير بكذا. والشجى: المشغول الخلى: الفارغ.

وطبيب. وقد جاء فَعِل وفَعَل في نحو نَقِمْتُ ونَقَمْتُ، وقالوا: وَرَى الزند، وقالوا وَرِيَتْ بك زنادى، فاستعملوا فَعِل في هذا الحرف فيما قاله أبوعثمان، فكذلك عَسَيْتُ وعَسِيْتُ"(٢)

فكما أن (شجٍ) مثلاً من شَجِيْتُ، فكذلك (عَسٍ) من عَسِيْت.(٣)

لكن يمكن الاعتراض على هذا التوجيه بأن النحويين نَصُّوا على أن (عسى) غير متصرفة(٤)، كما أنى لم أقف على (عَسٍ) بمعنى المقاربة، وإنما هى بمعنى: خليق وجدير(٥).

وقال أبو حيان: "وحكى ابن الأعرابى (عَسِى)، وفي الترشيح: في (عَسَى) لغتان: (عَسَى) بفتح السين مثل: مَضَى، و(عَسِى) بكسرها مثل (رَضِى)" (٦)

وذكر الفراء أنها لغة نادرة، وظاهر مذهبه عدم إجازتها، حيث يقول: "ولو كانت كذلك لقال: عَسِيَ في موضع (عَسَى)، ولعلها لغة نادرة"(٧)

وذكر الزجاج ما قاله الفراء، لكنه لم ينص على أنها لغة، فوصف لغة الفتح بأنها الجيدة، البالغة فقال: "ولو جاز "عَسِيْتُم" لجاز أن تقول: عَسِيَ ربُّكم أنْ يَرْحَمَكُمْ"(٨)

---

(١) مَذلَ على فراشه كفَرِحَ مَذَلاً فهو مَذِلٌ ومَذُلَ ككرُم مذالة فهو مذيل، كلاهما: لم يستقر عليه من ضعف وعرض. اللسان (مذل).

(٢) ينظر الحجة للفارسى. (٣٥٠/٢).

(٣) ينظر. الكشف لمكى (٣٠٣/١) والموضح (٣٣٥/١).

(٤). الدر المصون للسمين الحلبى (٥١٦/٢).

(٥) ينظر : تعليق الفرائد للدماميني. (٣١٥/٣-٣١٧) وحاشية الأمير (١٣٢/١)، ففيهما بيان لذلك. ونص صاحب اللسان (عسا) على أن (عسٍ) بمعنى: خليق.

(٦) ارتشاف الضرب (١٢٣٢/٣).

(٧) معانى القرآن.

(٨) معانى القرآن وإعرابه (١٣/٥).

قال النحاس معلقًا على ذلك: "فهى عنده لا تجوز البتَّة"[١]

وذكر أبو عبيد أن القراءة عنده هى الفتح، ووصفها بأنها أعرف اللغتين، ولو كان عَسِيتم لقرئ عَسِيَ ربنا.[٢]

ووصفها الزمخشرى بأنها ضعيفة وغريبة.[٣]

وذكر أبوحاتم أنه ليس للكسر وجه.[٤]

المذهب الثانى:

إجازة كسر سينها مطلقًا سواء أسندت إلى الظاهر أم إلى المضمر.

وهو مذهب الفارسى: فيجوز عنده: عَسِيَ زيدٌ، كما جاز: رَضِيَ زيدٌ، وعلل لذلك بأنه قياس للظاهر على المضمر. فقال: "فإن أُسند الفعل إلى ظاهر فقياس عَسِيْتم أن تقول: عَسِيَ زيد مثل: رَضِى، فإن قاله فهو قياس قوله، وإن لم يَقُلْهُ فسائغ له أن يأخذ باللغتين فيستعمل إحداهما في موضع، والأخرى في موضع آخر، كما فعل ذلك غيره"[٥]

لكن مذهب الفارسى هذا يفتقد إلى السماع.

المذهب الثالث:

منع الكسر مطلقًا وعليه أبوعبيدة. [٦]

---

(١) إعراب القرآن للنحاس (١٢٣/٤).

(٢) ينظر: حجة القراءات (١٣٩–١٤٠) ولم أقف على رأيه هذا فيما بين يدى من مصنفاته، لكن عزاه عزاه أبوحيان إلى جهله بهذه اللغة. ينظر البحر المحيط (٥٧١/١).

(٣) الكشاف (٢٩١/١).

(٤) الكشف (٣٠٣/١) وفتح القدير للشوكانى (٣٠٣/١).

(٥) الحجة (٣٥٠/٢) وينظر الدر المصون (٥١٦/٢).

(٦) ينظر أوضح المسالك (٣١١/١) والتصريح (٢٩٢/١) ولم أقف على رأى أبى عبيدة في كتابه (مجاز القرآن).

موقف ابن أبى مريم من القراءة بالكسر

ردَّ ابن أبى مريم قراءة كسر السين من عَسِيتم، وهى قراءة نافع، ووصفها بأنها لغة رديئة. فقال: "وعَسِيْتُ بالكسر لغة رديئة يَكْرَهُهَا الفصحاء، وإن كانت لُغةً لبعض العرب"(١)

الرد على ابن أبى مريم

ما قاله ابن أبى مريم في قراءة نافع مردود، وكذا ما قاله الفراء، والزجاج ومن تبعهما. وذلك لما يأتى:

أولاً: أن الكسر وارد في قراءة سبعية للإمام نافع قارئ المدينة النبوية، فلا يَحِقُّ إنكارُها، وقد ذكر الفارسى وجهًا لتقويتها.(٢)

ثانيًا: ورد فتح عين الفعل وكسرها في نحو: نَقَمْتُ ونَقِمْتُ، وَوَرَى الزند وَوَرِىَ، فكذلك عَسَيْتُ وعَسِيْت(٣)

ثالثاً: أن الكسر فيها على سبيل الإتباع للياء.(٤)

رابعًا: أن الكسر بمنزلة العِوَضِ عما فات من جواز إمالة فتحها مناسبةً لما بعدها(٥)

خامسًا: أن الفتح والكسر لغتان عن العرب، كما تقدم، ومن هنا وقع ابن أبى مريم في التناقض لما قال: "وعَسِيت بالكسر لغة رديئة يكرهها

(١) الموضح (٣٣٥/١).
(٢) الحجة (٣٥٠/٢).
(٣) الحجة (٣٥٠/٢) والموضح (٣٣٥/١).
(٤) شرح الألفية لابن الناظم (١١٥) والتصريح (٢٩٢/١).
(٥) تعليق الفرائد للدماميني (٣٠٢/٣).

الفصحاء، وإن كانت لغة لبعض العرب" فكيف تكون رديئة ويكرهها الفصحاء وهى لغة لبعض العرب؟ [١] وغفر الله له وصفها بالرداءة.

الترجيح:

الأصل في سين (عسى) الفتح، إلا أنها قد تكسر في لغة لبعض العرب إذا اتصل بها ضمائر الرفع المتحركة، وإن كان الفتحُ هو اللغةَ الشائعةَ المختارةَ؛ مساواة للفعل مع المظهر والمضمر، ولأن الأصل هو المظهر، فكان أولى أن يكون المضمرُ مثلَه، لأنه يأتى عَقِبَه.[٢]

فبالفتح تكون القاعدةُ جاريةً على القياس، وهو عدم الاختلاف حال الإسناد إلى الظاهر أو إلى المضمر[٣]، وتقييد جواز كسر سين (عسى) باتصالها بالضمير يَعْضُدُه السماع بقراءة نافع، بخلاف ما ذهب إليه الفارسى من جواز الكسر عند الإسناد إلى الظاهر، فإنه يفتقد إلى السماع، والقول بضعف لغة الكسر وغرابتها كما قال الزمخشرى، أو ردائتها وكراهة الفصحاء لها كما قال ابن أبى مريم أمر لا ينبغى لثبوتها في القراءات السبعية المتواترة، فكان على النحاة أن يفرحوا بها لأنها أثبتت لغة من لغات العرب لا أن يَصِفُوها بالضعف والرداءة.

وإضافة إلى ما تقدم فقد نُسِبَتْ لغةُ الكسر إلى أهل الحجاز[٤] فكان الواجب على ابن أبى مريم أن يبتعد عن وصف القراءة الصحيحة بالرداءة، وأن يصفها بغير هذا. وقد عاب الدكتور أحمد مختار عمر على

(١) الموضح (٣٣٥/١).
(٢) الكشف (٣٠٣/١).
(٣) التصريح (٢٩٢/١).
(٤) إبراز المعانى (٣٦٤) والبحر المحيط (٥٧١/١) وارتشاف الضرب (١٢٣٢/٣) والدر المصون (٢١٥/٢).

من وصفوا القراءات بهذه الأوصاف فقال: "وإنما نَعِيْبُ عليهم وَصْفَهم بعضَ القراءات بأنه قبيح، أو ردئ، أو وَهْمٌ، أو غَلَطٌ، وقد كان في إمكانهم أن يصفوها بأنها جاءت على لهجة محليَّة أو أقلّ فصاحة فلا تُبْنَىْ عليها قاعدة، دون أن يطعنوا على القارئ أو يُشَكِّكُوا في صحة القراءة، ونحن لا نَدَّعِىْ –ولا غَيْرُنا– أنَّ القراءاتِ كلَّها على مستوىً واحد من الفصاحة، فما هى –في معظم حالاتها– إلا تمثيلٌ للّهجات– واللَّهَجاتُ تتفاوت فيما بينها في درجات الفصاحة"[1].

(١) البحث اللغوى عند العرب (ص٣٤).

المسألة الثالثة:

الوقف على الضمير المنفصل المرفوع بهاء السكت.

تمهيد:

الوقفُ لغةً: الحبسُ والكفُّ.(١)

واصطلاحًا: قطع الصوت زمنًا يتنفس فيه القارئُ عادةً بنيَّة استئناف القراءة، إما بما يلى الحرف الموقوف عليه أو بما قبله، لا بنيّة الإعراض(٢)، وقيل هو قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعيّة زمنًا.(٣)

وهو عند النحويين: قطع الكلمة عمَّا بعدها، أو هو: قطع النطق عند إخراج آخِرِ اللفظة(٤)

ومن أنواع الوقف: الوقف بهاء تُسَمَّى هَاْءَ السكت، وتُسَمَّى هاء الوقف، وهاء الاستراحة، وهى هاء ساكنة تلحق أواخر الكلمات المبنيَّة لا المعربة لتبيِّن بها حركة ما قبلها، وإنما تلحق بعد حركة بناء لا تشبه حركة الإعراب، نحو: هُوَهْ، وهِيَهْ، ومَالِيَهْ(٥)

ومنع بعضهم دخول هذه الهاء في الوقف على الضمير المنفصل (هُوَهْ) في القرآن، بحجة أن هذه الهاء زائدة على الرسم، وأجازه آخرون، لثبوت الرواية بذلك.

---

(١) الصحاح واللسان (وقف).

(٢) النشر (٢٤٠/١) ولطائف الإشارات (٢٤٨/١).

(٣) لطائف الإشارات (٢٤٨/١) ومنار الهدى (٨).

(٤) ينظر المرجعان السابقان. وشافية ابن الحاجب بشرح الرضى (٢٧١/٢)، والارتشاف (٧٩٨/٢) والمساعد (٣٠١/٤) والتصريح (٣٣٨/٢) والأشمونى (٢٠٣/٤).

(٥) الجنى الدانى (ص١٥٢) وجواهر الأدب (١٦٠) ورصف المبانى (٣٩٩).

القراءة الواردة في ذلك.

القراءة الواردة في هذه المسألة في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[1] وما كان مِثْلَها حيث قرأ يعقوب بالهاء في حال الوقف هكذا : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَهْ ﴾

وكذا كل ضمير مفرد غائب في القرآن من : هُوَ ، أو هِيَ[2]

توجيه القراءة

وقف يعقوب على الضمير "هُوَ"، و"هِيَ" بهاء السكت "هُوَهْ"، و"هِيَهْ"، سواء اقترنا بحرف العطف الواو، والفاء، واللام، أو تَجَرَّدَ عنها، ووقْفُهُ بالهاء لا خلاف فيه، وَوَجْهُ ذلك: أنه ربَّما كان الضمير خفيّاً فتُظهِرُهُ هاءُ السكت، أو لزيادة بِنْيَة الثُّنائى، أو لبيان حركة ما قبل الهاء؛ لأنهما يُصبِحَان حروفَ مد لتحقق سكونها ومجانستها لحركة ما قبلها.[3]

قال سيبويه: هذا باب ما يُبَيِّنُون حركته وما قبله متحرك. ...

"وقالوا: هِيَهْ وهم يريدون هِيَ، شبهوها بياء: بعدى. وقالوا: هُوَهْ، لما كانت الواو لا تَصَرَّفُ للإعراب كَرِهُوا أن يُلزموها الإسكان في الوقف، فجعلوها بمنزلة الياء كما جعلوا كَيْفَهْ بمنزلة مُسْلِمُونَهْ "[4]، وجعل ابن يعيش الأكثر الوقف على (هو، وهى) بهاء السكت.

قال ابن يعيش: "وأمَّا "هُوَ من الأسماء المضمرة، فإن الأكثر الوقف عليها بالهاء لبيان حركة الواو، وكذلك الوقف على "هى" تقول: هِيَهْ، ولا تحذف منه شيئًا كما تحذف في المتمكن. قال الشاعر:

---

(١) سورة البقرة الآية (٢٥٥).
(٢) النشر (١٣٥/٢) والإتحاف (١٠٤).
(٣) ينظر اللباب للعكبرى (٢٧٦/٢) والمحرر للهرمى (١٤٠/٤) وشرح الشافية للرضى (٢٩٨/٢).
(٤) الكتاب (١٦٣/٤).

٤ –إذا مَـا تَرَعْـرَعَ فِيْنَـا الغُـلَاْمُ ∴ فـما إنْ يُقَـالُ لَـهُ مَـنْ هُـوَهْ [١]

ومن العرب من يقف بالسكون، فيقول في الوقف: هُوْ وهِيْ"[٢]

قال الشيخ محمد محى الدين: "والشاهد في البيت "هُوَهْ" حيث أُلْحِقَ هاءُ السكت بالضمير، لكونه مبنيًا على حركة، وإنما جئ بالهاء مع المبنى على حركة لتبقى حركة البناء –وهى الفتحة– بحالها"[٣]

والوقف بالهاء –هنا– جائز، وليس واجبًا.

قال ابن مالك في هاء السكت: "وتوصل جوازًا بـ"هُوَ"، و"هِيَ" "[٤]

وقال ابن عصفور: "وإن لم يكن الآخر هاء الضمير جاز في الوقف عليه مِثْلُ ما جاز في نظيره من العرب، وإن شئت مع ذلك ألحقته ها السكت بيانًا للحركة فتقول: هُوَهْ وهِيَهْ"[٥]

وقال أيضًا: "وقد يجوز في الوقف عليها: هُوَ وهُوَهْ"[٦]

وعلى أن إلحاق الهاء جائز كثير من العلماء.[٧]

(١) البيت من المتقارب لحسان بن ثابت في ديوانه (ص٣٩٧)، وترعرع الصبى: تحرك ونشأ. والغلام: الصبى، فما إن يقال له من هوه: يريد أنه لا يسأله أحد عن نفسه، لأنه يُشتهر ويعرف شأنه. ينظر عدة السالك (٣٥٠/٤) وأوضح المسالك (٣٥٠/٤) والتصريح (٣٤٥/٢) والمقاصد النحوية (٥٦٠/٤).

(٢) شرح المفصل (٨٤/٩).

(٣) عدة السالك (٣٥١/٤).

(٤) سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك (٢٨٤).

(٥) المقرب (٣٤/٢).

(٦) شرح الجمل (٤٣٦/٢).

(٧) ينظر ارتشاف الضرب (٨٢٣/٢) والمساعد (٣٢٦/٤) وشرح الشافية للرضى (٢٩٨/٢) والمحرر للهرمى (١٤٠/٤) واللباب للعكبرى (٢٧٦/٢).

موقف ابن أبى مريم من القراءة

ذكر ابن أبى مريم أن يعقوب وقف على "هو" بهاء السكت لبيان حركة الواو في حال الوقف، ثم ذكر أن القُرَّاءَ يكرهون ذلك، لأن الهاء ليست في المصحف، فكَرِهُوا مخالفة رسم المصحف.

قال ابن أبى مريم: " ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[1] بالهاء في حال الوقف قرأها يعقوب وحده، وكذلك: ﴿ أَحَقٌّ هُوَ ﴾[2] و﴿ لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾[3] ونحوها في الوقف وذلك لأن هذه هاء الوقف، أَلْحِقُتْ الواوَ هنا حرصًا على بيان حركتها في حال الوقف، ولئلا يُزِيْلُهُ الوقف بالسكون، كما أُلْحِقَتْ في اغزهْ وارْمِهْ كذلك، إلا أن القُراء يكرهون ذلك؛ لأن الهاء ليست في المصحف وهو الإمام، فكرهوا مخالفته"[4]

الرد على ابن أبى مريم:

بعد أن وجَّه ابن أبى مريم القراءة أحسنَ توجيه، ذكر أن القراء يكرهون الوقف بهاء السكت على "هو"، لأن الوقف بها مخالف لِرَسْمِ المصحف الإمام فَكَرِهُوا مخالفة المصحف، إذ لو وقفنا بهاء السكت لكنَّا قد زدنا حرفًا على رسم المصحف.

وهذا الذى ذكره الشيخ مردود، ما دام أن الرواية ثبتت بالوقف بالهاء ولا عبرة بمخالفة الرسم في الوقف، لأن الرواية أقوى.

قال أبو شامة عند حديثه عن الوقف بهاء السكت: "قال الحَوْفي[5] في البرهان: لا يجوز هذا، وإن احتج بالرسم، فيقال له: أليس ابنُ كثير

(١) سورة البقرة الآية (٢٥٥).
(٢) سورة يونس الآية (٥٣).
(٣) سورة الأعراف الآية (١٨٧).
(٤) الموضح (٣٣٧/١-٣٣٨).
(٥) أبو الحسن على بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحَوْفي إمام فاضل وعالم بالنحو والتفسير تلمذ

وغيرُه يُثبت الزوائد في الوقف، وليس في الرسم، وقد وقف قوم بخلاف الرسم في مواضع، والمُعَوَّلُ عليه صحة النقل لا غَيْرُ "[١]

ومن العلماء من وجّه الوقف بالهاء في "هو" ليعقوب بأن الرسم بترك الهاء كان على نية الوصل لا الوقف.[٢]

وقد ذكر ابن أبى مريم نفسُه توجيهًا لمثل هذه القراءة ولم يعترض عليه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ ﴾[٣] حيث قال:

"وكان يعقوب إذا وقف على "أم هُوَهْ" وقف بالهاء، والوجه أنها هاء وقف تُسَمَّى هاء الاستراحة، دخلت لبيان الحركة، فإنه لو كان الوقف على الواو لأزال الوقف الحركةَ، فألحَقُوا هذه الهاء لتبقى حركة الواو على حالها ولا تزول"[٤]

الترجيح:

الصحيح جواز إلحاق هاء السكت بالضمير "هو"، و"هى" في الوقف بلا كراهة، وذلك لما يأتى:

أولاً: أنها قراءة متواترة لإمام أجمعت الأمة على إمامته في القرآن، وبذلك نستطيع الرد على الأزهرى عَدَمَ اعتماده قراءة يعقوب، حيث قال الأزهرى: "أما ما اختاره يعقوب من الوقف على هذه الحروف بالهاء فهو من كلام العرب الجيِّد، غير أنِّىْ أختارُ المرورَ عليها، وأن لا يعتمد الوقوف عليها؛ لأن الهاءات لم تثبت في المصاحف، فأخاف أن تكون

للإدفوى وهو من مصر وله مؤلفات منها إعراب القرآن في عشر مجلدات، يسمى البرهان وغير ذلك. توفي سنة ٤٣٠هـ ينظر شذرات الذهب (٢٤٧/٣) والأعلام (٢٥٠/٤) ومعجم المؤلفين (٧/٥).

(١) إبراز المعانى (٢٨١).

(٢) شرح الشاطبية لشعلة (ص١٤١).

(٣) سورة الزخرف الآية (٥٨).

(٤)الموضح (١١٥٥/٣).

زيادة في التنزيل، وإن اضطُرَّ الواقفُ إلى الوقوف عليها وقف بغير هاء اتباعًا للقُرَّاء الذين قرؤوا بالسُّنَّة"[١].

فالشيخ في كلامه السابق –اختار الوقف على الضمير بغير هاء، وإن كان الوقف بالهاء من كلام العرب الجيد، ولكنه كَرِهَ أن يقف بالهاء حتى لا يزيد حرفًا ليس موجودًا في المصحف، بل سيكون زائدًا على الرسم. وقد تقدم ردَّ هذه الشبهة فيما تقدم قريبًا.

ثانيًا: قول ابن أبى مريم في الوقف بهاء السكت: "إن القُرَّاء يكرهون ذلك"[٢] قول لا يتجهّه؛ لأن ما جاء في القرآن في قراءة متواترة لا ينبغى أن يُكْرَه، بل ينبغى أن يُفْرَح به؛ لأنه يَقَوِّىْ قاعدةً نَحْويةً ويُثْبِتُها، وأثبت يعقوب الهاء، ولا ريب أن يعقوب من القُرَّاء.

ثالثًا: اعتمد ابن أبى مريم في زعمه أن القُرَّاء يكرهون الوقف بهاء السكت على رسم المصحف، لأن الهاء ليست في الرسم، فمن وقف بالهاء فقد زاد على رسم المصحف حرفًا، وهذه حجة غير مقبولة لسببين:

الأول: أن ثبوت الرواية مقدم على الرسم في حال الوصل، فالمعوَّل عليه صحة النقل لا غَيْرُ. [٣]

الثانى: وقف ابن كثير وغيره بإثبات ياءات الزوائد.[٤]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾[١] حيث قرأ ابن كثير : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هـادى ﴾[٢] بالياء وقفًا. وهى زائدة على الرسم، ولابن كثير مواضع كثيرة من هذا.

---

(١) ينظر معانى القراءات (٢١٧/١).

(٢)الموضح (٣٣٧/١-٣٣٨).

(٣) إبراز المعانى (٢٨١).

(٤) ياءات الزوائد: هى متطرفة زائدة في التلاوة على رسم المصحف ، وتكون في الأسماء نحو الداعى والجوارى، وفي الأفعال نحو: يأت ويسر ، ولا تكون في الحروف، والخلاف فيها دائرٌ بين الحذف والإثبات. ينظر إبراز المعانى (٣٠٤) وشرح شعلة على الشاطبية (١٥١). .

ومن ذلك رواية ابن وَرْدَانَ عن أبي جعفر: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ ﴾ (٣)

قرأها ابن وَرْدَانَ ﴿ يَٰحَسْرَتَاْىْ ﴾(٤) بالياء الساكنة مع إشباع المد قبلها والألف لا شك أنها زائدة على الرسم. وعلى هذا فالقراءة صحيحة ولا مطعن فيها بوجه.

(١) سورة الرعد الآية (٧).
(٢) ينظر كتاب التجريد لابن الفحام. (ص٤٠٧) والنشر (١٣٧/٢–١٣٨).
(٣) سورة الزمر الآية (٥٦).
(٤) ينظر النشر (٣٦٣/٢) والإتحاف (٤٣١/٢).

المسألة الرابعة:

حقيقة الضمير في (أنا).

تمهيد:

اختلف النحويون في ضمير المتكلم "أنا" من حيث حقيقتُه، فيرى البصريون أن الضمير هو الألف والنون، وأمَّا الألف الثانية في "أنا" فهى زائدة لبيان حركة النون في حالة الوقف، ويرى الكوفيون أن الضمير "أنا" اسم بكماله، وليس فيه أحرفٌ زائدة.(١)

القراءة الواردة في المسألة:

القراءة الواردة في المسألة في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ﴾(٢) حيث قرأ نافع وأبوجعفر بإثبات الألف من "أنا" إذا وقع بعدها همزةٌ مفتوحة أو مضمومة، فإذا وقع بعدها همزة مكسورة فإن لقالون وجهين: إثباتُ الألف وحذفُها.(٣)

توجيه القراءة:

هذه القراءة مبنية على مذهب الكوفيين في أن الضمير "أنا" هو الاسم بكماله، وليست الألف زائدةً، بدليل أنها ثبتت في الأصل، ولو كانت زائدة لثبتت في الوقف، وحُذِفَتْ في الوصل. وهاكَ تفصيلَ المذهبين:

---

(١) ينظر الكتاب (١٦٤/٤) ومعانى القرآن للفراء (١٤٤/٢) ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج (٢٣٤/٣) وشرح المفصل لابن يعيش (٩٣/٣) وشرح التسهيل لابن مالك (١٣٧/١).

(٢) سورة البقرة الآية (٢٥٨).

(٣) ينظر في قراءة نافع وأبى جعفر: معانى القراءات للأزهرى (٢١٧/١-٢١٨) والكشف لمكى (٣٠٦/١) والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران (١٥٠).

المذهب الأول:

ذهب البصريون إلى أن الضمير في "أنا" هو الألف والنون فقط، وأما الألف الثانية فهى زائدة في الوقف لبيان حركة النون.

قال سيبويه: "ومِنْ ذلك قولهم: "أنا" فإذا وصل قال: أنَ أقول ذاك، ولا يكون في الوقف في "أنا" إلا الألف"(١)

وقال ابن يعيش: "فأمَّا الضمير المرفوع فيكون متكلمًا، ومخاطبًا، وغائبًا، فالمتكلم "أنا" إذا كان وَحْدَهَ، فالألف والنون هو الاسم عند البصريين، والألف الأخيرة أُتى بها في الوقف لبيان الحركة، فهى كالهاء في "اغزهْ"، و"ارمهْ"، وإذا وَصَلْتَ حذفتها، كما تحذف الهاء في الوصل"(٢)

وقد ارتضى هذا المذهب كثيرٌ من النحويين منهم: الزجاج(٣)، والسيرافي(٤)، وابن جنى(٥)، والورَّاق(٦)، وابن بَرْهان(٧)، وابن يعيش(٨)، وابن عصفور(٩)، والرضى(١٠).

أدلة مذهب البصريين:

استدل البصريون على مذهبهم بما يأتى:

١- سقوط هذه الألف وصلاً في الأغلب، ولو كانت أصلاً لم تسقط.

(١) سيبويه. الكتاب (١٦٤/٤).
(٢) ابن يعيش. شرح المفصل (٩٣/٣).
(٣) معانى القرآن وإعرابه (٢٨٧/٣).
(٤) ينظر ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي (ص٨٦) ت د/عوض القوزى ط السعودية ١٤١٢هـ.
(٥) ينظر المنصف لابن جنى (٩/١).
(٦) علل النحو لابن الوراق (٤١١).
(٧) شرح اللمع لابن بَرْهان (٢٩٨/١).
(٨) شرح المفصل لابن يعيش (٩٣/٣).
(٩) شرح الجمل لابن عصفور (١١١/٢).
(١٠) شرح الكافية للرضى (٢٠/٣).

قال الوراق: "الاسم "أنَ" والألف زيدت لبيان حركة النون، والدليل على ذلك أنك إذا وصلت الكلام قلت "أنَ"، فسَقَطَتِ الألف، كقولك: "أنَ فَهِمْتُ" ولو كانت الألف من نفس الكلمة لم تسقط، وإنما كانت الألف أَوْلَىْ بالزيادة؛ لأنها أخفُّ الحروف"(١)

٢- أنها وقعت موقع ما لا شُبْهَةَ في زيادته، وهو هاء السكت، بدليل تعاقبهما(٢)، كقول حَاْتِمِ الطَّائِيِّ "هذا فَزْدِى أَنَهْ"(٣)

المذهب الثانى:

ذهب الكوفيون إلى أن ضمير المتكلم "أنا" بكماله هو الاسم، وأن الألف بعد النون من أصل الكلمة، وليست بزائدة.

قال ابن يعيش: "وذهب الكوفيون إلى أنها بكمالها هى الاسم"(٤)

وقال الرضى: "ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من نفس الكلمة"(٥)

أدلة مذهب الكوفيين:

استدل الكوفيون على مذهبهم بما يأتى:

١- إثبات الألف "أنا" وَصْلاً في قراءة نافع وأبى جعفر، حيث قرأ بإثبات الألف وقفًا ووصلاً. في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَنَاْ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ﴾(٦)

---

(١) ينظر: علل النحو للوراق (٤١١).

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٩٤/٣) وشرح الكافية للرضى (٢٠/٣).

(٣) هذا مثل من أمثال العرب. ومعنى: فَزْدِى أى: فَصْدِى- بالفاء الموحدة من قولهم: فصد الناقة أى: أى: شق عروقها ليستخرج دمه. وأصل هذا المثل أن حاتمًا الطائى كان أسيرًا في عَنَزة فأمرته أمُّ مُنْزِلِه أن يفصد لها ناقة فنحرها، فلامته على نحره إياها، فقال: هذا فصدى يريد، أنه لم يصنع إلا ما يصنع الكرام. ينظر: مجمع الأمثال للميدانى (٣٩٤/٢).

(٤) شرح المفصل (٩٣/٣).

(٥) شرح الكافية (٢٠/٣).

(٦) سورة البقرة الآية (٢٥٨) وسيأتى بعد قليل كلام النحاة في هذه القراءة.

٢- إثباتها أيضًا وصلاً في الشعر الفصيح المسموع عن العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

٥- أَنَــاْ سَــيْفُ العَشِــيْرةِ فَــاْعْرِفُوْنِىْ ∴ حُمَيْــدَاً قَــدْ تَــذَرَّيْتُ السَّــنَامَاْ [١]

وقول الآخر:

٦- أَنَاْ أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِىْ شِعْرِىْ[٢]

٣- أن تَمِيْمًا وبَعْضَ قَيْسٍ ورَبِيْعَة يُثْبِتُوْنَ الألفَ وَصْلاً ووقفًا.[٣]

اعتراض بعض العلماء على قراءة نافع وأبى جعفر

اعترض بعض العلماء على قراءة نافع وأبى جعفر، ومنهم من وصفها بالشذوذ. قال الزجاج: "وإثبات الألف في نحو: "أنا قُمْتُ" شاذٌ وضعيفٌ جدًا"[٤]

وقال النحاس: "ولا يقال: أَنَاْ فَعَلْتُ بإثبات الألف إلا شاذًا في الشعر، على أن نافعًا قد أثبت الألف فقال: "**أنا أحِى وأميت**"، ولا وجه له"[٥]

---

(١) البيت من الوافر لحُميد بن ثور الهلالى في ديوانه (ص١٣٣).
اللغة: تَذَرَّيْتُ السَّناما: بلغت الذُروة منه.
والمعنى: أن الشاعر يفخر بأنه البطل والسيف الذى تقاتل به عشيرته، وأنه تَسَنَّم ذُرِوةَ المَجْد والشرف.
والشاهد فيه قوله: "أنا سيف العشيرة" حيث أثبت الشاعر ألف "أنا" في حال الوصلَ، فدل ذلك على أصالتها. ينظر خزانة الأدب (٢٤٢/٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٩٣/٣) والتذييل والتكميل (١٩٤/٢).

(٢) صدر بيت من بحر الرجز. وعجزه: "لله دَرِّىْ ما أَجَنَّ صَدْرِى" لأبى النَّجْم العِجْلى.
والشاهد: "أنا" حيث أثبت الألف وصلاً فدل على أصالتها. ينظر: الخصائص (٣٤٠/٣)، والدرر اللوامع (١٨٥/١) وخزانة الأدب (٣٠٧/٨) وديوان الشاعر ص (٩٩).

(٣) ينظر ارتشاف الضرب (٤٧٣/١).

(٤) معانى القرآن وإعرابه (٢٨٦/٣).

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٣٣١/١).

والأزهرى لم يجوِّد قراءة نافع[١]، وكان أَلْطَفَ عِبَارَةً وأَخَفَّ حُكْمًا من النحاس؛ لأن غيرَ الجيد لا يُرَدُّ، أما النحاس فلم يجعل لها وجهًا.

موقف ابن أبى مريم من القراءة:

عَرَضَ ابن أبى مريم لهذه القراءة وبين مذهب البصريين في الضمير "أنا"، ووصف القراءة بأنها ضعيفة جدًا، وهى على وجه لا يحسُن الأخذ به في القرآن.

قال ابن أبى مريم: "قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ﴾[٢] "بإثبات الألف بعد النون قرأها نافع، وكذلك في جميع القرآن[٣] إذا لَقِيَتْ همزةً مفتوحةً أو مضمومة، فإذا كانت مكسورة فلا تثبت الألف.[٤]

ووجه ذلك أن هذه الكلمة هى ضمير المتكلم، والاسم منها هو الهمزة والنون فَحَسْبُ، فأمَّا الألف التى بعد النون فإنما أُلْحِقَ حالة الوقف ليوقف عليها، وليبقى آخر الاسم على حركته، كما ألحقت هاء الوقف حيث ألحقت لذلك فهى تجرى مجراها، فينبغى أن تسقط هذه الألف في الوصل، كما تسقط الهاء في الوصل، إلا أن نافعًا أراد أن يجرى الوصل

---

(١) معانى القراءات للأزهرى (٢١٩/١).

(٢) سورة البقرة الآية (٢٥٨).

(٣) وجميع ما جاء في القرآن من ذلك أربعة عشر موضعًا وهى على النحو الآتى:

١- ﴿ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ﴾(البقرة ٢٥٨) ٢- ﴿ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ (الأنعام ٦٣)

٣- ﴿ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأعراف ١٤٣)

٤، ٥- ﴿ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم ﴾ (يوسف ٤٥) ﴿ أَنَا۠ أَخُوكَ ﴾ (يوسف ٦٩)

٦، ٧- ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ ﴾ (الكهف ٣٤) ﴿ أَنَا۠ أَقَلَّ ﴾ (الكهف ٣٩) ٨- ﴿ أَنَا۠ ءَاتِيكَ ﴾ (النمل ٣٩)

٩- ﴿ وَأَنَا۠ أَدْعُوكُمْ ﴾ (غافر ٤٢) ١٠- ﴿ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ﴾ (الزخرف ٨١)

١١- ﴿ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ ﴾ (الممتحنة ١) ١٢- ﴿ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ (الأعراف١٨٨)

١٣- ﴿ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ (الشعراء ١١٥) ١٤- ﴿ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ (الأحقاف ٩)

ينظر معانى القراءات للأزهرى (٢١٧/١-٢١٨)

(٤) وصلاً فقط عند نافع في أحد وجهيه؛ لأن له في المكسورة الوجهين. ينظر النشر (٢٣٠/٢).

مجرى الوقف، وهو ضعيف جدًا؛ لأن مثل ذلك إنما يأتى في ضرورة الشعر ... وليس هذا مما يحسُن الأخذ به في القرآن"[١]

الرد على ابن أبى مريم ومن قال بقوله:

يلاحظ مما تقدم أن ابن أبى مريم ومن سبقه من العلماء بَنَوا الحُكَمَ على القراءة على مذهب البصريين من أن ضمير المتكلم (أنا) هو الهمزة والنون فقط وزيدت الألف للتقوية، أو للوقف لإظهار حركة النون، واختار ابن أبى مريم مذهب البصريين.[٢]

ولسنا مع ابن أبى مريم ومن سبقه كالزجاج، والنحاس، والأزهرى في تضعيف قراءة نافع وأبى جعفر بعد أن ثبتت بالتواتر، فهى قراءة سَبْعِيَّة عَشْرِيَّة، حيث قرأ بها من القراء السبعة نافع، ومن القراء العشرة شيخه أبوجعفر.[٣]

فقول الزجاج "إثبات الألف شاذ وضعيف جدًا"[٤] نقول: ما ورد في قراءة صحيحة لا يَحْسُنُ وصفه بالشذوذ ولا بالضعف؛ لأن القراءة حاكمة على قواعد النحاة لا العكس.

وقول النحاس: "ولا وَجْهَ له"[٥] مردود بأن العلماء نقلوا أن الوصل بالألف لغة بنى تميم، وبعض قَيْسٍ، ورَبيعة.[٦]

وقول ابن أبى مريم "وليس هذا مما يحسُن الأخذ به في القرآن" مردود، بأنه يَحْسُنُ الأخذ به إذا ورد برواية صحيحة نقلها الثقات، وأثبتوا أنها لغة تميم، والقرآن حجة للُّغات، لا العكس.

---

(١) ينظر : الموضح في وجوه القراءات (٣٣٨/١-٣٣٩).
(٢) ينظر الكشف لمكى (٣٠٦/١).
(٣) ينظر النشر (٢٣١/٢).
(٤) معانى القرآن وإعرابه (٢٨٦/٣).
(٥) إعراب القرآن (٣٣١/١).
(٦) ارتشاف الضرب (٤٧٣/١).

الترجيح:

أرى أن الراجح في حقيقة الضمير "أنا" ما ذهب إليه الكوفيون من كون الضمير "أنا" هو الاسم بكماله، وهو الأحرف الثلاثة. والدليل على هذا الترجيح ما يأتى:

أولاً: قوة أدلة الكوفيين، حيث إنهم استدلوا لمذهبهم بقراءة نافع وأبى جعفر، ولا سبيل إلى إنكارها.

ثانيًا: أن إثبات ألف "أنا" في حال الوصل لغة لبعض العرب، وقد قرر ذلك الأزهرىُّ نفسُه، وإن كان لم يعزها[١]

وقال أبو حيان: "والأحسن أن تحمل قراءة نافع على لغة بنى تميم؛ لا أنَّهُ كمن أجرى الوصل مجرى الوقف، إذا حَمَلْنا ذلك على لغة تميم كان فصيحًا"[٢]

وقال أيضًا: "وتميم وبعض قيس وربيعة تثبت الألف وصلاً ووقفًا"[٣] وذكر هذه اللغة الفراء ولم ينسبها[٤]

كما صَحَّحَ هذه اللغة ابن مالك فقال: "والصحيح أنّ "أنا" بثبوت الألف وقفًا ووصلاً هو الأصل، وهى لغة بنى تميم، وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع ﴿ أَنَاْ أُحۡيِۦ ﴾[٥] و﴿ إِن تَرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ ﴾[٦] "

وقرأ بها أيضًا ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّاْ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾[٧]

(١) معانى القراءات للأزهرى (٢١٩/١).
(٢) البحر المحيط (٢٨٨/٢) وينظر شرح الأشمونى على الألفية (١١٤/١).
(٣) ارتشاف الضرب لأبو حيان. (٤٧٣/١) وينظر التذييل والتكميل (٩٥/٢).
(٤) معانى القرآن للفراء (١٤٤/٢).
(٥) سورة البقرة الآية (٢٥٨).
(٦) سورة الكهف الآية (٣٩) وينظر في هذه القراءة الإتحاف (٢٩٠/١).
(٧) سورة الكهف الآية (٣٨) وينظر الإتحاف (٢٩٠/١).

والأصل: لَكِنْ أَنَا، ثم نُقِلَتْ حركةُ الهمزة إلى النون، وأُدغمت النون في النون"[١]

وعلى هذا فقول ابن أبى مريم: "إلا أن نافعًا أراد أن يُجْرِىَ الوصلَ مَجرى الوقف وهو ضعيف"[٢] الأولى منه أن هذا لغة من لغات العرب، وهم تميم، وبعض قيس، وربيعة.

قال السمين الحلبى: "والصحيح أنَّ فيه لُغَتَيْنِ: لغةُ تميم، وهى إثبات ألفه وصلاً ووقفًا، وعليه تُحمل قراءة نافع ... وهذا أحسن من توجيه من يقول: "أُجْرى الوصل مُجرى الوقف"[٣]

ثالثًا: مجئ الشعر بها، وقد جاء الشعر يُؤكِّدُها، وهو ما ذهب إليه الأزهرىُّ نفسُه حيث ذكر لها قولَ الشاعر:

(أَنَا سَيْفُ العَشِيْرَةِ) [٤]

كما ذكر هذا أيضًا ابن أبى مريم[٥]

وعلى ما تقدم فالقراءة صحيحة متواترة تَثْبُتُ بها القاعدة النحوية وتُؤكِّدُها.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك. (١٤١/١).
(٢) الموضح (٣٣٨/١-٣٣٩).
(٣) الدر المصون للسمين الحلبى (٥٥٣/٢).
(٤) معانى القراءات (١١٠/٢).
(٥) الموضح (٧٨٢/٢).

المسألة الخامسة:

التقاء الساكنين في (نِعْمَ).

تمهيد:

إذا التقى ساكنان في كلمة أو في كلمتين وجب التخلص منهما، إما بحذف أوَّلِهما، أو تَحْرِيكِه، إذا كانا في كلمة واحدة حُذِفَ الأول لفظًا وخطًّا إذا كان مدَّةٍ، وإذا كانا في كلمتين حُذِفَ الأَوَّلُ لفظًا لا خطًّا إذ كان مَدَّة أيضًا، ويجب تحريكه إذا لم يكن مدة، والأصل في التخلص أن يكون بالكسر، وقد يكون بالضم أو الفتح.(١)

ويُغْتَفَرُ التقاءُ الساكنين في أربعة مواضع:

١- في الوقف مطلقًا.

٢- إذا كان أوَّلُهما حرفَ لِيْنٍ، وكان ثانيهما مُدْغَمًا في مثله نحو: دابَّةِ.

٣- الألفاظ المسرودة نحو: ميمْ، قافْ.

٤- همزة الوصل المسبوقة بهمزة الاستفهام، إذا قُلِبَتْ ألفًا فإنها تلتقى بالساكن بعدها نحو: آلْحَسَنُ عندك.(٢)

إلا أنه ورد في القراءات المتواترة التقاء الساكنين، في غير هذه المواضع ولم يكن أوَّلُهُما حَرْفَ لِيْنٍ، والثانى مدغمًا في مثله.

القراءة الواردة في المسألة:

القراءة الواردة في المسألة هى رواية شعبة عن عاصم، وقالون عن نافع، وقراءة أبى عمرو بن العلاء في قوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ

(١) ينظر شرح الشافية للرضى (٢/٢٢٥) وشرح المفصل لابن يعيش (٩/١٢١).

(٢) شرح الشافية للرضى (٢/٢١٠) وشرح الكافية الشافية (٤/٢٠٠٥) وارتشاف الضرب (٢/٧١٧).

فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[١] بكسر النون وإسكان العين في ﴿فَنِعِمَّا﴾ فتصير (نِعْمَّا)[٢]

توجيه القراءة

ذكر النحويون أن في نِعْمَ أربعَ لُغاتٍ:

نَعِمَ بفتح النون وكسر العين، وهى الأصل، وَنَعْمَ بفتح النون وسكون العين، وَنِعِمَ بكسر النون إتباعًا لكسرة العين، ونِعْمَ بكسر النون وسكون العين بنقل كسر العين إلى النون.[٣]

وقد اختلف النحويون في توجيه هذه القراءة، فضعَّفها بعضُهم بحجة أن فيها جمعًا بين ساكنين الأول منهما ليس حرفَ مَدٍّ ولِيْنٍ، وصحَّحَها بعضهم وإن كان فيها الجمع بين الساكنين لورودها عن الثقات في القراءات المتواترة.

قال الفارسى: "ومن قرأ (فنِعْمَّا) بسكون العين لم يكن قوله مستقيمًا عند النحويين؛ لأنه جمع بين ساكنين، الأول منهما ليس بحرف مَدّ ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرفُ الأول منهما حرف لين نحو: دابَّة وشابَّة... ؛ لأن ما في الحروف من المدّ يصير عِوَضَا من الحركة، ألا ترى أنه إذا صار عوضًا من الحرف المتحرك المحذوف من تمام بناء الشعر عندهم، فأن يكون عوضًا من الحركة أسهل"[٤]

(١) سورة البقرة الآية (٢٧١).
(٢) ينظر السبعة (ص١٩٠) والتيسير (ص٨٤) والنشر (٢/٢٣٥-٢٣٦).
(٣) ينظر في هذه اللغات. المساعد (١٢٢/٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك (١١٠٢/٢) وشرح التسهيل (٦/٣) والتصريح (٩٤/٢).
(٤). الحجة (٣٩٦/٢) وينظر البغداديات للفارسى (٧٣، ٧٤).

وردَّ ابن جنى في المحتسب على من يقول باجتماع ساكنين في نحو هذا وذكر أنه اختلاس فقال: "إنما هو اختلاس وإخفاء، فيلطُف عليهم فيرون أنه إدغام، وإنما هو إخفاء للحركة وإضعاف للصوت"(١)

وقال النحاس بعد أن ذكر القراءة: "هُوَ مُحَالٌ"(٢)

وقال مكى: "وحجة من أخفي حركة العين أنه كسر النون لكسرة العين، وأسكن العين استخفافًا لتوالى كسرتين؛ فلما اتصل الفعل بـ"ما" وأُدْغِمَتْ الميمُ في الميم، ثَقُلَتْ الكلمة بالكسرتين والإدغام وطالت، فلم يمكن إسكان العين للتخفيف لئلا يجتمع ساكنان: العين وأول المدغم فأَخْفي كسرة العين استخفافًا، والذى خَفِيَتْ حركتُه في الوزن والحُكم كالمتحرك، إلا أنه أَخَفُّ من المتحرك"(٣)

ولخص الأصبهانى قول الفارسى في تضعيف القراءة.(٤)

وقال ابن الأنبارى: "فأمَّا إسكان العين مع الإدغام فَرِدِئٌ جِدًا؛ لِمَاْ يؤدى إليه من التقاء الساكنين، وليس أحدُهما حرفَ لين، ولعل القارئ اختلس الحركة فَتَوهَّمَه الراوى إسكانًا".(٥)

وجعل العُكْبَرِيُّ الإسكان بعيدًا لما فيه من الجمع بين الساكنين.(٦)

(١)المحتسب لابن جنى (٦٢/١).
(٢)إعراب القرآن للنحاس (٣٣٨/١).
(٣)الكشف (٣١٦/١) وينظر له: مشكل إعراب القرآن لمكى. (١٤١/١).
(٤). كشف المشكلات للأصبهانى (١٩٢/١) وينظر البحر المحيط (٣٢٣/٢-٣٢٤) والدر المصون (٦٠٩/٢).
(٥) ينظر البيان (١٧٧/١).
(٦) إملاء ما مَنَّ به الرحمن (١١٥/١).

موقف ابن أبى مريم من القراءة

ردَّ ابن أبى مريم القراءة، وجعلها غيرَ مستقيمة عند النحاة، ولَخَّصَ كلام الفارسى فقال: "وقرأ أبوعمرو ونافع في رواية قالون وعاصم في رواية أبى بكر شعبة (فَنِعْمَّا) بكسر النون وإسكان العين.

وهذا غير مستقيم عند النحاة؛ لأن فيه جمعًا بين ساكنين، وليس الأولُ منهما حرفَ لين، وإنما جاز التقاؤهما عندهم إذا كان الأول منهما حرف لين نحو: دابَّة، وشابَّة و"الضالِّين".

ويشبه أن يكون أبو عمرو سلك في ذلك طريقته في الإخفاء نحو: "بارئكم" فَتَوَهَّمُوا أنه أسكن".(١)

الردَّ على ابن أبى مريم

ما ذهب إليه ابن أبى مريم ومن معه من تضعيف القراءة وإدعائه أنها وردت على وجه غير مستقيم عند النحاة أمر مردود وغير مقبول.

فالقرآن حجة على اللغة، وليست اللغة حجة على القرآن، وما دامت القراءة بالجمع بين الساكنين –ليس أولهما حرفَ لين– قد وَرَدَتْ من طريقها المقطوع بصحته فالواجب المصير إليها، وأن تقعَّد عليها القواعد، هذا على فرض أن الجمع بين الساكنين لم يرد عن العرب، كيف وقد ورد؟(٢)

وقد نقل محقق كتاب "ابن أبى مريم" –الكتاب الموضح عن ابن الجزرى قوله في هذه القراءة "واختُلف عن أبى عمرو وقالون وأبى بكر، فَرَوَىَ عنهم المغاربة قاطبةَ إخفاء كسرة العين ليس إلا، يريدون الاختلاس

(١) ينظر الموضح (٣٤٦/١).
(٢) من كلام محقق كتاب الموضح (٣٤٦/١) هامش (٧).

فرارًا من الجمع بين الساكنين، وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبةً الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين لصحته روايةً وورود لغةً.

وقد اختاره الإمام أبو عبيد –أحد أئمة اللغة– وناهيك به، وقال هو لغة النبى ﷺ فيما يروى "**نِعْمَّا المَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ**"(١)، وحكى النحويون الكوفيون سماعًا من العرب (شَهْرْ رَّمضان) مُدغمًا، وحكى ذلك سيبويه في الشعر، وروى الوجهين جميعًا عنه الحافظ أبو عمرو الدانى.

ثم قال: والإسكانُ آثَر، والإخفاء أقيس. قلتُ –الكلام لا يزال لابن الجزرى– والوجهان صحيحان، غير أن النص عنهم بالإسكان، ولا يُعْرَفُ الاختلاس إلا من طريق المغاربة ومن تبعهم"(٢)

وقد أوضح المؤلف ابن أبى مريم نفسه في كتابه " الموضح" توجيهًا فذًّا لقراءة ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾(٣) بإسكان الهاء وتشديد الدال حيث قال: "والوجه في إسكان الهاء أن الأصل: يهتدى –على ما سبق– فأسكنوا التاء إرادة الإدغام، فأدغمت التاء في الدال، فتركت الهاء على حالها من السكون ولم تُحَرَّك، وفي ذلك جَمْعٌ بين ساكنين، إلا أنه لما كان الثان

(١) الحديث ورد فى كتب السنة بكسر العين من (نِعِمَّا) وقد رواه الإمام أحمد فى مسنده (حديث رقم ١٧٧٧٨) من حديث عمرو بن العاص بلفظ: بعث إلىَّ رسول الله ﷺ فقال: "خُذْ عَلَيْكَ ثِيَابَكَ وسِلاحَكَ ثم ائتنى" فأتيته وهو يتوضأ فَصَعَّد فىَّ النظر ثم طأطأه فقال: "إنى أريد أن أبعثك على جَيْشٍ فَيُسَلِّمُكَ اللهُ ويُغْنِمُكَ وأَزْعَبُ لك فى المال زَعْبَةً صالحةً" قال: قلت: يا رسول الله: ما أَسْلَمْتُ من أجل المال ولكنى أسلمتُ رغبة فى الإسلام وأن أكون مع رسول الله ﷺ فقال: "يا عمرو: نعم المال الصالح للمرء الصالح" كما رواه ابن حبان (٣٢١٠) والحاكم (٢٣٦/٢) وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم. مسند أحمد (١٧٧٧٨).

(٢) ينظر. النشر لابن الجزرى (٢٣٥/٢، ٢٣٦) الكشف لمكى (٣٥٦/١).

(٣) سورة يونس الآية (٣٥) وهذه القراءة لنافع وأبى جعفر. ينظر: المبسوط فى القراءات العشر (ص٢٠٠) والسبعة (٣٢٦) والتيسير (١٢٢).

مدغمًا، وكان يرتفع اللسان عنه مع المدغم فيه ارتفاعة واحدة، صار في حكم المحرك"[١]

وعلَّل القراءة أبوزُرْعَة فقال: "وحُجَّتُهم قول النبي ﷺ لعمرو بن العاص: "**نِعْمَّا المال الصالح مع الرجل الصالح**"، وأصل الكلمة (نِعِمَّا) بفتح النون وكسر العين، فكسروا النون لكسرة العين، ثم سكنوا العين هربًا من الاستثقال"[٢]

وقد تقدم أن رواية الحديث (نِعِمَّا) بكسر العين، ورواية إسكان العين ذكرها أبوعُبَيْدٍ[٣] ولذا قال الزجاج: "وَلاْ أَحْسِبُ أَصْحَابَ الحَدِيْثَ ضَبَطُوا هَذَا"[٤]

وما دام قد ثبتت القاعدة بالقراءة المتواترة فلا داعى للبحث عن ضبط الحديث.

الترجيح:

الراجح أن قراءة فتح النون وإسكان العين وتشديد الميم من (نِعْمَّا) قراءة متواترة صحيحة، ولا يجوز ردُّها ولا تضعيفُها، وذلك للأدلة الآتية:

أولاً: أنها قراءة ثبتت بالتواتر عن أئمة ثقات، وهم أبو عمرو بن العلاء قارئ البصرة، وقالون عن الإمام نافع قارئ المدينة، وشعبة عن الإمام عاصم قارئ الكوفة، فلا سبيل لردها وتضعيفها.

(١)الموضح (٦٢٤/٢).
(٢) حجة القراءات لأبى زرعة (١٤٦، ١٤٧).
(٣) فى كتابه غريب الحديث (٩٣/١، ٩٤) وينظر معانى القراءات للأزهرى (٢٢٩/١).
(٤) ينظر معانى القرآن وإعرابه (٣٥٤/١).

ثانيًا: نسب أبو عبيد القاسم بن سلام[١] هذه القراءة للنبى ﷺ وَهُوَ أَفْصَحُ الخَلْقِ، وقرأها سماعًا من جبريل عن رَبِّ العزة.

ثالثًا: خرَّجها كثير من النحويين على أنه جَمَعَ بين الساكنين، وليس الأول منهما حرفَ لين، وهذا لا يَضُرُّ إذا ثبتت القراءة، ويُعَدّ قاعدةً جديدةً تُضَافُ لِمَا قَعَّدَهُ النحويون.

رابعًا: أن ابن أبى مريم الذى اعترض على القراءة وجَّه قراءاتٍ مِثْلَهَا أَحْسَنَ توجيهٍ[٢] وفيه أيضًا الجمع بين ساكنين.

خامسًا: قول من قال إن أبا عمرو اختلس الحركة فظَنُّوه إسكانًا باطل، وفيه اتهام للقراء بأنهم لم يَعْرِفُوا الفرق بين الاختلاس والإسكان المحض.

(١) فى كتابه غريب الحديث (١/٩٣-٩٤).
(٢)الموضح (٢/٦٢٤).

المسألة السادسة:

إدغام الراء في اللام

تمهيد:

الإدغام لغة: إدخال الشئ في الشئ، تقول: أدغمتُ اللِّجَامَ في فَمِ الفَرَسِ أى أدخلتُه فيه.(١)

واصطلاحًا: التقاء حرف ساكن بمتحرك بحيث يَصِيْرَانِ حرفًا واحدًا مشددًا، يرتفع اللسان عنه ارتفاعة واحدة، وهو بِوَزْنِ حرفين.(٢)

وقيل: اللفظ بحرفين حرفًا واحدًا مشددًا.(٣)

ووقع الإدغام في القراءات السبع في الحروف المتقاربة، وقد اختلفوا في إدغام الراء في اللام، فأجازه قوم لوروده في القراءة الصحيحة، ومنعه آخرون وضعفوا القراءة.

القراءة الواردة في المسألة.

القراءة الواردة في هذه المسألة قوله تعالى: ﴿ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا ﴾(٤) حيث قرأها الإمام أبوعمرو بن العلاء بإدغام الراء في اللام من قوله: ﴿ وَٱغۡفِرۡ لَنَا ﴾(٥)

(١) ينظر شرح الشافية للرضى (٢٣٤/٣) والصحاح للجوهرى (دغم).
(٢) فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال لسليمان الجمزورى (ص١٥).
(٣)النشر لابن الجزرى. (٣١٣/١).
(٤) سورة البقرة الآية (٢٨٦).
(٥) ينظر المبسوط فى القراءات العشر (ص٩٥) وجامع البيان فى القراءات السبع للدانى (٩٤٨/٢).

توجيه القراءة.

اختلف النحويون في توجيه قراءة أبى عمرو في إدغام الراء في اللام، فمنع الجمهور ادغامهما، ومن ثَمَّ ضعَّفوا القراءة وَرَدُّوْهَا، وأجازها قَوْمٌ آخَرُوْنَ، وكان خلافهم على مذهبين على النحو الآتى:

أولاً: مذهب الجمهور.

ذهب جمهور النحويين إلى أن الراء لا تدغم في اللام؛ لأن الراء حرف فيه صفة التكرير[(١)]، فلو أُدْغِمَتْ في اللام ذهب التكرير، ولأن الحرف الأقوى لا يُدْغَمُ في الأضعف.

قال سيبويه: "والراء لا تدغم في اللام ولا في النون؛ لأنها مكرَّرة، وهى تفشَّى إذا كان معها غيرها فكرهوا أن يُجحِفُوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفم مِثْلَهَا ولا يُكرَّر، ويقوى هذا أن الطاء وهى مُطْبَقة لا تجعل مع التاء تاء خالصة؛ لأنها أفضل منها بالإطباق، فهذه أجدر أن لا تدغم؛ إذ كانت مكررة"[(٢)] وبمثل ما تقدم قال المبرد[(٣)] وابن السراج[(٤)].

---

(١) التكرير معناه: الإعادة. واصطلاحًا: ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف، والتكرير صفة ملازمة لحرف الراء بمعنى أنها قابلة لها، فيجب التحرز عنها؛ لأن الغرض من معرفة هذه الصفة تركُها بمعنى عدم المبالغة فيها، وأكثر ما يظهر التكرير إذا كانت الراء مشدَّدة نحو: (كَرَّة، مرَّة)، فالواجب على القارئ أن يخفى هذا التكرير، وليس معنى إخفاء التكرير إنعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية؛ لأن ذلك يؤدى إلى حصر الصوت بين رأس اللسان واللِّثَة كما فى حرف الطاء، وهذا خطأ لا يجوز، وإنما يرتعد رأس اللسان ارتعاده واحدة خفيفة حتى لا تتعدم الصفة، وطريقة الخلاص من هذا أن يُلْصِقَ القارئُ ظهر لسانه بأعلى حنكه بحيث لا يرتعد رأس اللسان كثيرًا.
ينظر. غاية المريد فى علم التجويد لعطية قابل نصر (ص١٣٧، ١٣٨) نقلاً عن كتاب: نهاية القول المفيد فى علم التجويد للشيخ محمد مكى (ص٥٧) بتصرف.

(٢) الكتاب (٤٤٨/٤) وينظر الدر المصون (٦٩٠/٢).

(٣) المقتضب (٢١٢/١).

(٤) الأصول (٤٢٨/٣).

وقال الزجاج عند قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[١] القراءة بإظهار الراء مع اللام، وزعم بعض النحويين: أن الراء تدغم مع اللام ... وهذا خطأ فاحش، ولا أعلم أحدًا قرأ به غَيْرَ أبى عمرو بن العلاء، وأَحْسَبُ الذين رَوَوْا عن أبى عمرو إدغام الراء في اللام غالطين، وهو خطأ في العربية؛ لأن اللام تدغم في الراء، والنون في الراء نحو قولك: هَل رَّأَيْتَ، ومَن رَّأيت، ولا تدغم الراء في اللام إذا قلتَ: مَرْ لِيْ بشئ؛ لأن الراء حرف مكرر، فلو أدغمت في اللام ذهب التكرير. وهذا إجماع النحويين الموثوق بِعِلْمِهم"[٢]

وقد تأثر الزمخشريُّ الزجاجَ فقال في قوله تعالى: ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾[٣] "ومدغم الراء في اللام لاْحِنُ مخطئ خطأ فاحشًا، وراويه عن أبى عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يَلْحَنُ وَيَنْسُبُ إلى أعلم الناس بالعربية ما يُؤْذِنُ بجهل عظيم، والسبب في نحو هذه الروايات قِلَّةُ ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قِلَّةُ الدراية، ولا يَضْبِط نحوَ هذا إلا أهلُ النحو"[٤]

وقال ابن جِنِّى "واعلم أن الراء –لما فيها من التكرير– لا يجوز إدغامها فيما يليها من الحروف؛ لأن إدغامها في غيرها يَسْلُبها ما فيها من الوفور بالتكرير، فأما قراءة أبى عمرو "يغفر لكم" بإدغام الراء في اللام فمدفوع عندنا، وغَيْرُ معروف عند أصحابنا، وإنما هو شئ رواه

(١) سورة آل عمران الآية (٣١).
(٢)معانى القرآن وإعرابه للزجاج. (٣٩٨/١).
(٣) سورة البقرة الآية (٢٨٤).
(٤) الكشاف (٣٣٠/١).

القراء، ولا قُوَّةَ له في القياس"[١]، وبمثل كلام ابن جنى قال ابن عصفور[٢]

موقف ابن أبى مريم من القراءة:

لم يتعرض ابن أبى مريم لقراءة أبى عمرو في آية بعينها، ولكنه تعرض لإدغام الراء في اللام عند حديثه عن الإدغام، فذكر أن إدغام الراء في اللام بعيد لما في الراء من تكرار، ثم تلمس له توجيهًا.

قال ابن أبى مريم: "وفي إدغام الراء في اللام بُعْدٌ؛ لأن الراء أزيد صوتًا من اللام، لما فيه من التكرير، إلا أن وجهه أن يُقلب الراء لامًا، ثم يُدْغَمُ في اللام"[٣]

وقال بعضهم: إن الوارد عن أبى عمرو هو الرَّوْمُ لا الإدغامُ.

قال ابن عصفور: "وفَصْلُهُ بين الراء المفتوحة وغيرها إذا سكن ما قبلها دليل على أن ذلك ليس بإدغام، وإنما هو رَوْمٌ، والرَّوْمُ لا يُتَصَوَّرُ في المفتوح، وهذا مخالف لما ذكره سيبويه من أن الراء لا تُدْغَمُ في مقاربها، لما فيها من التكرار، وهو القياس، ولم يحفظ سيبويه الإدغام في ذلك"[٤]

وممن ذهب إلى أن المراد بإدغام الراء في اللام الإخفاء الأنبارى[٥] والرضى[٦]

قال الأنبارى: "... فكذلك أيضًا لا يجوز أن تدغم الراء في اللام، كما يجوز أن تدغم اللام في الراء؛ لأن في الراء زيادةَ صوت وهو التكرير، فلو أدغمت في اللام لذهب التكرير الذى فيها بالإدغام، بخلاف اللام فإنه ليس فيها تكرير يذهب بالإدغام، فأمَّا ما روى عن أبى عمرو

(١) سر صناعة الإعراب (١٩٣/١) وينظر ابن يعيش (١٤٣/١٠).
(٢) الممتع (٧٠١/٢).
(٣)الموضح للكتاب (٢٠٣/١).
(٤)الممتع لابن عصفور. (٧٢٤/٢).
(٥) أسرار العربية (ص٢١٠-٢١١).
(٦) شرح الشافية (٢٧٤/٣).

من إدغام الراء في اللام في قوله عز وجل: ﴿ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ ﴾[١]، فالعلماء يَنْسِبُون الغلط في ذلك إلى الراوى، لا إلى أبى عمرو، ولعل أبا عمرو أخفي الراء فَخَفي على الراوى فتوهَّمه إدغامًا، وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت، لا يدغم في ما هو أنقص صوتًا منه، وإنما لم يجز إدغام الحرف في ما هو أنقص صوتًا منه، لأنه يؤدى إلى الإجحاف به، وإبطال ما له من الفضل على مقاربه"[٢]

وقال مكى: "وأما الراء في اللام فقبيح عند سيبويه والبصريين، لأنك تُذْهِبُ التكرير الذى في الراء عند الإدغام فيضعف الحرف، وأدغمه أبو عمرو وحده في رواية الرقّيين عنه، فالإظهار أقوى وأحسن وعليه كل القراء، فذلك حجة"[٣]

ثانياً: مذهب بعض النحاة والرد على من ضعفوا القراءة:

ذهب بعض النحاة إلى جواز إدغام الراء في اللام، واحتجوا بقراءة أبى عمرو السابقة، ووجَّهُوها توجيهًا حسنًا.

قال ابن عصفور: "وكان أبو عمرو يروى عن العرب إدغام الراء في اللام، وقد أجازه الكسائى أيضًا، وله وُجَيْه من القياس، وهو أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لامًا، ولفظ اللام أسهل من الراء لعدم التكرار فيها، وإذا لم تدغم الراء كان في ذلك ثِقَلٌ؛ لأن الراء فيها تكرار، فكأنها راءان، واللام قريبة من الراء، فتصير كأنك قد أَتَيْتَ بثلاثة أَحْرُفٍ من جنس واحد"[٤]

(١) سورة البقرة الآية (٥٨).
(٢) أسرار العربية (٢١٠-٢١١).
(٣) الكشف عن وجوه القراءات (١/١٠٠).
(٤) الممتع (٢/٧٢٤-٧٢٥).

وقد رَدَّ أبو حيَّان على الزمخشرى بأنه فَعَل هذا على عادته في الطعن على القراء، وأن من روى ذلك عن أبى عمرو رواة ثِقَاتٌ، ومنهم أبو محمد اليزيدى، وهو إمام في النحو، إمام في القراءات، إمام في اللغات، وأنها مسألة اختلف فيها النحويون، فذهب الخليل وسيبويه وأصحابه إلى أنه لا يجوز إدغام الراء في اللام من أجل التكرير والقوة التى فيها، والأقوى لا يدغم في الأضعف، وأجاز ذلك الكسائى، والفراء، ووافقهما أبو جعفر الرؤاسى[1]، وهو إمام من أئمة اللغة والعربية من الكوفيين، وقد وافقهم أبو عمرو على الإدغام وتابعه يعقوب الحَضْرَمِىّ، وقد عَدّ بعض البصريين ذلك إخفاء لا إدغامًا، وذلك غيرُ مَرْضِىٍّ منهم، فلا ينبغى أن يُعْتَقد في القُرَّاء أنهم غَلِطوا وما ضَبَطُوا، ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام ... ثم قال: فإن لسان العرب ليس محصورًا فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجئ على ما عَلِمَهُ البصريون ونقلوه، بل القُرَّاء من الكوفيين يكادون يكونون مِثْل قُرَّاء البصرة، وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبيرُ البصريين ورأسُهم أبو عمرو بن العلاء، ويعقوبُ الحَضرمى، وكبراءُ أهل الكوفة الرؤاسى، والكسائى، والفراء، وأجازوه ورَوَوْه عن العرب، فوجب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم؛ إذ مَنْ عَلِمَ حُجَّةٌ عَلَىْ مَنْ لَمْ يَعْلَمُ"[2]

وقال السَّمين الحلبى في الرد على الزمخشرى: "وهذا من أبى القاسم غير مرضى؛ إذ القراء معنيُّون بهذا الشأن؛ لأنهم تَلَقَّوا عن شيوخهم

(١) هو محمد بن الحسن بن أبى سارة الرؤاسى النيلى النحوى أبو جعفر ابن أخى معاذ الهراء، وهو أول من وضع من الكوفيين كتابًا فى النحو، وهو أستاذ الكسائى والفراء، روى الحروف عن أبى عمرو كانت وفاته فى أيام الرشيد. ينظر بغية الوعاة (٨٢/١).ومعجم لأدباء الياقوت (٣٨٤/٢)

(٢) البحر المحيط (٣٨٧/١).

الحرف بعد الحرف، فكيف يَقِلُّ ضَبْطُهم، وهو أمر يُدْرَكُ بالحس السمعى، ... وكيف يقال: إن الراوى ذلك عن أبى عمرو مخطئ مرتين، ومن جملة رواته اليزيدى إمام النحو واللغة، وكان ينازع الكسائى رئاسته، وَمَحَلُّهُ مشهور بين أهل هذا الشأن"[١]

وبيَّن ابن الحاجب وجه إدغام الراء في اللام بسبب ما بينهما من شدة التقارب حتى صارا كالمثلين، بدليل أن اللام تدغم في الراء.

قال ابن الحاجب يرد على الزمخشرى قوله: "وإدغام الراء لحن"

"وهو يشير إلى قراءة أبى عمرو ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾[٢]... وما أشبهه، والكلام في إدغامها كالكلام في إدغام الضاد، على أن نقل إدغام الراء في اللام أوضح وأشهر، وَوَجْهُهُ من حيث التعليل ما بينهما من شدّة التقارب، حتى صارا كالمثلين، بدليل لزوم إدغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة، ولولا شدة التقارب لم يكن ذلك، وكان ذلك يقتضى أن تُدْغَمَ في اللام لزومًا إلا أنه عارضه ما في الراء من التكرار فَلُمِحَ تارةً فأظهر، واغتُفِرَ تارةً لشدة التقارب، وذلك واضح"[٣]

ومن هؤلاء الذين أجازوا الإدغام واحتجوا بالقراءة ابن يعيش.[٤]

وقال ابن الجزرى يَرُدُّ على من ضَعَّفُوا القراءة، ونَسَبُوا الوَهْمَ إلى الرواة، فقال في الإدغام: "لكن الصحيح أنه مُرْوِىٌّ عن أبى عَمْرٍو"[٥]

واحتج بالقراءة من شراح الشاطبية أبو شامة[٦]، وشعلة[٧].

---

(١) الدر المصون (٢/٦٩٠-٦٩١).
(٢) سورة نوح الآية (٤).
(٣)الإيضاح لابن الحاجب. (٢/٥٠٥-٥٠٦).
(٤) شرح المفصل (١٠-١٤٣).
(٥)النشر لابن الجزرى. (٢/١٢).
(٦) إبراز المعانى (١٩٨).
(٧) شرح شعلة على الشاطبية (ص١٠٦).

الترجيح:

الرأى الراجح بل الصحيح جواز إدغام الراء في اللام بلا بُعْدٍ ولا قُبحٍ وذلك لِمَاْ يأتى:

أولاً: أنها قراءة سبعية لإمام أجمعت الأمة على إمامته في النحو واللغة، والقراءات، والغريب، وهو أبو عمرو بن العلاء، ورواها عنه يحى اليزيدى وهو من الأئمة أيضًا.(١)

ثانيًا: أن للقراءة وجهًا عربيًا صحيحًا فصيحًا، فأُدْغِمَتِ الراء في اللام لقرب المخرج مع اتحاد في الصفة؛ لأن كلاً منهما صوت متوسط بين الشدة والرخاوة، ولا يكاد يُسمَعُ للراء حَفِيْفٌ، مثلها في ذلك مثل أشباه أصوات اللين التى منها اللام. هذا إلى أن الراء في نظر المحدثين من أوضح الأصوات الساكنة في السمع فهى –لهذا– تشبه اللام والنون والميم التى تُعتبر حلقة وُسْطى بين أصوات اللين والأصوات الساكنة، وكل الذى يتطلبه إدغام الراء في اللام هو ترك التكرار الذى تختص به الراء.(٢)

ثالثًا: أجاز إدغام الراء في اللام أئمة الكوفيين كأبى جعفر الرؤاسى(٣)، والكسائى(٤)، والفراء(٥)، ورأس البصريين أبو عمرو(٦)، وهو وهو الصواب، فالقراءة تكون صحيحة إذا كان لها وجه من القياس أىُّ وجه، وقد تقدم أن لها وجهًا من القياس، وأن القوانين الصوتية تُجِيْزُ هذا الإدغام، والحق أنه إذا صحّت الرواية فإن إليها القياس.

---

(١) البحر المحيط (٣٨٧/١).
(٢) الأصوات اللغوية د/ إبراهيم أنيس (ص١٩٩).
(٣) ينظر تمهيد القواعد لناظر الجيش. (٥٢٧٥/١٠).
(٤) البحر المحيط (٣٨٧/١).
(٥) معانى القرآن (٢٠٦/١).
(٦) الدر المصون (٦٩٠/٢).

المسألة السابعة:

جواز عطف الظاهر على المضمر المخفوض دون إعادة الخافض

تمهيد:

أجاز النحويون العطف على الضمير المنصوب نحو قولك: رأيتك وزيدًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا ﴾[١] فـ(الهدى) معطوف على ضمير المفعول في (صدوكم)، واختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور نحو: مررت بك وزيدٍ، بِجَرِّ (زيدٍ) عطفًا على الضمير في (به). فأجازه البصريون والكوفيون إلا قليلاً منهم.

القراءة الواردة في المسألة.

القراءة الواردة في المسألة قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[٢] حيث قرأها الإمام حمزة الكوفي بجر كلمة "الأرحام" بالعطف على الضمير المجرور في "به".[٣]

توجيه القراءة:

في توجيه قراءة حمزة للعلماء مذهبان:

أولاً: مذهب الكوفيين وابن مالك:

أجاز الكوفيون وابن مالك العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ واستدلوا بقراءة حمزة السابقة.

---

(١) سورة الفتح الآية (٢٥).

(٢) سورة النساء الآية (١).

(٣) ينظر في قراءة حمزة. السبعة لابن مجاهد. (ص٦٢٦) والكشف لمكى (٢٤١/١) والنشر (٢٤٧/٢) والتيسير للدانى (ص٩٣).

قال ابن الأنبارى –وهو من الكوفيين– في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾[1] "من قرأها (والأرحامِ) خفضها على النسق على الهاء، كأنه قال: به والأرحامِ، كما تقول:

أسألك باللهِ والرَّحِمِ"[2]

وقال الفراء في خفض (الأرحام): "هو كقولهم بالله والرحم، وفيه قُبح؛ لأن العرب لا تَرُدُّ مخفوضًا على مخفوض وقد كُنِيَ عنه ... وإنما تَجَوَّزُ هذا في الشعر لضيقه"[3]

وهذا النص لا يَدُلُّ على أن الفراء مخالف للكوفيين في هذه المسألة، بل إنه قد خرَّج على المذهب الكوفي قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾[4] فجعل (ما) معطوفة على الضمير في (فيهن)[5]

وكذلك خَرَّجَ على مذهب الكوفيين قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[6]، فجعل (مَنْ) معطوفة على الضمير المجرور في (لكم) "[7]

وخَرَّجَ أبو حيان قراءة حمزة على العطف على الضمير ودافع عن القراءة فقال: "ومن ادَّعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة، فقد كَذَبَ على حمزة، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب ما يُخَرَّجُ أن يُجعل ذلك ضرورة"[8]

---

(١) سورة النساء الآية (١).
(٢) ينظر إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى. (٥٩٢/٢).
(٣) معانى القرآن (٢٥٢/١) وما بعدها.
(٤) سورة النساء الآية (١٢٧).
(٥) معانى القرآن (٢٩٠/١).
(٦) سورة الحجر الآية (٢٠).
(٧) معانى القرآن (٨٦/٢).
(٨) البحر المحيط (١٤٦/٢-١٤٨).

وأجاز ابن يعيش العطف على الضمير المجرور واستدل بالقراءة، ورد على المبرد ردَّه لها فقال: "وقد رد أبو العباس المبرد هذه القراءة، وقال: لا تَحِلُّ القراءة بها ... وهذا القول غير مرضى من أبى العباس، لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النَّخَعِى، والأعمش، والحسن البصرى، وقتادة، ومجاهد، وإذا صحَّت الرواية لم يكن سبيل إلى ردِّها"[١]

ويُعَدُّ ابن مالك من أشد النحاة دفاعًا عن قراءة حمزة، فقد صَحَّحَ جوازَ العطفِ على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض، وكانت حجته قراءة حمزة[٢]

وخرج القراءة على العطف كثير من النحاة منهم: ابن عقيل[٣]، وابن وابن هشام[٤]، والسلسيلى[٥]، والشيخ خالد الأزهرى[٦]، والسيوطى[٧].

ثانياً: مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى منع عطف الظاهر على المضمر المخفوض إلا بإعادة الخافض وما ورد من ذلك فهو محمول على الضرورة.[٨]

(١) ينظر شرح المفصل (٣/٧٨).
(٢)شرح التسهيل لابن مالك. (٢/٣٧٥) وشرح الكافية الشافية (٣/١٢٤٩)، وشواهد التوضيح (٥٣).
(٣) شرح ابن عقيل (٣/٢٣٩).
(٤) أوضح المسالك (٣/٣٩٢).
(٥) شفاء العليل (٢/٧٩٣).
(٦) التصريح (٢/١٨٣).
(٧) همع الهوامع (٣/١٨٩).
(٨) ينظر كتاب سيبويه (٢/٣٨١) وشرح المفصل (٣/٧٧) وشرح الجمل لابن عصفور (١/٢٠٢) والإيضاح لابن الحاجب (١/٤٥٦) وائتلاف النصرة للترجي (٦٢).

ومن ثَمَّ ردَّ البصريون قراءة حمزة. قال المبرد: "وقرأ حمزة ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرحامِۚ﴾ بالجر، وهذا ما لا يجوز عندنا إلا أن يُضْطَرَّ إليْهِ شَاعِرٌ "(١)

وقال الزجَّاج: "والقراءة الجيدة نصب (الأرحام)، فأمَّا الخفض فخطأ في العربية فإن إجماع النحويين أنه يقبحُ أن يُعطف اسمٌ ظاهر على اسمٍ مضمرٍ في حال الخفض إلا بإظهار الخافض"(٢)

وتابع البصريين النحاس(٣)، وابنُ الحاجب(٤)، والأنباريُّ(٥)، والأصبهانيُّ(٦)،

والزمخشرى(٧)، والحَسَنُ الجَلالُ(٨) وغيرهم.

موقف ابن أبى مريم من القراءة:

ذهب ابن أبى مريم إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار وضعّف قراءة حمزة من جهة القياس والاستعمال.

قال ابن أبى مريم: "وقرأ حمزة بجر الأرحام، وهو ضعيف، لأنه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهو يَضْعُفُ من جهة القياس والاستعمال جميعًا.

أمَّا من حيث القياس فلأن الضمير عِوَضٌ عما كان متصلاً بالاسم من التنوين، في نحو: غلامه، وغلامك، وغلامى، بدلالة حذفهم للياء في

(١)الكامل (٢/٧٤٨-٢٤٩) للمبرد. ت د/ زكى مبارك.
(٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج (٢/٦٢) بتصرف.
(٣) إعراب القرآن (١/٥٠٥).
(٤) الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب (١/٤٥٦-٤٥٧) وشرح الكافية له (٦٣٩).
(٥) البيان (١/١٥٣) والإنصاف (٢/٤٦٧).
(٦) كشف المشكلات (١/١٦٠-٢٨٥).
(٧) الكشاف (٢/٦).
(٨) شرح الكافية للجلال (١/٤٠٩). والحسن الجلال: الحسن بن أحمد الجلال اليمنى من مؤلفاته شرح شرح كافية ابن الحاجب توفى (١٠٨٤هـ) ينظر: الأعلام (٢/١٨٢).

المنادى نحو: يا غلامُ أقبل، فكما لا يُعْطَفُ في الظاهر على التنوين، كذلك يَقْبُحُ أن يُعْطَفَ على الضمير، ثم إن الجار مع الضمير المجرور كالشئ الواحد لتلازمهما، فلو عَطَفْتَ عليه لكنتَ عاطفًا على بعض الكلمة.

وأما من حيث الاستعمال، فإن العرب لا تستعمل ذلك في حال الاختيار والسَّعَةِ، وقد جاء في ضرورة الشعر. أنشد الفراء:

٧- نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِى سُيُوفَنَا ∴ فَمَا بَيْنَهَا والكَعْبِ غُوْطٌ نَفَانِفُ"[١]

الرد على ابن أبى مريم.

ما ذهب إليه ابن أبى مريم من تضعيف قراءة حمزة أمر غير مرضى، لأن حمزة إمام ثقة، ولم يقرأ بها من تلقاء نفسه، وإنما قراءته متواترة متصلة السند برسول الله ﷺ، وقد دافع كثير من النحاة عن قراءة حمزة كما تقدم ذلك. وبمثل ما تقدم من كلام العلماء الذين نصروا قراءة حمزة يُرَدُّ على ابن أبى مريم.

(١) ينظر الموضح فى وجوه القراءات (٤٠٢/١) والبيت من الطويل لمسكين الدارمى فى ديوانه (٧٥) والرواية فيه. وما بينَها والكعبِ منّا تنائفُ.

والتنائف جمع (تنوفه) وهى الفلاة لا ماء فيها ولا أنيس. اللسان (تنف). والغُوط: جمع غائط، وهو المطمئن من الأرض. اللسان (غوط) والنفانف: جمع (نفنف)، وهو الهواء والمفازة البعيدة، والمرتفع بينه وبين الأرض مهوى. المعجم الوسيط (نفنف). والمعنى: يريد أنهم طوال القامات، وأن السيف على الفارس منهم كأنه على سارية من طوله، وبين السيف وكعب الرَّجُل منهم مسافة طويلة. خزانة الأدب (١٢٣/٥). والشاهد عطف الكعب بالجر على الضمير المجرور فى (بينها). ينظر معانى القرآن الفراء (٢٥٣/١) والإنصاف (٤٦٥/١) وابن يعيش (٧٩/٣).

الترجيح:

الذى أراه راجحًا مذهب الكوفيين من جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار، وذلك لما يأتى:

١- لكثرة شواهد الكوفيين من كتاب الله على ذلك ومن ذلك قراءة حمزة ﴿ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرحـامِ ﴾ بجر الأرحام عطفًا على الضمير في (به).

٢- أن في ذلك ثراءً للغة العرب.

٣- أنه اختيار كثير من النحويين.

٤- تأويل البصريين لقوله تعالى ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأرحام ﴾ على أن الأرحام بالجر مجرورة بباء مقدرة لدلالة الأولى عليها غير مستقيم[١] وقيل والأرحام مجرور بالقسم وجوابه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ وهذا أيضًا فيه تكلف[٢] وجمع كبير من النحويين على أن الجر بالعطف على الضمير، ومن هنا فقول الأزهرى "وأما خفض الأرحام على قراءة حمزة فهو ضعيف عند جميع النحويين"[٣] هذا القول غير صحيح لأنه عمّم الحكم على جميع النحويين، وقد سبق أن صَحَّحَها جَمْعٌ كَبِيْرٌ من النحويين.

(١) شرح ابن يعيش (٧٨/٣) وشرح الجمل لابن عصفور (٢٠٤/١).
(٢) البحر المحيط (١٦٧/٣) وإعراب القرآن للنحاس (٤٣١/١)، والمحرر الوجيز لابن عضه (٥/٢).
(٣) معانى القراءات (٢٩٠/١).

المسألة الثامنة:

إدغام الفاء في الباء

تمهيد:

وقع الإدغام في القراءات السبع في الحروف المتقاربة، وقد اختلفوا في إدغام الفاء في الباء، فمنعه قوم وأجازه آخرون.

القراءة الواردة في المسألة.

القراءة الواردة في هذه المسألة قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾[1] حيث قرأ الكسائى (نخسف) بياء الغَيْبة مع إدغام الفاء من (يخسف) في الباء من (بهم) فصارت (يَخْسِبِّهم)[2]

توجيه القراءة:

اختلف النحويون في توجيه قراءة الكسائى في إدغام الفاء في الباء، فمنع الجمهور إدغامهما، ومن ثَمَّ ضعَّفوا القراءة وَرَدُّوْهَا، وأجازها قومٌ آخرون. وكان خلافهم على مذهبين على النحو الآتى:

أولاً: مذهب الجمهور

ذهب الجمهور من النحويين إلى أن الفاء لا تدغم في الباء؛ لأن الفاء من حروف الشَّفَة، وفيها صِفَةُ التَّفَشِّى، والإدغامُ يُزِيْلُ هذه الصِّفة عن الفاء.

قال سيبويه: "والفاء لا تدغم في الباء؛ لأنها من باطن الشَّفة السُّفْلى وأطراف الثنايا العلا، وانحدرت إلى الفم، وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء، وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان لأنها أكثر الحروف،

(١) سورة سبأ الآية (٩).
(٢) ينظر. السبعة (٥٢٦–٥٢٧) والنشر (٣٤٩/٢) والكشف (١٥٦/١).

فلما صارت مضارعة للثاء لم تدغم في حرف من حروف الطَّرَفَيْنِ، كما أن الثاء لا تدغم فيه، وذلك قولك: اعْرِفْ بدرًا ..."[١]

وقال المبرد: "وتدغم الباء في الفاء، ولا تدغم الفاء فيها"[٢]

وقال الفارسى: "... وذلك غير جائز؛ لأن الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، بخلاف الباء"[٣]

وقال الزمخشرى: "والفاء لا تدغم إلا في مثلها كقوله تعالى ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ﴾[٤]، وقرئ ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ بإدغامها في الباء، وهو ضعيف، تَفَرَّدَ به الكسائى"[٥]

وقال الخُوَارِزْمِىُّ شارحًا كلام الزمخشرى: "إدغام الفاء في الباء لا يجوز، وإن جاء إدغام الباء في الفاء، وذلك أن الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وانحدر الصوت به إلى الفم، حيث اتصلت بمخرج الباء، ومن ثَمَّ جاء مثل: الجدث والجدف، والمعاتير والمعافير، فتعاقبتا على الحرف للمقاربة التى بينهما، فلما اتصلت بمخرج الباء صارت بمنزلة حرف من ذلك الموضع، فكما أن ذلك الحرف الذى اتصل به الفاء لا يُدْغَمُ في الباء، كذلك الفاء لا تُدْغَمُ في الباء"[٦]

وَجَعَلَ ابنُ عصفور قراءةً الكسائى ضعيفةً في القياس، وغيرَ محفوظة في كلام العرب فقال: "ومن ذلك إدغام الكسائى وحده الفاء من وقد ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾[٧] وقد تقدم أنها من الحروف التى لا تدغم في

(١) سيبويه. الكتاب (٤/٤٤٨).
(٢) المبرد. المقتضب (١/٢١٢).
(٣) الحجة للفارسى (٦/٥).
(٤) سورة البقرة الآية (٢١٣).
(٥) المفصل بشرح ابن يعيش (١٠/١٤٦).
(٦) ينظر التخمير للخوارزمى. (١/٥٧٤).
(٧) سورة سبأ الآية (٩).

مقاربها، ولا يُحْفَظُ ذلك من كلامهم، وهو مع ذلك ضعيف في القياس، لما فيه من إذهاب التفشِّى الذى في الفاء"(١).

وحكم ابن يعيش على قراءة الكسائى بالشذوذ فقال: "والفاء لا تدغم إلَّا في مثلها نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ ﴾(٢)، وقوله: ﴿ وَٱلصَّيْفِ فَلْيَعْبُدُواْ ﴾(٣)، و﴿ كَيْفَ فَعَلَ ﴾(٤)، ولا تدغم في غيرها؛ لأنها من حروف حروف الشفة، ففيها تفشى يُزِيْلُهُ الإدغام، فأمَّا ما حُكِىَ عن الكسائى من إدغامه لها في الباء في قوله عز وجل ﴿ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ فشاذ"(٥).

وعلَّل ابن خالويه بالعِلَّة نَفْسِها(٦)، وقال الزمخشرى في الكشاف: "وليست بالقوية"(٧).

موقف ابن أبى مريم من القراءة:

تابع ابن أبى مريم الجمهور، فجعل قراءة الكسائى بعيدة، وعَلَّل لبُعْدها بما علَّل به العلماء السابقون، وزاد أن الإدغام يُخْرج الفاء عن أصلها.

قال ابن أبى مريم: "وأدغم الكسائى الفاء من (يخسف) في باء (بهم)، وأظهرها الباقون، ووجه إدغام الكسائى بَعِيْدٌ، وذلك أن إدغام الفاء في الباء غيرُ جائز؛ لأن في الفاء زيادةَ صَوْتٍ لا تكون في الباء، وذلك لأن الفاء والباء وإن كانا من الشفة فإن الفاء من باطن الشفة السُّفْلَىْ وأطراف الثنايا العلا، والصوت به ينحدر إلى الفم حتى يتناهى إلى مخرج

(١)الممتع لابن عصفور (٢/٧٢٠).
(٢) سورة البقرة الآية (٢١٣).
(٣) سورة قريش الآيتان (٢، ٣).
(٤) سورة الفيل الآية (١).
(٥)شرح المفصل لابن يعيش. (١٠/١٤٦).
(٦) الحجة (٢٩٢).
(٧) الكشاف (٣/٢٨١).

الثاء، وليس كذلك الباء، فلزيادة الصوت التى في الفاء لا يجوز إدغامه في الباء، فإن الحرف إذا كان أزيد صوتًا من الآخر وأُدْغِمَ في الآخر ذهبت زيادةُ الصوت في الإدغام، وفي هذا إخراج للحرف عن أصله"[١]

ثانياً: مذهب الكوفيين والرد على من خالفهم.

ردَّ الكوفيون ما ذهب إليه الجمهور وابن أبى مريم من تضعيف قراءة الكسائى

أو وصفها بالشذوذ، وأثبتوا أنها قراءة صحيحة جارية على القياس النحوى. وقد ذكر الإمام مكى بن أبى طالب علة هذا الإدغام الذى انفرد به الكسائى فقال: "وعِلَّة إدغامه أن الفاء والباء اشتركا في المخرج من الشفة، واشتركا في منع إدغام لام التعريف فيهما، والباء حرف قوى، للشدة التى فيها والجهر، والفاء أضعف من الباء لِلْهَمْسِ الذى فيها والرخاوة، فإذا أدغمت نقلت الحرف إلى ما هو أقوى منه، وقد كره الإدغام البصريون، لزوال التفشى الذى في الفاء، وأجازه الكوفيون، والإظهار في ذلك أحسن[٢]...." فـ(مكى) لم يَرُدَّ قراءة الكسائى، ولكن جعل الإظهار أحسن.

وقال العُكْبَرِيُّ: "الإظهار هو الأصل، والإدغام جائز؛ لأن الفاء والباء متقاربان"[٣]

وقال السَّمِيْنُ الحلبى معلقًا على قول الزمخشرى عن القراءة: "وليست بالقوية"[٤]

"وهذا لا ينبغى؛ لأنها تواترت"[٥]

(١) الموضح لابن أبى مريم. (١٠٤٤/٣).
(٢) ينظر. الكشف (١٥٦/١).
(٣) إملاء ما منَّ به الرحمن (٩٠/٢).
(٤) الكشاف (٢٨١/٣).
(٥) الدر المصون (١٥٨/٩).

وقال الشاطبى عند حديثه عن إدغام الفاء في الباء: "ويَخْسِف بهم رَاْعَوا"[١] قال أبو شامة في شرحه: "راعَوا إدغامه أى: قاربوه، فقرؤوا به، ولم يلتفتوا إلى من ردَّه"[٢]

وَرَدَّ شعلة قول من قال: "إن الفاء لا تدغم في الباء حتى لا يزول التفشى الذى في الفاء" فقال: "... وأمَّا الفاء وإن زادت بالتفشى، فقد زادت الباء عليها بالجهر والشِّدَّة والقلقلة، فحسُن الإدغام لذلك"[٣].

وذكر ابن الحاجب حجة أخرى لردّ مذهب من ضعَّفوا قراءة الكسائى بأن النحويين أطبقوا على تخصيص الشين بالتفشى، وعلى هذا فلا مانع من إدغام الفاء في الباء.

قال ابن الحاجب في قول الزمخشرى: "والفاء لا تدغم إلا في مثلها": "لما تقدم من شبه التفشى فيها، هذا قول النحويين، والتحقيق أنها قد أدغمت في الباء. قرأ الكسائى: ﴿ نَخۡسِفۡ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضَ ﴾[٤] بإدغام الفاء في الباء، وهو عند النحويين ضعيف.. فمن نظر إلى ما فيها من شبه التفشى أخرها كالشين، ومن نظر إلى ما في الشين من ظهور ذلك أجاز فيها الإدغام، وطِباقُ النحويين على تخصيص الشين بالتفشى رَدٌّ على من يمنع إدغام الفاء منهم في الباء، لعدم الصفة المانعة للإدغام فيها[٥].

وقال ابن عاشور ردًّا على الفارسى لما ردَّ قراءة الكسائى، فحكى قوله ثم قال: "وهذا ردٌّ للرواية بالقياس، وهو غَصْبٌ"[٦].

(١) متن حرز الأمانى ووجه التهانى للشاطبى. (ص٢٣).
(٢) إبراز المعانى لأبو شامة. (ص١٩٧).
(٣) شرح شعلة على الشاطبية (١٠٦).
(٤) سورة سبأ الآية (٩).
(٥)الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب. (٥٠٩/٢-٥١٠).
(٦)التحرير والتنوير لابن عاشور. (١٥٣/٩).

الترجيح:

الذى أرجحه ما نُسب إلى الكوفيين من جواز إدغام الفاء في الباء قياسًا وسماعًا، وذلك لما يأتى:

أولاً: ثبوت القراءة المتواترة عن الإمام الكسائى بإدغام الفاء في الباء في قوله تعالى ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾ وإذا ثبتت القراءة فلا مجال لردِّها ولا الحكم عليها بالشذوذ "فهذا لا ينبغى؛ لأنها تواترت"(١).

ثانيًا: هذه القراءة السبعية شاذة في نظر النحاة؛ لأن الشاذ عند النحاة ما خرج عن القياس، بخلاف الشاذ عند القراء فهو ما لم يتواتر، وكان خليقًا بالنحاة أن يتخذوا القرآن الكريم مَنْبَعَهُم الذى لا يَغِيْضُ، وَمَصْدَرَهُم الأوَّل في كُلِّ تقعيد، فالقراءة لا تَتْبَعُ العربيةَ، بل العربيةُ تَتْبَعُ القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو نبينا ﷺ ومن أصحابه ومَنْ بعدَهم(٢).

ثالثًا: لا مانع من أن يكون إظهار الفاء عند الباء أكثر، لكن لا تُرَدُّ قراءة الإدغام فالقراءة سنة متبعة، ويوجد فيها الفصيح والأفصح، وكل ذلك من تيسير الله تعالى القرآن للذكر.(٣)

رابعًا: لا يَضُرّ تَفَرُّدُ الكسائى بقراءة الإدغام، بعد أن ثبت تواترها، وإمامة من قرأ بها حتى قال فيه ثعلب: "أجمعوا على أن أكثر الناس كلهم رواية وأوسعهم علمًا الكسائى"(٤)، وقال الشافعى: "من أراد أن يتبحَّرَ في

(١) الدر المصون (١٥٨/٩) وينظر البحر المحيط (٢٦٠/٧-٢٦١).
(٢) غيث النفع للسفاقصى (٤٩-٥٠).
(٣) البحر المحيط (٢٦١/٧).
(٤) ما تلحن فيه العامة للكسائى (ص٥٢).

النحو فهو عِيْالٌ على الكسائى"[١]، وقال أبوبكر الأنبارى: "اجتَمَعَتْ للكسائى أمورٌ لم تجتمع لغيره، واحد الناس في القرآن"[٢].

ومن هنا فلا التفات لقول السيرافي "إن إدغام الفاء في الباء ضعيف، وهو شئ تفرد به الكسائى"[٣]، فكثيرٌ من القراءات تَفَرَّدَ بها أصحابُها، ولم يكن التفردُ دليلاً على ضعفها.

خامسًا: حجة من منع إدغام الفاء في الباء لأن في الفاء صِفَةَ التفشى مردودة بإطباق النحويين على تخصيص الشين بالتفشى وعلى هذا فليس في الفاء تفشٍ حتى يمتنع الإدغام.[٤]

وبهذا فمنعُ ابن أبى مريم القراءة وجَعْلُها بعيدةً مردودٌ عليه.

(١) القفطى. إنباه الرواة (٢/٢٦٠).
(٢) السابق (ص٥٢).
(٣) ينظر إدغام القراء. للسيرافى (ص٩).
(٤)الإيضاح لابن الحاجب. (٢/٥٠٩-٥١٠).

المسألة التاسعة:

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف

تمهيد:

من الأسماء العربية ما لا يستعمل إلا بصورة تركيبية، فلابد أن يتبعها غيرها وَيُكْمِلُهَا، ولا يمكن أن تُستعمل بمفردها، وإن استُعمِلَتْ مفردةً كان المعنى ناقصًا، ولهذا كان بينها وبين غيرها تلازمٌ، بحيث إذا وُجِدَ ذلك اللفظ فلابد من وجود ملازمة معه، ومن هذه الأسماء: المضاف والمضاف إليه، فلا يمكن أن يأتى المضاف –ما دام مضافًا– إلا ويَلِيْهِ المضاف إليه، كما لا يُمْكِنُ وُجُوْدُ المتبوع إلا ويعقبه التابع، والموصول إلا وتليه الصلة.

ومن شدة التلازم بين المضاف والمضاف إليه منع بعض النحاة أن يُفْصَلَ بينهما مطلقًا، وأجاز بعضهم أن يفصل بينهما بالظرف والجارِّ والمجرور، وتَوَسَّعَ بَعضُهم فأجاز الفَصْلَ بغيرهما.(١)

القراءة الواردة في المسألة:

القراءة الواردة في هذه المسألة في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾(٢) حيث قرأ ابن عامر بضم الزاى من (زَيَّن) على أنه فِعْلٌ مَبْنِيٌ لما لم يُسَمّ فاعِلُهُ، وَرَفْعِ (قتل) على أنه نائب فاعل، ونَصْبِ (أولادهم) على أنه مفعول بـ(قتل)، وخَفْضِ (شركائهم) بالإضافة إلى (قتل)، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر.(٣)

(١) ينظر الإنصاف (٣/٢) مسألة (٦٠)، وائتلاف النصرة (٥١) وتوضيح المقاصد (٨٢٤/٢).
(٢) سورة الأنعام الآية (١٣٧).
(٣) ينظر فى قراءة ابن عامر: السبعة (٢٧٠)، والكشف (٤٥٣/١)، والنشر (٢٦٣/٢) وجمال القراء للسخاوى (٢٣٨/١-٢٣٩).

توجيه القراءة:

اختلف النحويون في توجيه القراءة على مذهبين:

المذهب الأول:

ذهب البصريون والفراء إلى أنه لا يُفْصَلُ بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وشِبْهِهِ في ضرورة الشعر فقط.(١)

وحجة البصريين في منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه أن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه، والفصل بين الجار والمجرور قبيح؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة، فإذا فُصل بينهما فكأنه فُصل بين أجزاء الكلمة الواحدة، لذلك لا يجوز الفَصْلُ بينهما في غير الضرورة، وإنما جاز الفَصْلُ بالظرف والجارِّ والمجرور؛ لأن الفَصْلَ بهما كَعَدَمِهِ، ولأنه يُتَوَسَّعُ فيهما ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرهما.(٢)

وبناءً على ما تقدم رَدُّوا قراءة ابن عامر وضعَّفوها، وردَّها الفراء بحجة أنها أجازت شيئًا ليس له مثيل في العربية.

قال الفراء: "وليس قول من قال ﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾(٣) ولا: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أولادَهم شركائهم﴾ بشئ" (٤).

(١) ينظر. كتاب سيبويه (١/١٧٦-١٧٧) ومعانى القرآن للفراء (١/٣٥٨)، (٢/٨١) والمقتضب (٤/٣٧٦) والإنصاف (٢/٣).

(٢) الكتاب (١/١٧٦) وإعراب القرآن للنحاس (٢/٩٨) وشرح المفصل (١/١٠٣).

(٣) سورة إبراهيم الآية (٤٧) والقراءة بنصب (وعده) وجر (رسله) حيث فصل بين المضاف (مُخْلِفَ) والمضاف إليه (رُسِلِه) بمعمول المضاف (وَعْدَه) ينظر فى هذه القراءة الشاذة: الإتحاف (٢٧٤) والمحرر الوجيز (٣/٣٤٦).

(٤) معانى القرآن (٢/٨١).

وقال النحاس: "فأمَّا ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شِعْرٍ، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشِّعْرِ بالظرف، فأمَّا بالأسماء غير الظروف فَلَحْنٌ"(١).

وقال مكى: "وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القرآن أبعد"(٢).

وقال الزمخشرى: "وأما قراءة ابن عامر... فشئ لو كان في مكان الضرورات –وهو الشعر– لكان سَمِجَاً مردودًا، فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته"(٣)

وممن رد هذه القراءة أيضًا ابن جرير الطبرى(٤)، والفارسى(٥)، وابن عصفور(٦)، والسيرافي(٧)، والأنبارى(٨)، والعكبرى(٩)، وابن خالويه(١٠)،

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس (٢/٩٨).
(٢) الكشف عن وجوه القراءات (١/٤٥٤).
(٣) الكشاف (٢/٥٤).
(٤) جامع البيان (١٢/١٣٠-١٣١).
(٥) الحجة للقراء السبعة (٣/٤١١).
(٦) شرح جمل الزجاجى (٢/٦٠٦) وضرائر الشعر (١٩٦).
(٧) شرح كتاب سيبويه (٢/٢٢٠) وما يجوز للشاعر فى الضرورة للسيرافى (١٧٩).
(٨) البيان (١/٣٤٣).
(٩) إملاء ما منَّ به الرحمن (١/٢٦٢).

خالويه[١]، والطبرسي[٢]، والرازى[٣]، والشوكانى[٤]، والرضي[٥]، وابن عطية[٦].

موقف ابن أبى مريم من القراءة.

كان ابن أبى مريم تابعًا للبصريين في هذه المسألة، ولذا ردَّ قراءة ابن عامر ورماها بالقبح –سامحه الله– فقال بعد أن ذكر قراءة ابن عامر: "... وهو قَبِيْحٌ، قَلِيْلٌ في الاستعمال للفصل بين المضاف والمضاف إليه ومثله لم يجئ في حال السعة، بل جاء في الشعر.." [٧]

المذهب الثانى:

ذهب الكوفيون ما عدا الفراءَ إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الاختيار بغير الظرف والجار والمجرور.[٨]

واستدلوا بقراءة ابن عامر السابقة. وقد ردُّوا على البصريين لما ضعَّفوا القراءة ومنهم ابن أبى مريم.

ومن الذين ردُّوا على من ضعف القراءة ابن مالك، وجعلها من أقوى الأدلة على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه قال في الكافية الشافية:

٨- وَعُمْدَتِيْ قِرَاءَةُ ابنِ عَامِرِ ∴ وَكَمْ لَهَا مِنْ عَاضِدٍ وَنَاْصِرِ "[٩]

وقال في شرح التسهيل: ".. وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أولادِهم

(١) الحجة (١٢٥-١٢٦).
(٢) مجمع البيان (٢٠٦/٨).
(٣) مفاتيح الغيب (٢٠٦/١٣).
(٤) فتح القدير (ص١٦٥-١٦٦).
(٥) شرح الكافية (٢٩٣/١).
(٦) المحرر الوجيز (١٥٨/٦).
(٧) الموضح (٥٠٦/١-٥٠٧).
(٨) ينظر الإنصاف (٤٢٧/٢) والإرشاد للكيشى (ص٣٣٩) ومجالس ثعلب (١٢٥/١).
(٩) شرح الكافية الشافية (٩٧٩/٢).

شركائهم ﴾؛ لأنها ثابتة التواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته، قبل العِلْمِ بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يُقْتَدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يُعْلَمْ عنهم مجاورة للعجم يَحدُث بها اللحن ويكفيه شاهدًا على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عوَّلَ عليهم في قراءة القرآن عثمانُ بنُ عفان ﷺ، وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوى"[١]

وقال ابن فَلاْح[٢]: "... وهذه القراءة ثابتة عن إمام من أئمة القراء، صحيحة النقل، فلا وجه للطعن فيها"[٣]

وقال الآلوسى في الرد على الزمخشرى: "... وهذا غلط صريح يُخْشَىْ منه الكفرُ، فالقراءات السبع متواترة جُمْلةً وتفصيلاً عن أفصحِ مَنْ نطق بالضاد ﷺ، فتغليط شئ منها في معنى تغليط رسول الله ﷺ، بل تغليط لله عز وجل، نعوذ بالله من ذلك"[٤]

وقال الصبان يرد على من ضعفها: "... ولا عبرة بذلك مع ثبوتها بالتواتر"[٥]

وممن ردَّ على من ضعف القراءة أبو حيان[٦]، والسمين الحلبى[٧]، الحلبى[٧]،

وابن المنيِّر[١]، والكَرْمَانى[٢]، وابن هشام[٣]، وابن عقيل[٤]، والدماميني[٥]، والشيخ خالد الأزهري[٦]، والسيوطي[٧]، والبغدادي، وغيرهم[٨].

---

(١) شرح التسهيل (٣٧٧/٣).

(٢) تقى الدين منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان اليمنى له المغنى فى النحو، وشرح كافية ابن الحاجب، توفى سنة ٦٨٠هـ. ينظر بغية الوعاة (٣٠٢/٢) والأعلام (٣٠٣/٧).

(٣) شرح الكافية لابن فلاح (٨٥٥).

(٤) روح المعانى (٤٩/٨).

(٥) حاشية الصبان على الأشمونى (٢٧٦/٢) بتصرف.

(٦) البحر المحيط (٢٣١/٤، ٢٣٢) وينظر منهج السالك لأبي حيان(٢٢٣/٣-٢٢٤).

(٧) الدر المصون (١٨٦/٣).

الترجيح:

الراجح في هذه المسألة مذهب الكوفيين ومن وافقهم، الذى يقضى بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الاختيار بغير الظرف والجارِّ والمجرور، وذلك لما يأتى:

أولاً: يُعَدُّ ابن عامر قارئ هذه القراءة من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبى الدرداء رضى الله عنهما، وهو مع ذلك عربى صريح من صميم العرب، فكلامه حجة وقوله دليل، لأنه كان قبل أن يوجد اللَّحْنُ، فكيف وقد قرأ بما تَلَقَّىْ ورَوَى وسَمِعَ.(٩)

ثانيًا: كانت هذه القراءةُ مثبتةً في المصحف العثماني المُجَمَعِ على اتِّباعه، وقد كانوا يحافظون عليها، وكُتِبَتْ في مصاحف أهل الشام بالياء، والطعن فيها طعن على مصحف أهل الشام.(١٠)

ثالثاً: وَصْفُ ابنِ أبى مريم(١١) قراءة ابنِ عامر بالقبح مردود عليه، فكيف يكون قبيحًا وهى قراء متواترة السند إلى رسول الله ﷺ عن جبريل عن رب العالمين. (١٢)

---

(١) الانتصاف هامش الكشاف (٥٤/٢).
(٢) غرائب التفسير (٣٨٧/١).
(٣) أوضح المسالك (١٥٠/٣-١٦٥).
(٤) المساعد (٣٧٢/٢).
(٥) المنهل الصافى (٤٤٤/١).
(٦) التصريح (٥٧/٢).
(٧) همع الهوامع (٤٣١/٢).
(٨) خزانة الأدب (٢٥٤/٢).
(٩) شرح التسهيل (٣٧٧/٣) وروح المعانى للألوسى (٤٩/٨) والبحر المحيط (٢٣١/٤).
(١٠) ينظر شرح الكافية لابن فلاح (٨٥٥، ٨٥٦).
(١١)الموضح (٥٠٦/١-٥٠٧).
(١٢) البحر المحيط (٥٢٢/٤).

رابعًا: ما ذكره بعض أنصار البصريين من أن الحامل لابن عامر على قراءته هذه أنها مكتوبة بالياء في بعض مصاحف أهل الشام – أي أنه اعتمد على الرسم فقط لا يصح، فإن هذا ليس مختصًا بمصاحف أهل الشام، بل هو كذلك في مصاحف أهل الحجاز، وهذا وإن كان كافيًا في الدلالة على جر (شركائهم)، فليس فيه ما يدل على نصب (أولادهم)؛ إذ المصحف مهمل من شكل ونقط، فل يبق له حجة في نصب (الأولاد) إلا النقل المحض.(١)

خامسًا: قول ابن أبى مريم: "والفصل بين المضاف والمضاف إليه لم يجئ في حال السعة، بل جاء في الشعر"(٢) مردود بما حكاه الكسائى عن العرب من قولهم: "هذا غلامُ –واللهِ– زيدٍ"(٣).

وما رواه أبوبكر بن الأنبارى عن العرب من قولهم: "هو غلامُ –إن شاء الله– أخيك"(٤)

كل هذا إضافة إلى ما ورد من أشعار عن العرب يرجح أن القراءة صحيحة متواترة، ولا مجال للطعن فيها. ومن الشعر الوارد في ذلك قوله:

١٠- فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ∴ زَجَّ القَلُوْصَ أَبِيْ مَزَادَهْ(٥)

ففصل بين (زج) والمضاف إليه (أبى مزادة) بمفعول المضاف وهو (القلوص)(١)

---

(١) الدر المصون (١٧٥/٥-١٧٦) وخزانة الأدب (٢٥٥/٢).

(٢)الموضح (٥٠٦/١-٥٠٧).

(٣) الإنصاف (٦/٢) وشرح الكافية الشافية (٩٩٣/٢) وشرح المكودى (١٧٤).

(٤) هذه الرواية فى إبراز المعانى (٤٦٥) واللباب فى علوم الكتاب لابن عادل (٤٤٧/٨).

(٥) البيت من مجزوء الكامل بلا نسبة فى كتاب سيبويه (١٧٦/١) ومعانى القرآن للفراء (٣٥٨/١) ومجالس ثعلب (١٢٥/١) والإيضاح فى شرح المفصل لابن الخاطب(٤٢٢/١).

وزججتها: طعنتها بالزَّجِّ وهى الحديد التى فى أسفل الرمح. القلوص: الناقة الشابة الفتية أبو مزادة: كنية رجل. يعنى أنه زج راحلته لتسرع كما يفعل أبومزادة بالقلوص.

سادسًا: أنَّ في صحة القياس على قراءة ابن عامر زيادةً في أساليب القول، وفَتْحَ طرق يزداد بها بيان اللغة سَعَة على سَعَتِه.[٢]

سابعًا: أن القرآن حجة على اللغة ، لا العكس. قال النيسابورى يَرُدُّ على الطبرى "والحق –عندى– في هذا المقام أن يُجعل القرآنُ حجةً على غيره، وليس غيرُه حجةً عليه، والقراءات السبع كلها متواترة، فكيف يمكن تخطئة بعضها، فإذا ورد في القرآن المعجز مثل هذا التركيب لزم القول بصحته وفصاحته، وألا يُلْتَفَتَ إلى أنه هل ورد له نظير في أشعار العرب وتراكيبهم أو لا؟ وإن ورد فكثيرٌ أم لا؟ "[٣]

وبناءً على ما تقدم من صحة قراءة ابن عامر، فإن قراءته تُثْبِتُ صُورة من الصُّوَر التى يجوز الفَصْلُ فيها بين المضاف والمضاف إليه، وهى: أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعِلَه، والفاصل مفعول المضاف، كما في قراءة ابن عامر.

(١) مجالس ثعلب (١/١٢٥–١٢٦) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٧٨).
(٢) ينظر القياس فى اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين (ص٣٢).
(٣)غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابورى. (٨/٣٧).

المسألة العاشرة:

التقاء الساكنين في كلمة (مَحْيَاى).

تمهيد:

تقدم أن الساكنين يلتقيان في الوقف مطلقًا دون شرط من إدغام أو غيره؛ لأن الوقف على الحرف يسد مسَدَّ حركته، وإذا اجتمع الساكنان في الوصل جاز ذلك بالشروط التي تقدمت في المسألة السابقة.(١)

القراءة الواردة في كلمة (محياى).

القراءة الواردة في كلمة (محياىْ) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾(٢) قراءة نافع وأبى جعفر (ومحياىْ) بإسكان الياء وصلاً ووقفًا.(٣)

توجيه القراءة

اختلف النحويون في هذه القراءة فمنهم من عارضها، ومنهم من أيَّدها، والذين عارضوها ذكروا أن فيها جمعًا بين حرفين ساكنين في الوصل، وليس أولهما حرفَ مَدّ ولين.

قال الأزهرى: "أمَّا ما روى عن نافع أنه أرسل الياء من (محياي) فهو غير سائغ في اللغة، ولا جائز عند النحويين، لأن الياء يسكن إذا تحرك ما قبلها، فإذا سكن ما قبلها لم يُجز إسكانها، والقراءة هى التى اجتمع القراء عليها، ورجع نافع إليها (ومحياي) ولا يجوز عندى غيرها"(٤)

(١) ينظر مجموعة شروح الشافية (١/١٥٠) وشرح المفصل لابن يعيش (٩/١٢٠-١٢١).
(٢) سورة الأنعام الآية (١٦٢).
(٣) السبعة (٢٧٤) والمبسوط فى القراءات العشر (٢٠٦).
(٤) معانى القراءات للأزهرى. (١/٣٩٩).

وقال الفارسي: "إسكان الياء في (محياي) شاذ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أنه فيه التقاءَ ساكنين لا يلتقيان على هذا الحد في (محياي)، وأما شذوذه عن

الاستعمال، فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم"(١)

وبنحو ما تقدم قال مكى في المشكل.(٢)

وقال النحاس: "وهذا لم يُجزه أحد من النحويين إلا يونس؛ لأنه جمع بين ساكنين، وإنما أجازه يونس لأن قبله ألفًا، والألفُ المدُّ التي فيها تقوم مقام الحركة وأجاز يونس: اضربانْ زيدًا، وإنما منع النحويون هذا لأنه جمع بين ساكنين، وليس في الثانى إدغام، ومن قرأ بقراءة أهل المدينة وأراد أن يسلم من اللحن وقف على (محياىْ) فيكون غير لاحن عند جميع النحويين"(٣)

وعلى ما تقدم فالإشكال في هذه القراءة يتمثل في أشياء. قال أبو شامة: "**الأول**: وصل الكلمة مع بقاء السكون على آخرها والأصل فيها الحركة. **الثانى**: الجمع بين الساكنين في حال الوصل. **الثالث**: التفريق بينها وبين نظيرها وهو كلمة (مماتي) بعدها حيث قرأها بفتح الياء وصلاً، وقد طعن بعض أهل العربية على نافع رحمه الله متعجبًا منه كيف أسكن (محياي)، وفتح بعدها (مماتي)، وكان الوجهُ عكسَ ذلك أو فتَحهما معًا"(٤).

(١) الحجة للفارسى. (٣/٤٤٠-٤٤١).
(٢) مشكل إعراب القرآن (١/٣٠٢).
(٣) إعراب القرآن (١/٥٩٦).
(٤) ينظر إبراز المعانى (ص٤٧٠).

موقف ابن أبى مريم من القراءة

ضعف ابن أبى مريم قراءة نافع، ونقل ما قاله الفارسي في تضعيفها بنصِّه فقال: "و(محياىْ) بإسكان الياء قرأها نافع وحده، وهو شاذ من وجهين:

أحدهما: من حيث القياس؛ لأن فيه التقاءَ الساكنين على غير حدّه في كلامهم والقياس يرده.

والثاني: من حيث الاستعمال، وذلك لأنه لا يُسْمع في كلامهم لا في نظم، ولا في نثر، على أن بعضهم قد حكى أنه روى "التَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ"[(١)] بإثبات الألف مع سكون لام التعريف، وحكى أيضًا: لَهُ ثُلُثَاْ المَاْلِ، ومِثْلُ هذه الحكايات مردودة، وما جَوَّزَهُ يونس من قولهم: اضربانْ زيدًا، أو اضربنانْ زيدًا فمردود عند سيبويه، ويمكن أن يقال: إن نافعًا في (محياىْ) قد أجرى الوصل مجرى الوقف، وفي الوقف لا يُنكر اجتماع الساكنين"[(٢)].

الرد على ابن أبى مريم

ما ذهب إليه ابن أبى مريم ومن قال بقوله مردود بأن القراءة ثابتة تواترًا في قراءة أهل المدينة نافع وأبى جعفر.

وقد قيض الله لها من العلماء من خَرَّجَها وبيَّن وَجْهَها.

قال الأَصْبَهَانِيُّ: "أسكن يائها- أعنى ياء (محياىْ) نافع، فجمع بين الساكنين؛ لأن الأولى منهما ألف، وفيها مدَّة فاحتمل ذلك لأجل المدَّة"[(٣)]

(١) مثل يضرب للأمر يبلغ الغاية فى الصعوبة والشدة، والبطان: الحزام الذى يجعل تحت بطن الدابة، والتقاء حلقتيه دليل على اضطراب العقد وانحلاله. ينظر المستقصى فى أمثال العرب للزمخشرى (٣٠٦/١)، وجمهرة الأمثال للعسكرى (٣٤/١).

(٢) الموضح (٥١٨/١، ٥١٩).

(٣) كشف المشكلات (٤٤٦/١) ويقصد الشيخ أن المدَّة تقوم مقام الحركة، كما في قولنا: ولا الضالين.

وأوضح الأنباري وجه القراءة إيضاحًا جيدًا فقال: ".... ومن قرأ بسكون الياء فلأن حرف العلة يُسْتَثْقَلُ عليه حركات البناء، وجمع بين ساكنين، لأن الألف فيها فَرْطُ مَدٍّ ... فتنزل المد الذى فيها بمنزلة الحركة، وقد حكى عنهم أنهم قالوا: "التَقَتْ حلقتا البطان" و" له ثُنْئَا المال"، ولهذا أجاز الكوفيون إلحاقَ نون التوكيد الخفيفة في فعل الاثنين نحو: يفعلان، وفعل جماعة النسوة في نحو: افعلْنَانْ، وإن كان يؤدى إلى اجتماع الساكنين، لما في الألف من فَرْطِ المد، وأما البصريون فَيَأْبَوْنَ ذلك، ويضعِّفون قراءة نافع (محياىْ) بالسكون، ويحملون السكون على نية الوقف"(١)

وخرّج الأنبارى القراءة في الإنصاف على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف(٢)

وخرَّج الآية على إجراء الوصل مجرى الوقف أبو حيان(٣)، وابن هشام(٤).

وأجاز ابن الشجري وقوع الساكن غيرِ المدغم بعد الألف فقال في الألف: "ووقوع الساكن غير المدغم بعدها في قراءة من قرأ (محياىْ ومماتي) بسكون الياء من (محياىْ)، وإذا صح وقوع الساكن غير المدغم بعدها، فوقوعُ المُدْغَم أَصَحُّ وَأَمْكَنُ كقولهم: دابَّة وشابَّة"(٥)

(١) البيان للأنبارى (٣٥٢/١).
(٢) الإنصاف للأنبارى (٦٦٦/٢) مسألة رقم (٩٤).
(٣) ارتشاف الضرب (١٨٤٩/٤) وينظر البحر المحيط (٢٦٢/٤).
(٤) مغنى اللبيب (ص٦٢١).
(٥) ينظر أمالي الشجرى. (٣١٩/١).

الترجيح:

الراجح أن قراءة نافع وأبى جعفر جارية على القياس النحوى، وذلك لما يأتى:

أولاً: لأنها قراءة صحيحة متواترة ولا مطعن فيها كسائر القراءات المتواترة.

ثانيًا: ما ذكره الشجرى من جواز وقوع الساكن غير المدغم بعد الألف، وذكر أن هذا من المزايا التى اختص بها الألف، يرجع صحة القراءة.

ثالثًا: ما ورد من قول العرب "التقت حلقتا البطان" بإثبات الألف مع لام التعريف.

وهذا. وإن جعله النحويون شاذًا[1] لكننى رأيت تخريجًا رائعًا لابن يعيش تَلَمَّسَ فيه وجهًا مسوِّغًا لإبقاء الألف في قولهم: "حلقتا البطان"، ومُخْرِجًا له من دائرة الشذوذ، حيث يقول ابن يعيش: "وأمّا: حلقتا البطان، فالقياس حذف الألف لالتقاء الساكنين، كما حذفوها في قولك: غلاما الرجل، وكأن الذى سوَّغ ذلك إرادة تفظيع الحادثة بتحقيق التثنية في اللفظ، وهو مثلٌ يُضْرب في الأمر إذا بلغ النهاية. فاعرفه"[2]

مع أن هذا القول وإن كان نادرًا عند البصريين، لكنه جائز عند الكوفيين، وقاسوا عليه. [3]

(١) ينظر شرح الشافية للرضى (٢/٢٢٤) وهمع الهوامع (٢/١٩٩)، والمساعد (٣/٣٣٧)، وشرح الكافية الشافية (٢/٣٣٥).

(٢)شرح المفصل لابن يعيش. (٩/١٢٣).

(٣) ارتشاف الضرب (٢/٧٢٠).

المسألة الحادية عشرة:
كَسْرُ الهاء إتباعًا لكَسْر ما قبلها.

تمهيد:

لما كانت الهمزة أثقلَ الحروف نطقًا، وأبعدَها مَخْرجًا، وذلك لأنها أدخل الحروف في الحلق ثَقُلَتْ بذلك على لسان المتلفظ بها، لذلك تَنَوَّعَ العرب في تخفيفها بأنواع التخفيف، وهو أكثر أهل الحجاز، وحقَّقها غَيْرُهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان.(١)

وإذا وقعت الهمزة ساكنة وبعدها هاء فقد أجاز بعض العلماء كسر هذه الهاء، ومنع بعضهم من كسرها، وقالوا لا تكسر الهاء إلا إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة.(٢)

القراءة الواردة في المسألة:

القراءة الواردة في هذه المسألة قراءة ابن عامر من رواية ابن ذَكْوَانَ ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾(٣) حيث قرأ (أَرْجِئْـهِ) بالهمز وكسر الهاء كسرة خفيفة(٤).

توجيه القراءة

اعترض كثيرٌ من النحويين على قراءة ابن عامر (أرجئْهِ) بكسر الهاء مع سكون الهمزة بحجة أن الهاء لا تكسر إلا إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة.

(١) ينظر شرح الشافية (٣/٣١).
(٢) النشر (١/٣١١، ٣١٢).
(٣) سورة الأعراف الآية (١١١).
(٤) ينظر السبعة (ص٢٨٧–٢٨٩) والنشر (١/٣١١، ٣١٢) والكشف (١/٤٧٠).

قال الأزهرى: "وقراءة ابن عامر بالهمز وكسر الهاء ليست بجيدة؛ لأن أصل الهاء الضم في (أرجئهُ)، وإنما يُجَرُّ مع الياءات والكسرات، والهمزة تكون ساكنة فالكسرة لا تتبعها"(١)

وقال الفارسى: "ضَمُّ الهاء مع الهمز لا يجوز غيرُه، ورواية ابن ذكوان عن ابن عامر غلط"(٢)

وقال ابن مجاهد: "وهذا وَهْمٌ، لأن الهاء لا تكسر إلا بعد كسرة أو ياء ساكنة"(٣)

وقال الحَوْفي: "ومن القُرَّاءِ من يكسر مع الهمز، وليس بجيد"(٤)

وقال أبو البقاء: "ويُقْرَأُ بكسر الهاء مع الهمز، وهو ضعيف؛ لأن الهمزة حرف صحيح ساكن، فليس قبلَ الهاء ما يقتضى الكسرَ"(٥)

موقف ابن أبى مريم:

ذكر ابن أبى مريم أن قراءة ابن عامر لا يرتضيها النحويون، وعلَّل بما علل به الأزهرى والفارسى.

قال ابن أبى مريم: "وقرأ ابن عامر (أرجئهِ وأخاه) بالهمز وكسر الهاء كسرة خفيفة، وهذا لا يرتضيه النحويون، فإنهم لا يجوِّزون كسر الهاء إلا إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، فأمَّا إذا كان قبلها ساكن غيرُ الياء فلا"(٦)

(١) معانى القراءات (٤١٦/١).
(٢) الحجة للقراء السبعة (١٠٥/٢).
(٣) السبعة (ص٢٨٨).
(٤) البحر المحيط (٣٦٠/٤) والدر المصون (٤١٠/٥).
(٥) إملاء ما منَّ به الرحمن (٢٨١/١).
(٦) الموضح (٥٤٥/٢).

الرد على ابن أبى مريم:

يرد على ابن أبى مريم ومن قال بقوله من وجهين:

الأول: أن الهاء من (أرجئْهِ) كسرت إتباعًا لكسرة الجيم، لأن الهمزة حاجز غير حَصِيْنٍ، فكأن الهاء وَلِيَتْ الجيم المكسورة فلذلك كسرت.

الثانى: أن الهمزة كثيرًا ما يطرأ عليها التغيير، وهى هنا في مَعْرِض أن تُبدل ياء ساكنة، لسكونها بعد كسرة، فكأنها وَلِيَتْ ياءً ساكنةً، فلذلك كُسِرَتْ.(١)

وقد اعترض أبو شامة على هذين الجوابين بثلاثة أوجه:

الأول: أن الهمز معتدٌّ به حاجزًا بإجماع في (أنْبِئْهم)(٢)، و(نَبِّئْهُم)(٣)، والحكم واحد في ضمير الجمع والمفرد فيما يرجع إلى الكسر والضم(٤).

الثانى: أنه كان يلزمه صلة الهاء؛ إذ هى في حكم كأنها قد وَلِيَتْ الجيم.

الثالث: أن الهمز لو قُلِبَ ياءً لكان الوجهُ المختارُ ضمَّ الهاء مع صريح الياء نظرًا إلى أن أصلها همزة، فما الظن بمن يَكْسِرُ الهاء مع صريح الهمزة، فضم الهاء مع الهمزة هو الوجه"(٥)

وذكر ابن خالويه أن لذلك وِجْهةً في العربية، ذلك أن الهمزة لما سكنت للأمر والهاء بعدها ساكنة وردت على لغة من يُسَكِّنُ الهاء كُسِرَتْ الهاء لالتقاء الساكنين.(٦)

---

(١) البحر المحيط (٣٦٠/٤) والدر المصون (٤١٠/٥).

(٢) سورة البقرة الآية (٣٣) والآية **(قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم)**.

(٣) سورة القمر الآية (٢٨) والآية **(ونبئهم عن ضيف إبراهيم)**.

(٤) أى أن إجماع القراء على الضم هنا يقوى حكم وجوبه. هامش الدر المصون (٤١١/٥) هامش (٣).

(٥) إبراز المعانى لأبى شامة (ص١١١) ونقله فى الدر المصون (٤١١/٥).

(٦) ينظر الحجة لابن خالويه (١٣٥).

وقال شُعْلَة في شرح الشاطبية: "ولابن ذكوان (أرجئِه) بالكسر مع القصر؛ لأن بعض العرب يكسِرون الهاء إذا انكسر ما قبل الساكن نحو مِنْهِم، فإذا لم يَعْتَدُّوا بالنون حاجزًا فلأن لا يعتدوا بالهمز أولى، إذ الهمز قابل للتغيير"(١)

ولذا قال سيبويه: "واعلم أن قومًا من ربيعةَ يقولون: مِنْهِم أتبعوها الكسرة، ولم يكن المُسَكَّنُ حاجزًا حصينًا عندهم، وهذه لغة رديئة، إذا فَصَلْتَ بين الهاء والكسرة فالْزَمِ الأصل، لأنك قد تجرى على الأصل ولا حاجز بينهما، فإذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المتشابهةُ"(٢)

الترجيح:

الراجح، بل الصحيح أن قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان (أرجئْهِ) بالهمز الساكن مع كسر الهاء بالقصر قراءة صحيحة ووجه قوى. وذلك لما يأتى:

أولاً: أنها قراءة متواترة عن النبى ﷺ، قرأها ابن عامر وهو إمام ثقة، قال فيه ابن الجزرى: "وكان إمامًا كبيرًا وتابعيًا جليلاً، وعالمًا شهيرًا، أَمَّ المسلمينَ بالجامع الأُمَوى في أيام عمر بن عبدالعزيز، وناهيك بذلك منقبة، وجُمِعَ له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق، ودمشق – إذ ذاك– دار الخلافة، ومحطّ رحال العلماء والتابعين، فأجمع الناس على قراءته، وعلى تلقيها بالقبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين"(٣)

ثانيًا: أن لها وجهًا قويًا في اللغة وهو أن بعض العرب يكسرون الهاء إذا انكسر ما قبل الساكن مع غير الهمز نحو مِنهِم، فلم يَعْتَدُّوا

(١) شرح شعلة على الشاطبية (٦٧).
(٢) الكتاب (١٩٦/٤).
(٣) ينظر النشر (١٤٤/١).

بالنون حاجزًا، فَعَدَمُ اعتدادهم بالهمزة أولى؛ لأن الهمز قابل للتغيير من حذف، وتسهيل، وغير ذلك[١]

ثالثًا: قد يقال أيضًا في وجه قراءة ابن عامر: إن الهمزة لما سَكَنَتْ للأمر، والهاءُ بعدها ساكنةٌ وَرَدَتْ على لغة من يُسَكِّنُ الهاء كُسِرَتْ الهاء لالتقاء الساكنين[٢]

فما ذهب إليه الفارسى وغيره من غلط هذه القراءة، وأنها لا تجوز قول فاسدٌ؛ لأنها قراءة ثابتة متواترة، تَلَقَّتْها الأمةُ بالقَبُولِ، ولها وجهٌ في العربية، وليست الهمزة كغيرها من الحروف الصحيحة، لأنها قابلة للتغيير والإبدال والحذف بالنقل وغيره، فلا وجه لإنكار هذه القراءة.[٣]

وإذا ثبتت القراءة صارت أصلاً تُرَدُّ إليه قواعد اللغة والنحو، فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى، وكلام رسوله، وكلام العرب، فإذا ثبتت القراءة بالرواية المقبولة كان القرآنُ هو الحَكَمَ على عُلماءِ النَّحْوِ، وما قَعَّدُوا من قواعدَ، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه لا أن نَرْجِعَ نحن بالقرآن إلى قواعدِهم المخالفةِ نُحَكِّمُها فيه، وإلا كان ذلك عكسًا للآية، وإهمالاً للأصل في جوب الرعاية"[٤]

(١) شرح شعلة على الشاطبية (٦٧).
(٢) الحجة لابن خالويه (ص١٣٥).
(٣) ينظر دراسات لأسلوب القرآن للشيخ محمد عضيمة (٦٢/١) وينظر الإتحاف (٢٢٧-٢٢٨).
(٤)مناهل العرفان فى علوم القرآن للزرقانى. (٤١٥/١).

المسألة الثانية عشرة:

إتباع الحرف الأول للثانى في الحركة.

تمهيد:

الاتباع مصدر: أتبع، يقال: تَبِعَه يَتْبَعُه تَبَعًا، وتِبَاعًا وتِبَاعة –بفتح التاء– مشى خلفَه، أو مرَّ فمضَى معه، وأتبعه تبعة، وذلك إذا كان سبقه فلحقه، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ ﴾[1] أى: لَحِقَهُم أو كاد يَلحَقُهم.[2]

واصطلاحًا: إلحاق كلمة بكلمة أو حركة بحركة، وهو جعل الثانية منها تابعة لإعراب الأولى، كما في نحو: جاء الرجلُ الكريم، ويكون في الحروف، وهو إعطاء الثانى منها حركة الأول نحو: ضربتُمُ القوم– بضم الميم اتباعًا لضم التاء، وبالعكس كقراءة بعضهم الحمدِ لِله"[3] بكسر الدال إتباعًا لكسر اللام.[4]

وقد وقع الإتباع في القراءات المتواترة حيث أُتْبِعَ الحرفُ الثانى حركة الحرف الأول، فأتبع الكسر الكسر، فمن العلماء من صحّح ذلك ومنهم من اعتَرضَ عليه، بأن فيه إتباعَ حركة إعرابية بحركة أصلية.

القراءة الواردة في المسألة:

القراءة الواردة في هذه المسألة هى قراءة حمزة: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ ﴾[5] حيث قرأ حمزة بكسر الهمزة والميم (إِمِّهَاْتِكُم) وذلك في الوصل[1].

(١) سورة طه الآية (٧٨).
(٢) ينظر محيط المحيط للبستانى (ص٦٧) (تبع).
(٣) سورة الفاتحة الآية (١).
(٤) محيط المحيط (ص٩٧) (تبع).
(٥) سورة النحل الآية (٧٨) وكذا ما كان مثلها فى القرآن.

توجيه القراءة:

هذه القراءة (في بطونِ إمِّهاتكم) في الوصل بكسر الهمزة والميم، فكسر الهمزة إتباعًا لكسر نون (بطون)، وكسر الميم إتباعًا لكسر الهمزة، أى: أتبع الكسرة الكسرة.

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنها قراءة بعيدة. قال النحاس: "وَمَنْ كَسَر الهمزةَ أتْبَعَ الكسرةَ الكسرةَ، وكَسْرُ الميم بَعِيْدٌ"(٢)

ووجه البُعْدِ الذى أراده النحاس أن فيه إتباعَ حركة إعرابية بحركة أصلية"(٣)

موقف ابن أبى مريم من القراءة

تابع ابن أبى مريم النحاس في جعله قراءة حمزة بعيدة فقال: "قوله ﴿مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾(٤) بكسر الألف قرأها حمزة والكسائى، وكسر الميم حمزة وفتحها الكسائى، والوجه أن حركة الهمزة قد أُتْبِعَتْ حركةَ ما قبلها وهى كسرة، فكُسِرَتِ الهمزة أيضًا للإتباع، وأما ما قرأ به حمزة من كسر الميم فإنه أيضًا إتباع أتبع حركة الميم حركة الهمزة، وهذا بعيد، وإن كان قد صحّت الرواية فيه ... "(٥)

الرد على ابن أبى مريم:

ما ذهب إليه ابن أبى مريم من جعل قراءة حمزة بعيدة قول تابع فيه النحاس، وهو قول مردود، لأن العلماء خَرَّجُوا القراءة على وجه قوى في

(١) ينظر السبعة (٢٢٧) والكشف (٣٧٩/١) والنشر (٢٤٨/٢).
(٢) إعراب القرآن للنحاس (٢١٩/٢).
(٣) البحر المحيط (١٨٤/٣-١٨٥) وينظر الإتحاف (٥٠٤/١).
(٤) سورة النحل الآية (٧٨).
(٥) الموضح (٧٤١/٢-٧٤٢).

العربية، بل نسب بعض العلماء لهجة كسر الحرف الثانى إتباعًا لكسرة الحرف الأول إلى بعض قبائل نَجْدٍ، وَطَيِّءٍ، وكَلْبٍ، وهَوَازِنَ، وهُذَيْلٍ.(١)

والإتباع وارد عن العرب. قال سيبويه: "وأمَّا الذين قالوا مِغِيْرةٌ ومِعِيْنٌ، فليس على هذا، ولكنهم أتبعوا الكسرة الكسرة، كما قالوا: مِنْتِنٌ وأنُبُوك أجُوعُك، يريد: أجِيْئُك وأُنبئُك"(٢)

ومثل قول سيبويه قال ابن جنى(٣)

وبناءً على هذا فقد وجه كثير من العلماء قراءة حمزة على الإتباع، وذكروا أنها لغة عن العرب.

قال السمين الحلبى: "وأمَّا كسر حمزة الميم من "أمهات" في المواضع المذكورة فللإتباع، أتبع حركة الميم لحركة الهمزة، فكسرة الميم تَبَعَ التَّبَع، ولذلك إذا ابتدأ بها ضم الهمزة وفتح الميم لما تقدم من زوال مُوْجِبِ ذلك، وكسرة همزة "أم" بعد الكسرة أو الياء حكاه سيبويه لغةً عن العرب، ونسبها الكسائى والفَرَّاءُ إلى هَوَازِنَ وهُذَيْلٍ.(٤)

وقال العُكْبَرِيُّ: "فأمَّا كسر الهمزة فَلِعِلَّةٍ، وقيل: أُتْبِعَتْ كسرةَ النون قبلها، وكسرة الميم اتباعًا لكسرة الهمزة"(٥)

وخَرَّجَ القراءةَ على الإتباع كثيرٌ من النحاة.(٦)

وذكر الرازى توجيهًا آخر فقال: "قرأ حمزة والكسائى (فلإمِّه) بكسر الهمزة والميم، وشرطوا في جواز هذه الكسرة أن يكون ما قبلها حرفًا مكسورًا أو ياء.

---

(١) البحر المحيط (٣/٥٤٠).
(٢) الكتاب (٤/١٠٩).
(٣) المحتسب (١/٢٧٧).
(٤) الدر المصون (٣/٦٠٢) وينظر لسان العرب (أمم).
(٥) ينظر التبيان (٢/٨٠٤) وينظر زاد المسير لابن الجوزى. (٢/٢٧).
(٦) ينظر إبراز المعانى (٤١٣) وشرح شعلة على الشاطبية (٢٠٧) وكشف المشكلات (١/٢٩٤)، (٢/٦٩٣) والجامع لأحكام القرآن (١/٧٢).

أما الأول فكقوله: ﴿ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ ﴾[١].

أما الثانى فكقوله: ﴿ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولًا ﴾[٢]، وإذا لم يوجد هذا الشرط فليس إلا الضم كقوله: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً ﴾[٣] وأما الباقون فإنهم قرؤوا بضم الهمزة، أما وجه من قرأ بالكسر قال الزجاج: إنهم استثقلوا الضمة بعد الكسرة في قوله (فلأمه)، وذلك لأن اللام لشدة اتصالها بالأم صار المجموع كأنه كلمة واحدة، وليس في كلام العرب (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين، فَلا جَرَمَ جُعِلَتِ الضمةُ كسرةً ..." [٤]

ولكن تخريج القراءة على الإتباع أحسن، فقد نُقِلَ عن العرب، وقد أجاز سيبويه في الكتاب أن تُكْسَرَ الميم إتباعًا للهمزة حيث قال: "وقالوا أيضًا لإِمِّك وقالوا:

١٠- اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمُّك هَابِلُ[٥]

فَكَسَرهُمَا جميعًا"[٦]

وقد روى ابن جنى في الخصائص الشاهد في الموطنين بكسر الهمزة والميم.[٧]

وعلى هذا فقراءة حمزة من إتباع الحرف الثانى للأول كما تقدم.

---

(١) سورة الزمر الآية (٦).
(٢) سورة القصص الآية (٥٩).
(٣) سورة المؤمنون الآية (٥٠).
(٤) تفسير الرازى. (١٩٨٦/٣).
(٥) عجز بيت من الخفيف ليس له تتمة، ولا يعرف قائله والشاهد فيه: إتباع همزة (أمك) لكسرة نون (الساقين) على أنه روى أيضًا "إمِّك هابل" بإتباع ميم "إمِّك" لكسرة الهمزة، فيكون فيه إتباعان. ينظر هامش الكتاب (١٤٦/٤) وشرح شواهد الشافية (١٧٩) والخصائص (١٤٥/٢).
(٦) الكتاب (١٤٦/٤).
(٧) الخصائص (١٤٥/٢)، (١٤١/٣).

الترجيح:

الراجح بل الصحيح أن قراءة حمزة لا اعتراض عليها لما يأتى:

أولاً: أنها قراءة متواترة ثبت عن النبى ﷺ قرأ بها إمام ثقة قال فيه ابن الجزرى: "وكان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش، وكان ثقة كبيرًا، حجة راضيًا، قيِّمًا بكتاب الله، مجودًا عارفًا بالفرائض والعربية، حافظًا للحديث، ورعًا عابدًا، خاشعًا ناسكًا، زاهدًا قانتًا لله، لم يكن له نظير "[1]

ثانيًا: أن ابن أبى مريم الذى استبعد قراءة حمزة ﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ إِمَّهَٰتِكُمۡ ﴾[2] بكسر الهمزة والميم، ذكر بيان الوجه اللغوى لها في سورة النساء في قوله تعالى: ﴿ فَلِإِمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ ﴾[3] حيث قال: "وأما كسر الميم في (أُمَّهاتكم)، إذا انكسر ما قبلها، فلإتباع كسرة الهمزة، ألا ترى أنهم قد أتبعوا الهمزة حركة ما قبلها في قولهم: أجُوؤُك، وأُنبُؤُك؛ لأن الهمزة حرف يُغيَّر ويغيَّر له"[4]

ولعل ابن أبى مريم تبع في قوله (وهذا بعيد) عبارة النحاس ذاتها في إعرابه.[5]

فما الفرق بين موضع سورة النساء وموضع سورة النحل؟! لا فرق.

ثالثًا: أن الذى استبعده ابن أبى مريم ورد كثيرًا في لغة العرب، وفي القرآن الكريم.

---

(١) ينظر النشر (١٦٦/١).
(٢) سورة النحل الآية (٧٨).
(٣) سورة النساء الآية (١١).
(٤) الموضح (٤٠٦/١).
(٥) من كلام محقق الموضح (٧٤٢/٢).

رابعًا: أنَّ قَوْلَ ابنِ أبى مَرْيَمِ "الإتباع بعيد ولو صَحَّتْ رواياتُه"[١] كلام يُثْيِرُ العَجَبَ فماذا ينتظر بعد صحة الرواية وتواترها، وهو أهم الشروط التى ينبغى أن تتوافر في القراءة الصحيحة.

والله تعالى أعلى أعلم

(١) الموضح (٢/٧٤١).

الخاتمة

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات[1]، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وبعد ،،،

فقد أنهيت العمل في هذا البحث، والآن أُسَجِّل النتائج التى تَوَصَّلْتُ إليها وهى على النحو الآتي:

١- يُعَدُّ كتاب الموضح في علل القراءات لابن أبى مريم من الكتب المهمة في علم توجيه القراءات، ويُعَدّ تلخيصًا لكتاب الحجة للقراء السبعة للفارسي، غير أنه امتاز على الفارسي بإيراده قراءة يعقوب الحضرمي وتوجيهها، في حين اقتصر الفارسي على القراء السبعة.

٢- اعتمد كثير من العلماء كلام ابن أبى مريم في توجيه القراءات وتأثروه ونقلوا عنه ومن هؤلاء أبوشامة في كتاب "إبراز المعاني"[2]، وابن الجزري في كتاب "النشر في القراءات العشر"[3].

٣- ارتبطت صحة القراءة بتحقق الأركان الثلاثة المعروفة لدى علماء القراءات وهى: صحة السند، وموافقة أحد المصاحف العُثْمانية ولو احتمالاً، وموافقة العربية ولو بوجهٍ من أَوْجُهِهَاْ، سواءٌ أكان فصيحًا أم أفصح مُجْمَعًا عليه أم مُخْتَلَفًا فيه اختلافًا لا يَضُرُّ مِثْلُه.

٤- موقف النحاة من القراءات القرآنية اختلف بين النظرية والتطبيق، فهم من حيث المبدأ مقتنعون بأن كل ما قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، غير أنهم حينما بدأوا التطبيق خالف عدد منهم هذا المبدأ، فلم يكن النحاة على مبدأ واحد في أمر القراءات القرآنية، فمنهم من

---

(١) هذا جزء من حديث صحيح عن عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أتاه الأمر يَسُرُّه قال: "الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات" والحديث أخرجه الحاكم فى المستدرك (٤٩٩/١) وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٢) ينظر إبراز المعانى (ص٢٦٨، ٧٥٠، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥).

(٣) ينظر النشر (٢١١/١، ٢١٢).

جعل قراءات القرآن كلها حجة، ومنهم مَنْ ردَّ بعضها، وقَبِل بعضها الآخر.

٥- لم يَسْلَمْ ابن أبى مريم –مع إمامته في القراءات وتوجيهها– من القدح في بعض القراءات المتواترة بألفاظ كان الواجب عليه أن يُنَزِّه كتابه عنها مثل وصف القراءة بالقبح[١]، أو الرداءة[٢].

٦- أظهر البحث أن الأسباب التى جعلت النحويين يطعنون في القراءات ترجع إلى:

- التقعيد النحوى بأن جعلوا ما قَعَّدوه هو المعيار الذين يحتكمون إليه في قَبُول القراءة أو رَدِّها، والواجب أن تُجَعل القراءةُ هى الأساسَ لقواعدِ النحو.
- عدم علم الطاعن، وذلك بأن يخفي عليه توجيه قراءة، أو تواترها، فيُخَطِّئُ ما جاء عليه من القراءات، وكان الواجب أن يَرُدَّ العِلْمَ إلى أهله.
- ظنُ الطاعن أن القراءات اجتهاد من القارئ، والمجتهد يُصِيْبُ ويُخطئ، أو أن النحاة أكثر ضبطًا للقراءة من القُرَّاء، والصحيح أن القراءات ليست اجتهادًا وإنما هى رواية، وأن القراء ضبطوا ما سَمِعُوا، ولم يَهِمُوا فيه.

٧- أظهر البحث أن ابنَ أبى مريم ردَّ بعض القراءات لأسباب هى:

أ) أثبت أن بعض الرواة قد يَهِمُ في النقل عن القارئ كما في قوله تعالى: ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ ﴾[٣] فقد قرأها أبو عمرو بالإسكان المحض، فأثبت ابن أبى مريم أن أبا عمرو كان يقرأ بالاختلاس، ومن روى عنه الإسكان فقد ظن الاختلاس إسكانًا. وكلام ابن أبى مريم مردود بأن

(١) الموضح (٥٠٦/١).
(٢) السابق (٣٣٥/١).
(٣) سورة البقرة الآية (٥٤).

العلماء نقلوا عن أبى عمرو الاختلاس والإسكان المحض، بل من أعجب ما قرأتُ قولُ ابنِ البَاذِش: "إن وجه الاختلاس من مخالفة اليزيدى لشيخه أبى عمرو"[1]، فكأن ابن الباذش يرى أن الأصل أن أبا عمرو يقرأ بالسكون المحض.

ب) ردَّ بعض القراءات لأنه يرى أنها جاءت على وجه ضعيف لا يَحْسُنُ الأخذ به في القرآن كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ ﴾[2] في قراءة نافع بإثبات الألف بعد النون، وقد ظَهَر أنها قراءة صحيحة ولها وجه حسن.

جـ) قد يَرُدُّ القراءة لاعتماده خروجَها عن قواعد النحاة كقراءات التقاء الساكنين في غير المواضع التى حدَّدها النحاة، وقد رُدَّ عليه ذلك.

د) قد يَرُدُّ القراءة لمخالفتها الشائع عند النحاة كالفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجارِّ والمجرور وفي غير الضرورة.

هـ) قد يَرُدُّ القراءة لأنها جاءت على وَجْهٍ لا يُجيزُهُ النحاة كقراءة (**قالوا أَرْجِئْهِ**)[3] بالهمز وكسر الهاء[4] قال: "وهذا لا يرتضيه النحويون، فإنهم لا يجوِّزون كسر الهاء إلا إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة، فأما إذا كان قبلها ساكن غيرُ الياء فلا"[5] والواجب جعل القراءة أصلاً للقاعدة.

٨- ظهر من خلال البحث أن بين القراءات والنحو ارتباطًا وثيقًا ودقيقًا، فقد كان النحاةُ الأوائلُ الذين نشأ النحو على أيديهم أئمةً في القراءات

(١) الإقناع لابن الباذش (٩٧).
(٢) سورة البقرة الآية (٢٥٨).
(٣) سورة الأعراف الآية (١١١).
(٤) وهى لابن عامر من رواية ابن ذكوان كما تقدم بحثها.
(٥) الموضح (٢/٢٤٥).

كأبى عمرو بن العلاء والكسائى، فلا ينبغى أن يُخَطَّؤوا فيما نقلوه وسَمِعُوه.

٩- الاختلاف بين القراءات اختلاف تنوع وليس اختلافَ تضاد، فالقراءات لا تتناقض ولكن تتكامل.

١٠- الردُّ على من أنكروا بعض القراءات واجب على من أكرمه الله بمعرفة اللغة وأسرارها، حتى لا يقع طلاب العلم في إنكار القراءات الصحيحة فيفتحوا الباب للطعن في القرآن وتشكيك الناس فيه.

وختامًا: أسأل الله العظيم أن ينفع بهذا العمل ويجعله لوجهه خالصًا، وأن يتجاوز عن زلاتنا، ويغفر لنا ذنوبنا هو ولى ذلك ومولاه.

الفهـارس الفَنِّيَّـة

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
﴿ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ ﴾	٣٣	٦٢٢
﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ ﴾	٣٤	٥٤٢
﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ ﴾	٥٤	٦٣٢
﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ ﴾	٢١٣	٦٠١
﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾	٢١٦	٥٥٧
﴿ إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۚ ﴾	٢٢٩	٥٤٣
﴿ قَالَ هَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ أَلَّا نُقَٰتِلُواْۖ ﴾	٢٤٦	٥٥٧
﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾	٢٥٥	٥٦٥
﴿ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ ﴾	٢٥٨	٥٧١
﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ ﴾	٢٧١	٥٨٠
﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ ﴾	٢٨٠	٥٣٩
﴿ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾	٢٨٤	٥٨٨
﴿ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا ﴾	٢٨٦	٥٨٦
سورة آل عمران		
﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ ﴾	٣١	٥٨٨

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النساء		
﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾	١	٥٩٤
﴿ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ ﴾	١١	٦٢٩
﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾	١٢٧	٥٩٥
سورة الأنعام٥٣٩		
﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ ﴾	٥٢	٥٣٩
﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾	١٣٧	٥٤٠
﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ ﴾	١٦٢	٦١٥
سورة الأعراف		
﴿ قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾	١١١	٦٢٠
﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ﴾	١٨٧	٥٦٧
سورة الأنفال		
﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ ﴾	٧	٥٥٥
سورة التوبة		
﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِۙ ﴾	١٢	٥٤٠
﴿ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَاۗ ﴾	٤٠	٥٢٣
سورة يونس		
﴿ أَحَقٌّ هُوَۖ ﴾	٥٣	٥٦٧

الآية	رقمها	الصفحة
سورة يوسف		
﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾	٢٣	٥٣٩
﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾	٩٠	٥٥٦
سورة الرعد		
﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾	٧	٥٦٩
سورة إبراهيم		
﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾	٤٧	٦٠٨
سورة الحجر		
﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾	٢٠	٥٩٥
سورة النحل		
﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾	٧٨	٦٢٥
سورة الإسراء		
﴿ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴾	٣١	٥٣٩
سورة الكهف		
﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾	٣٨	٥٧٧
﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾	٣٩	٥٧٧
سورة طه		
﴿ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ ﴾	٧٨	٦٢٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الأنبياء		
﴿ لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾	١٠	٥١٦
سورة المؤمنون		
﴿ وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً ﴾	٥٠	٦٢٨
سورة القصص		
﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا ﴾	٥٩	٦٢٨
سورة لقمان		
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾	٢٧	٥١١
سورة سبأ		
﴿ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ ﴾	٩	٥٤٢
سورة الزمر		
﴿ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ ﴾	٦	٦٢٨
﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ ﴾	٥٦	٥٧٠
سورة فصلت		
﴿ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾	٤١	٥١١
سورة الشورى		
﴿ إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴾	٥١	٥١١
سورة الزخرف		
﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴾	٤	٥١١
﴿ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ﴾	٥٨	٥٦٨

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفتح		
﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا ﴾	٢٥	٥٩٤
سورة النجم		
﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ﴾	٣، ٤، ٥	٥٢٦
سورة القمر		
﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ ﴾	٢٨	٦٢٢
سورة الفيل		
﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾	١	٦٠٢
سورة قريش		
﴿ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُواْ ﴾	٢، ٣	٦٠٢

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	روايه	الصفحة
الحَمــدُ للَّـــهِ الــذِىْ بِنَعمَتِــهِ تَــتِمُّ الصَّالِحَاتُ	الحاكم وهو صحيح	٦٣١
إنَّ اللهَ يـأمُرك أن تقـرأ أمّتُـك القـرآنَ على حرف	مسلم وأبوادود والترمذى وهو صحيح	٥١٢
نِعِمَّا المالُ الصَّالِحُ للرَّجُلِ الصَّالِحِ	أحمد وابن حبان والحاكم وهو صحيح	٥٨٣

فهرس الأمثال والأقوال

المثل أو القول	قائله	الصفحة
التَقَتْ حَلْقَتَا البِطَانِ	بعض العرب	٦١٧
لَهُ ثُلُثَاْ المال	بعض العرب	٦١٧
هَذَا غُلامُ واللهِ زيدٍ	بعض العرب	٦١٣
هَذَا فَزْدِىْ أَنَهْ	حاتم الطائى	٥٧٣
هُوَ غُلامُ إنْ شَاءَ اللَّهُ أَخِيْكَ	بعض العرب	٦١٣

فهرس اللغات

اللغة	الصفحة
أَهْلُ الحِجَازِ	٥٦٢
لُغَةُ بَعْضِ قَيْسٍ	٥٣٨
لُغَةُ تَمِيْمٍ	٥٢٦
لُغَةُ رَبِيْعَة	٥٣٨

فهرس الأشعار

رقم البيت	أوله	آخره	البحر	القائل	الصفحة
قافية الباء					
٣	سِيْرُوْا	العَرَبُ	البسيط	جرير	٥٦٦
قافية الدال					
٩	فَزَجَّجْتُهَا	مَزَادَهْ	مجزوء الكامل	لم يعرف	٦١٣
قافية الراء					
١	رُحْتِ وَفي	المِئْزَرِ	السريع	الأقيشر الأسدى	٥٥٢
٨	وَعُمْدَتِيْ	نَاصر	الرجز	ابن مالك	٦١٠
قافية الفاء					
٧	نُعَلّقُ	نَفَانِفُ	الطويل	مسكين الدارمى	٥٩٨
قافية اللام					
٢	فاليَوْمَ أَشْرَبْ	وَاْغَلِ	السريع	امرؤ القيس	٥٥٣
قافية الميم					
٥	أَنَاْ سَيْفُ	السَّنَاْمَاْ	الوافر	حُمَيْدُ بنُ ثَوْرٍ	٥٧٤
قافية الواو					
٤	إذا ما تَرَعْرَعْ	هُوَهْ	المتقارب	حَسَّانُ بنُ ثَابت	٥٦٦

ثبت المصادر والمراجع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجى تحقيق د/ طارق الجنابى، بيروت ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.

٢- الإبانة في اللغة العربية لسلمة بن مسلم الصُحارى ت د/ عبد الكريم خليفة وزملائه ط عمان ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م.

٣- الإبانة عن معانى القراءات لمكى بن أبى طالب، تحقيق د/ عبد الفتاح شلبى، المكتبة الفيصلية، ط ثالثة ١٤٠٥هـ.

٤- إبراز المعانى من حرز الأمانى لأبى شامة، تحقيق وتقديم وضبط إبراهيم عطوة، مطبعة الحلبى بمصر ١٣٤٩ هـ.

٥- إتحاف الأمجاد فيما يصح به الاستشهاد لمحمود شكرى الألوسى ت عدنان الدورى ط العراق ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م.

٦- إدغام القراء للسيرافي تحقيق د. محمد علي عبد الكريم طبعة دار أسامة بدمشق الطبعة الثانية ١٩٨٦م .

٧- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، ومراجعة د/ رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة طبعة أولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٨- الإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدين الكيشى، تحقيق ودراسة د/ عبدالله على الحسينى، ود/ محمد سالم العميرى، طبع جامعة أم القرى، طبعة أولى ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.

٩- أسرار العربية للأنبارى، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية، طبعة أولى ١٤٠٨هـ ١٩٩٧م.

١٠- الأصوات اللغوية د/ إبراهيم أنيس ط مكتبة نهضة مصر بدون ت.

١١- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى - الأردن ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٢- الأضداد لابن الأنبارى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع بيروت ١٤١١هـ ١٩٩١م.
١٣- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د/ زهير غازى بدون.
١٤- الأعلام لخير الدين الزركلى، طبع دار العلم للملايين – بيروت ١٩٨٤م.
١٥- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق د/ عبد المجيد قطامش دمشق ١٤٠٣هـ.
١٦- أمالى الزجاجى، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، طبع دار الجيل بيروت ط ثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
١٧- أمالى السهيلى، تحقيق د/محمد إبراهيم البنا، ط أولى مصر ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م.
١٨- أمالى ابن الشجرى، طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٤٩هـ.
١٩- الأمالى للقالى، دار الكتاب العربى بيروت بدون.
٢٠- إملاء ما مَنَّ به الرحمن = التبيان للعكبري.
٢١- إنباه الرواه على أنباه النحاة، للقفطى، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم.
٢٢- الانتصاف من الكشاف للشيخ أحمد الاسكندرانى ابن المنير مطبوع على هامش الكشاف للزمخشرى.
٢٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد، بيروت بدون.
٢٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد، ومعه كتاب عدة السالك إلى أوضح المسالك للشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ط الخامسة ١٩٧٩م.
٢٥- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د/موسى بَنَّاى العليلى ط العانى بغداد مصورة سنة ١٩٨٢م.

٢٦- الإيضاح في علل النحو للزجاجى، تحقيق د/ مازن المبارك، ط ثانية بيروت ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
٢٧- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لأبى بكر الأنبارى، تحقيق د/محى الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١م.
٢٨- البحث اللغوى عند العرب د/ أحمد مختار عمر ط عالم الكتب الطبعة الثامنة ٢٠٠٣م.
٢٩- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى بيروت ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م طبعة مصورة عن طبعة السلطان عبد الحفيظ ١٣٢٧هـ.
٣٠- البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق د/ أحمد أبوملحم وزملاءه، طبع دار الريان ط أولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
٣١- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ عبدالفتاح القاضى ويليه القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ط أولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
٣٢- البرهان في علوم القرآن للزركشى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- القاهرة ١٩٧٢م. طبعة مصورة طبع بيروت.
٣٣- البغداديات لأبى على الفارسى، تحقيق صلاح الدين السنكاوى، طبع بغداد ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
٣٤- بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، ط أولى بمصر ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.
٣٥- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزابادى ت/ محمد المصرى ط دمشق ١٤٢١هـ.
٣٦- البيان في غريب إعراب القرآن لأبى بكر الأنبارى، تحقيق د/ طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفي السقا الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٣٧- تاج اللغة وصحاح العربى للجوهرى، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار طبع دار العلم للملايين بيروت، ط ثانية ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
٣٨- تاريخ بغداد لأحمد بن على الخطيب البغدادى، دار الكتب العلمية بيروت.
٣٩- التبيان في إعراب القرآن للعكبرى، تحقيق على محمد البيجاوى، طبع الحلبى ١٩٧٦م.
٤٠- التحرير والتنوير من التفسير لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م.
٤١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيان د/ حسن هنداوى ط دمشق ط أولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
٤٢- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى- القاهرة بدون.
٤٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى، تحقيق د/ محمد المفدى ط أولى ١٤٠٣هـ.
٤٤- تفسير روح المعانى للألوسى، طبع دار الفكر ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
٤٥- التفسير الكبير للرازى = مفاتيح الغيب.
٤٦- تقريب التهذيب لأحمد بن على بن حجر العسقلانى، تحقيق محمد عوامة، طبع دار البشائر الإسلامية بيروت ودار الرشيد بحلب ط أولى ١٤٠٦ هـ.
٤٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ت د/ على فاخر وآخرين ط دار السلام الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
٤٨- توضيح المقاصد والمسالك للمرادى، تحقيق د/ عبدالرحمن على سليمان، القاهرة ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م.
٤٩- التيسير في القراءات السبع للدانى، اسطنبول ١٩٣٠م.

٥٠- جامع البيان عن تأويل القرآن لمحمد بن جرير الطبرى، طبع دار المعرفة بيروت ط الرابعة بالأوفست سنة ١٤٠٠هـ وهى مصورة عن طابعة بولاق سنة ١٣٢٣هـ.
٥١- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لعثمان بن سعيد الدانى ت محمد صدوق الجزائرى ط دار الكتب العلمية ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
٥٢- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى، اعتنى به وصححه الشيخ هشام سمير البخارى، طبع دار إحياء التراث العربى ط أولى ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٥٣- جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوى، تحقيق على حسن البواب طبع السعودية، ط أولى ١٤٠٨هـ.
٥٤- جمهرة أنساب العرب لأبى هلال العسكري ط دار الفكر بيروت بدون ت.
٥٥- الجنى الداني في حروف المعانى للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط أولى حلب سوريا ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
٥٦- جواهر الأدب للإربلى، صنعه د/إميل بديع يعقوب، طبع دار النفائس ط أولى ١٤١٢هـ ١٩٩١م.
٥٧- حاشية الأمير على المغنى، طبع القاهرة بدون.
٥٨- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، القاهرة بدون.
٥٩- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم ط ثالثة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
٦٠- حجة القراءات لأبى زرعة، تحقيق سعيد الأفغانى ط ثالثة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
٦١- الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسى، تحقيق على النجدى ناصف وآخرين، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٦٢- حرز الأمانى ووجه التهانى في القراءات السبع للقاسم بن فيره المعروف بالشاطبى، تحقيق محمد تميم الزغبى، طبع المدينة المنورة بدون.
٦٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجى القاهرة ط الثالثة ١٩٨٩م.
٦٤- الخصائص لأبى الفتح ابن جنى، تحقيق محمد على النجار المكتبة العلمية بيروت بدون.
٦٥- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمه، طبع دار الحديث القاهرة بدون.
٦٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لأحمد بن حجر العسقلانى، تصحيح سالم الكرنكوى، مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، الهند دار الجيل.
٦٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبى، تحقيق د/أحمد محمد الخراط، طبع دار القلم دمشق ط أولى ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
٦٨- ديوان أبى النجم العجلى، صنع وشرح علاء الدين أغا، النادى العربى بالرياض ١٩٨١م.
٦٩- ديوان جرير بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه، طبع دار المعارف بمصر ط ثالثة لا ت.
٧٠- ديوان حسان بن ثابت الأنصارى، تحقيق سيد حنفي حسنين، طبع دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.
٧١- ديوان مسكين الدارمى، جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية ويحى الجبورى، دار البصرى ط أولى ١٩٧٠م.
٧٢- رسالة الملائكة للمعرى، تحقيق محمد سليم الجندى بيروت بدون.

٧٣- رسم المصحف العثمانى وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن دوافعها ودفعها د/ عبدالفتاح شلبى، دار الشروق ط ثانية ١٤٠٣هـ.
٧٤- رصف المبانى للمالقى، تحقيق د/أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥م.
٧٥- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزى، طبع المكتب الإسلامى بدمشق ١٩٦٥م.
٧٦- الزاهر لأبى بكر بن الأنبارى، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، دار الرشيد بغداد ١٩٧٩م.
٧٧- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقى ضيف، طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٨م.
٧٨- سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك ت عدنان محمد سلمان وفاخر جبر مطر ط الإمارات ط أولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
٧٩- سر صناعة الإعراب لابن جنى، تحقيق د/ حسن هنداوى، طبع دار القلم بدمشق.
٨٠- سنن أبى داوود مع عون المعبود، طبع بيروت بدون.
٨١- سنن الترمذى مع تحفة الأحوذى، بيروت بدون.
٨٢- سير أعلام النبلاء للذهبى، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ط أولى ١٩٨٢م.
٨٣- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى القاهرة ١٣٥٠هـ ١٩٧٠م.
٨٤- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، طبع دار المأمون للتراث دمشق، بيروت ١٩٧٩م.
٨٥- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، طبع الحلبى بدون.
٨٦- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق د/ عبدالحميد السيد، طبع دار الجيل بيروت بدون.

٨٧- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوى المختون، طبع هاجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط أولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٨٨- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الإشبيلى، تحقيق د/ صاحب أبوجناح بغداد ١٤٠٠هـ١٩٨٠م.

٨٩- شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الاستراباذى مع شرح شواهده لعبدالقادر البغدادى، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد محى الدين عبدالحميد ومحمد الزفزاف، طبع بيروت ١٩٨٢م.

٩٠- شرح شعلة على الشاطبية المسمى كنز المعانى في شرح حرز الأمانى، تأليف الإمام أبى عبدالله محمد بن أحمد بن الحسين الموصلى المعروف بشعلة، بتحقيق الشيخ زكريا عميرات ط أولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٩١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بتحقيق محمد محى الدين عبدالحميد ومعها كتاب منحة الجليل لتحقيق شرح ابن عقيل، طبع دار التراث بدون.

٩٢- شرح الكافية لابن الحاجب. شرح ابن الحاجب ت د/ جمال مخيمر ط السعودية ١٤١٨هـ.

٩٣- شرح الكافية لابن فلاح رسالة دكتوراة للباحث محمد الطيب الإبراهيمى بكلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٨٨م.

٩٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك، وبتحقيق عادل عبدالموجود وزميله بيروت ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

٩٥- شرح الكافية للرضى بيروت بدون.

٩٦- شرح كافية ابن الحاجب المسمى المواهب الوافية بمراد طالب الكافية للحسن بن أحمد الجلال ت د/ أحمد القاضى ط مكتبة أولاد الشيخ ٢٠١٠م.
٩٧- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير لابن النجار، تحقيق د/ محمد الزحيلى و د/ نزيه حماد، طبع جامعة أم القرى.
٩٨- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق د/ رمضان عبدالتواب وآخرين – القاهرة ١٩٨٦م.
٩٩- شرح لامية الأفعال للشيخ حسن العطار ت/ محمد الشحات مصباح ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.
١٠٠- شرح اللمع لابن برهان العكبرى، تحقيق د/فائز فارس – الكويت ١٩٨٤م.
١٠١- شرح المفصل لابن يعيش طبع عالم الكتاب بيروت بدون.
١٠٢- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل الخوارزمى ت د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ط دار العرب الإسلامى بيروت ط الأولى ١٩٩٠م.
١٠٣- شرح المكودى على ألفية ابن مالك، تحقيق د/ عبدالحميد هنداوى طبع بيروت سنة ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
١٠٤- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبى عبدالله محمد بن عيسى السلسيلى تحقيق د/ الشريف عبدالله الحسينى المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ط أولى ١٩٨٦م.
١٠٥- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ط دار الكتب العلمية بيروت.
١٠٦- الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية.
١٠٧- صحيح ابن حبان لأبى حاتم بن حبان التميمى البوستى ط دار الفكر بدون.

١٠٨- صحيح مسلم بشرح النووى ط بيروت بدون.
١٠٩- صفحات في علوم القرآن د/ عبد القيوم السندى ط دار البشائر الإسلامية ٢٠٠٠م.
١١٠- ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق السيد محمد إبراهيم ط دار
١١١- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى ط القاهرة.
١١٢- الأندلس بيروت ١٩٨٢م.
١١٣- ضرورة الشعر لأبى سعيد السيرافي تحقيق د/ رمضان عبدالتواب ط بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
١١٤- طبقات المفسرين للداوودى مطبعة الاستقلال الكبرى القاهرة.
١١٥- طبقات النحويين واللغويين لأبى بكر الزبيدى تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، ط دار المعارف بمصر ط الثانية بدون.
١١٦- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محى الدين عبد الحميد ط الخامسة ١٩٧٩م. بهامش أوضح المسالك لابن هشام الأنصارى.
١١٧- علل النحو لمحمد عبد الله الوراق ت/ محمود جاسم الدرويش ط الرياض ١٤٢٠هـ.
١١٨- غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبى الخير محمد ابن الجزرى عنى بنشره برجستراسر ط دار الكتب العلمية ط الثانية ١٤٠٠هـ.
١١٩- غرائب التفسير وعجائب التأويل لتاج القراء محمود بن حمزة الكرمانى تحقيق د/شمران سركال يونس العجلى جدة ط أولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
١٢٠- غريب الحديث لأبى عبيد القاسم بن سلام الهروى تحقيق حسين محمد محمد شرف، مراجعة الأستاذ محمد عبدالغنى حسن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

١٢١- غيث النفع في القراءات السبع لعلى النورى السفاقصى بهامش سراج القارئ لابن القاصع ط دار الفكر ١٤٠١هـ.
١٢٢- فتح الأقفال بشرح تحفة الأطفال لسليمان الجمزورى تقديم وضبط الشيخ سمير القاضى ط دار الجنان ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
١٢٣- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير للشوكانى ط عالم الكتب بيروت بدون.
١٢٤- الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل لابن حزم وبهامشه الملل والنحل للشهرستانى ط دار المعرفة ط ثانية ١٣٩٥هـ.
١٢٥- الفصول الخمسون لابن معطى تحقيق د/ محمود الطناحى.
١٢٦- الفهرست لابن النديم، اعتنى به وعلق عليه الشيخ إبراهيم رمضان.
١٢٧- القاموس المحيط للفيروزآبادى ط بيروت بدون.
١٢٨- القراءات في نظر المستشرقين والملحدين للشيخ عبدالفتاح عبدالغنى القاضى دار مصر للطباعة.
١٢٩- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام محمد بن عمر بن سالم بازمول لنيل درجة الدكتوراة في الشريعة الإسلامية ط دار هاجر للنشر والتوزيع ط أولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
١٣٠- القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ط المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٥٣هـ.
١٣١- الكامل للمبرد تحقيق د/ زكى مبارك ط الحلبى ط الأولى ١٩٣٧م.
١٣٢- الكتاب لسيبويه (عمرو بن عثمان) تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ط دار الجيل بيروت ط أولى ١٤١١هـ ١٩٩١م.
١٣٣- كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات السبع لابن الفحام ت د/ محمد عيد محمد عبدالله بدون.
١٣٤- الكشاف لجار الله الزمخشرى ومعه كتاب الإنتصاف لابن المنير وكتب أخرى ط بيروت ط الثالثة ١٤٠٧هـ ١٩٧٨م.

١٣٥- الكشف عن وجوه القراءات لمكى بن أبى طالب، تحقيق د/ محى الدين رمضان، ط مؤسسة الرسالة ط الرابعة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
١٣٦- كشف الظنون لحاجى خليفة ط بيروت بدون.
١٣٧- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات صنعة جامع العلوم أبى الحسن على بن الحسين الأصبهانى الباقولى حققه وعلق عليه وصنع فهارسه د/ محمد أحمد الدالى مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
١٣٨- اللباب في علل البناء والإعراب تحقيق د/ عبد الإله نبهان ود/ غازى طليمات بيروت ط أولى ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
١٣٩- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقى ط دار الكتب العلمية بيروت.
١٤٠- لسان العرب ط لسان العرب أعاد بناءه على الحرف الأول يوسف خياط سنة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
١٤١- لطائف الإشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلانى، تحقيق عامر السيد عثمان وزميله لجنة إحياء التراث الإسلامى القاهرة ١٣٩٢هـ.
١٤٢- اللهجات العربية في القراءات القرآنية د/ عبده الراجحى ط القاهرة ١٩٦٨م.
١٤٣- ما تلحن فيه العامة للكسائى ت د/ رمضان عبد التواب ط القاهرة ١٩٨٢م.
١٤٤- ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ت د/ عوض القوزى ط السعودية ١٤١٢هـ.
١٤٥- المبسوط في القراءات العشر للأصبهانى تحقيق سبيع حمزة حاكمى دمشق ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

١٤٦- مجالس ثعلب لأبى العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٩٦٩م.
١٤٧- مجمع الأمثال للميدانى، تحقيق سعيد اللحام بيروت ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
١٤٨- مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسى حققه الحاج السيد هاشم الرسولى المحلاتى دار إحياء التراث العربى بيروت.
١٤٩- المجموع في شرح المهذب للنووى ط دار الفكر بيروت.
١٥٠- مجموعة شروح الشافية للجاربردى ط الحلبى بدون ت.
١٥١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى، تحقيق على النجدى ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبدالفتاح شلبى القاهرة ١٣٨٦هـ.
١٥٢- المحرر في النحو لعيسى الهرمى اليمنى ت أ.د/ أمين عبدالله سالم ط مؤسسة العلياء للنشر والتوزيع القاهرة الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
١٥٣- المحرر الوجيز لابن عطية ط المغرب ١٤٦٥هـ ١٩٧٥م.
١٥٤- محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية تأليف بطرس البستانى ط مكتبة لبنان بدون ت.
١٥٥- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدى المخزومى ط الحلبى ط ثانية ١٣٧٧هـ ١٩٥٨م.
١٥٦- مذاهب التفسير الإسلامى لجولد تسيهر ترجمة وتعليق عبد الحليم النجار، دار اقرأ.
١٥٧- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات لابن حزم ط دار الكتب العلمية بيروت.
١٥٨- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبى شامة ت/ طيار آلاتى قولاج ط دار صادر بيروت ١٣٩٥هـ.

١٥٩- المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات ط دار المدنى ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.
١٦٠- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابورى ت ٤٠٥هـ ط دار الكتاب العربى بيروت بدون.
١٦١- المستقصى في أمثال العرب للزمخشرى ط دار الكتب العلمية بدون ت.
١٦٢- المسند لأحمد بن حنبل ت/ شعيب الأرنؤوط وآخرين ط مؤسسة الرسالة ط أولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
١٦٣- مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب القيسى تحقيق د/ حاتم صالح الضامن ط مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
١٦٤- المطالع السعيدة للسيوطى تحقيق د/ طاهر سليمان حمودة الاسكندرية ١٩٨٣م.
١٦٥- معانى القراءات للأزهرى تحقيق د/ عيد درويش وزميله ط أولى ١٤١٢هـ ١٩٩١م.
١٦٦- معانى القرآن للأخفش تحقيق د/ فائز فارس، المطبعة العصرية الكويت ط ثانية ١٩٨١م.
١٦٧- معانى القرآن للفراء تحقيق النجار وزملائه ١٩٧٣م.
١٦٨- معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبدالجليل شلبى بيروت ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
١٦٩- معرف القراء الكبار على الطبقات والأعصار لمحمد بن أحمد الذهبى تحقيق بشار عواد وزملائه ط مؤسسة الرسالة بيروت ط أولى ١٤٠٤هـ.
١٧٠- معجم الأدباء لياقوت الحموى ط دار إحياء التراث ١٩٧٩م.
١٧١- معجم البلدان لياقوت الحموى ط دار صادر بيروت بدون.

١٧٢- معجم المؤلفين عمر رضا كحالة مكتبة المثنى بيروت بدون.
١٧٣- مفاتيح الغيب للفخر الرازى طبع دار الغد العربى طبعة أولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
١٧٤- المفردات للراغب الأصفهانى تحقيق محمد سيد كيلانى بيروت بدون.
١٧٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعينى مطبوع من خزانة الأدب بيروت بدون ت.
١٧٦- مقاييس اللغة أحمد بن فارس تحقيق عبد السلام محمد هارون طبع دار الجيل بيروت ط أولى ١٩٩١م.
١٧٧- المقتضب لمحمد بن يزيد المبرد تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ط عالم الكتاب بيروت بدون.
١٧٨- المقدَّمة لعبدالرحمن بن خلدون ط بيروت بدون.
١٧٩- المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد الجوارى والجبورى بغداد ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
١٨٠- الممتع في التصريف لابن عصفور تحقيق د/ فخر الدين قباوة دار الآفاق بيروت ط رابعة ١٩٧٩م.
١٨١- منار الهدى في الوقف والابتدا للأشمونى مصر ١٣٠٧هـ طبعة مصورة.
١٨٢- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزرى بيروت بدون.
١٨٣- المنصف لابن جنى شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى النحوى لكتاب التصريف للإمام أبى عثمان المازنى النحوى البصرى تحقيق إبراهيم مصطفي وعبدالله أمين طبع مصطفي البابى الحلبى بمصر طبعة أولى ١٩٥٤م.

١٨٤- مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ محمد عبدالعظيم الزرقانى بيروت اعتنى بتصحيحه الشيخ أمين سليم الكردى الطبعة الثانية ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
١٨٥- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان ت د/ على فاخر وآخرين ط القاهرة ١٤٣٥هـ ٢٠١٣م.
١٨٦- المنهل الصافي في شرح الوافي للدماميني تحقيق فاخر جبر مطر طبعة دار الكتب العلمية بدون تاريخ.
١٨٧- الموضح في القراءات وعللها لنصر بن على المعروف بابن أبى مريم، تحقيق ودراسة د/ عمر حمدان الكبيسى ط مكة المكرمة ط أولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
١٨٨- النشر في القراءات العشر لابن الجزرى أشرف على تصحيحه على محمد الضباع القاهرة بدون تحقيق.
١٨٩- هدية العارفين بأسماء المؤلفين والمصنفين لإسماعيل باشا البغدادى دار العلوم الحديثة بيروت ١٩٨٢م.
١٩٠- همع الهوامع بشرح جمع الجوامع للسيوطى بيروت بدون.
١٩١- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان تحقيق د/ إحسان عباس بيروت ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

❁❁❁